جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بإيتاي البارود
المجلة العلمية

شرح ابن الوردي(ت٧٤٩هـ) على تحفته
دراسة تحليلية نقدية

إعداد

د/ أحمد يوسف محمد يوسف المدبولي
المدرس في قسم اللغويات

(العدد السادس والثلاثون)
(الإصدار الثالث .. أغسطس)
(١٤٤٥هـ - ٢٠٢٣م)

علمية- محكمة- ربع سنوية
الترقيم الدولي: ISSN 2535-177X

شرح ابن الوردي(ت٧٤٩هـ) على تحفته – دراسة تحليلية نقدية

أحمد يوسف محمد يوسف المدبولي
قسم اللغويات، كلية اللغة العربية بإيتاي البارود، جامعة الأزهر، مصر
البريد الإلكتروني: elmadbolyahmed85@azhar.edu.eg

الملخص:

يهدف البحث إلى دراسة منهج ابن الوردي دراسة تحليلية، ونقدية من خلال الوقوف على طريقته في شرحه، ومسلكه في التناول، والسمات الخاصة بمنهجه، كما يهدف إلى بيان مصادره التي اعتمد عليها وأفاد منها في شرحه من الكتب والعلماء، وكذلك الأصول النحوية التي اعتمد عليها في شرحه من السماع والقياس والإجماع وغيرها، كما يهدف أيضًا إلى الوقوف على بعض الهنات التي وقع فيها ابن الوردي في شرحه، وقد اعتمدت في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وذيلته بخاتمة فيها أهم النتائج التي توصلت إليها، ومن أهمها:

- أثبتت الدراسةُ قيمةَ كتاب (شرح التحفة الوردية)، حيث إنّ ابن الوردي لَمْ يكن ناقلًا لأقوالِ العلماء ونصوصِهم فقط، بَلْ جعل من نفسه حكمًا على مذاهبهم وأقوالهم ممّا رفع من قيمةِ هذا الكتاب.
- جاءت أبواب كتاب شرح التحفة مترابطة بعضها ببعض، بحيث لا يمكن فصل باب عن نظائره، أو تقديم باب على آخر.
- قام شرحه لتحفته على قواعدَ عامّة تعد أساسية لأصول النحو كالسماع، والقياس، وغيرهما.
- اعتمد في شرحه على العلةِ كثيرًا، فكان يعلل لاختياراته، وأقواله.
- كان شديدَ الميل للمذهب البصري، فاستخدم مصطلحات المدرسة البصرية كالجر والتمييز والبدل، كما أنَّه أيَّد إمامَ النّحويين سِيبَوَيهِ وجمهور البصريين في كثيرٍ من المسائل.

الكلمات المفتاحية: المنهج، الأصول النحوية، ابن الوردي، التحفة الوردية، دراسة تحليلية

Explanation of Ibn Al-Wardi (d. 749 AH) on his masterpiece - a critical analytical study

Ahmed Youssef Mohamed Youssef Madbouly
Department of Linguistics, Faculty of Arabic Language, Etay El-Baroud, Al-Azhar University, Egypt
elmadbolyahmed85@azhar.edu.eg

Abstract :

The research aims to study Ibn al-Wardi's approach analytically and critically by examining his way of explaining it, his approach in dealing with it, and the special features of his approach. In his explanation of hearing, analogy, consensus, and others, it also aims to stand on some of the inadequacies that Ibn Al-Wardi fell into in his explanation.

- the value of the book (Explanation of the Wardy Masterpiece), as Ibn Al-Wardi was not only a transmitter of the sayings and texts of the scholars, but rather made himself a judge on their doctrines and sayings, which raised the value of this book.
- The chapters of Ibn al-Wardi's Explanation of the Tohfa book are connected to each other, so that one chapter cannot be separated from its counterparts, or one chapter presented over another.
- Ibn Al-Wardi's explanation of his masterpiece is based on general rules that are basic to the fundamentals of grammar, such as hearing, analogy, and others.
- Ibn Al-Wardi relied a lot on the reason in his explanation, so he used to justify his choices and sayings.
- Ibn Al-Wardi was very inclined to the visual school, so he used the terms of the visual school, such as preposition, distinction, and allowance, and he also supported the imam of the grammarians Sibawayh and the visual audience in many issues.

key words: Ibn Al-Wardi's Grammatical Approach, The Al-Wardiy Masterpiece, An Analytical Study

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، الرحمن الرحيم، مالك يوم الدين، والصلاة والسلام على رسول الله وخاتم النبيين، والمرسَل رحمة للعالمين، وعلى آله وأصحابه أجمعين، وبعد:

فإنَّ من تشريف الله – تعالى– وتكريمه لأمة العرب أنْ جعل منهم خاتم رسله، واختار لغتهم لخير كتبه الذي ﴿ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾(١).

وقد وعى أئمتنا المتقدمون أهمية الاعتناء بهذه اللغة خدمة لهذا الكتاب العظيم؛ فما فتئوا يؤلِّفون فيه كلَّ صنوف التأليف وألوانه، متنًا، ونظمًا، وشرحًا، وتعليقًا، واختصارًا.

وكان لهؤلاء العلماء الذين ألَّفوا في اللغة مناهج ومذاهب، فمنهم مَنْ ألَّف في معاني الحروف، ومنهم مَنْ صنَّف في قواعد العربية عامة، ومنهم مَنْ كان يولي عناية خاصة بمسائل الخلاف النحوي، ومنهم مَنْ كتب في العلل إلى غير ذلك، وهكذا تعددت مناهجُ العلماء في التأليف في النحو والصرف، وكان لكلِّ مؤلِّف منهجية خاصة في كتابه مِن حيث ترتيب أبوابه وفصوله، ومصادره التي استقى منها مادته، والأصول النحوية التي اعتمد عليها في كتابه.

وكتاب (شرح التحفة الوردية) تناول منهجًا مِن مناهج النحويين في النحو والصرف، حيث قام هذا الكتابُ على دراسة قواعد النحو والصرف بطريقة موجزة ومختصرة، وحسبه أنَّه كشف لنا عن رجلٍ مِن رجال النحو، وعَلَمٍ من أعلامه، وهو الإمام زين الدين بن الوردي، كما كشف لنا عن طريقة هذا الرجل في كتابه، وآرائه في النحو واللغة.

ومن هنا أردت أن أجمع الأسسَ المنهجية التي اعتمد عليها هذا العالم في بحث بعنوان: **شرح ابن الوردي (٧٤٩هـ) على تحفته دراسة تحليلية نقدية،**

(١) سورة فصلت ، الآية (٤٢).

وهو بهذا يتناول القضايا المنهجية لديه سواءٌ أسُبِقَ إليها أم كانت تمثل خصوصية منهجية.

ولا يخفى ما لدراسة منهج ابن الوردي في (شرح التحفة الوردية) من فوائد، أهمها:

أولًا: محاولة لتقريب (شرح التحفة الوردية) إلى الطلاب حتى يتمكنوا من فهمه فهمًا دقيقًا من خلال لفتهم إلى جملة من القضايا المنهجيةِ في الكتاب التي تعد غاية في الأهمية.

ثانيًا: الاستفادة من هذا البحث في مجال تسهيل النحو وعرضه بأسلوب قريب إلى النفوس.

ثالثًا: الكشف عن شيء مِن عبقرية علمائنا الأجلاء الذين أحرزوا قصب السبق في مختلف الميادين، فابن الوردي كما سيتضح في البحث قد ضمن كتابه عددًا من القضايا المنهجية التي تدل على عمق فهمه، وسعة اطلاعه.

وقد اقتضت طبيعة هذا البحث أن يقسم إلى خمسة مباحث، تسبقها مقدمة وتمهيد، وتعقبها خاتمة متبعة بقائمة المصادر والمراجع.

المقدمة: وفيها أهمية البحث، وأسباب اختياره، وخطة الدراسة.

التمهيد: وعرَّفت فيه بابن الوردي وكتابه.

المبحث الأول: منهج ابن الوردي في شرحه على تحفته.

المبحث الثاني: شخصيته العلمية في شرحه على تحفته.

المبحث الثالث: مصادره من الكتب والعلماء.

المبحث الرابع: موقفه من أصول النحو.

المبحث الخامس: مآخذ على ابن الوردي في شرحه.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث.

وأخيرًا: قائمة المصادر والمراجع والمحتوى.

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب

التمهيد

أولًا: التعريف بابن الوردي(*)

اسمه ونسبه:

عمر بن مظفر بن عمر بن مُحَمَّد بن أَبى الفوارس زين الدِّين بن الوردي الْفَقِيه الشافعي الحلبي(١).

مولده:

ولد في معرة النعمان(٢) سنة (٦٩١هـ) على أصح الأقوال، حيث قال ابن الوردي:" وفيها والملك الأشرف نازل على معرة النعمان متوجهًا إلى قلعة الروم كان مولدي"(٣).

نشأته:

نشأ في أسرة كريمة الأصل والفرع، من بيت فضل وعلم وكرم، وكان لهذه النشأة الصالحة أثر في حياته العلمية، فكان واسع الاطلاع، درس كثيرًا من العلوم والفنون، منها: الفقه والحديث، والتاريخ، والتصوف، والنحو والصرف، والذي جعلت منه إمامًا في كلِّ فن يقصده طلاب العلم مِن داخل الشام وخارجها.

(*) تنظر ترجمته في: أعيان العصر ٣/٦٧٥-٧٠١ ، وفوات الوفيات ١٥٧/٣ ، وطبقات الشافعية للسبكي٣٧٣/١٠ ، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٤٥/٣ ، والدرر الكامنة ٢٢٨/٤-٢٢٩ ، والنجوم الزاهرة ٢٤٠/١٠ ، وبغية الوعاة ٢٢٦/٢ ، وشذرات الذهب ١٦٠/٦ ، والبدر الطالع ٥١٤/١.

(١) ينظر: بغية الوعاة ٢٢٦/٢، والبدر الطالع ٥١٤/١

(٢) إحدى القرى بمحافظة حلب في سوريا. ينظر: معجم البلدان١٥٦/٥.

(٣) تتمة المختصر لابن الوردي ٢٣٠/٢.

وقد أثنى عليه كثيرٌ من العلماء، قال ابنُ العِمَاد الحَنْبَلي:" كان إمامًا بارعًا في اللغة والفقه والنحو والأدب، مفننًا في العلم ونظمه في الذروة العليا والطبقة القصوى"(١).

شيوخه:

أخذ عن شيوخ أفاضل(٢) منهم:

- عبس بن عيسى بن علي بن علوان السرجاوي العليمي المتوفى سنة ٧٠٧هـ(٣).
- شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الولي بن جباره المرداوي الحنبلي المتوفى سنة ٧٢٨هـ(٤).
- أبو القاسم هبة الله بن عبد الرحيم البارزي الجهني المتوفى سنة ٧٣٨هـ(٥).
- أبو عمرو عثمان بن زين الدين علي بن عثمان المعروف بابن خطيب جبرين المتوفى سنة ٧٣٩هـ(٦)، وغيرهم(٧).

(١) شذرات الذهب٦/١٦٠.

(٢) ينظر: الدرر الكامنة ٤/٢٢٨ ، وشذرات الذهب ٦/١٦٠.

(٣) تنظر ترجمته في: الدرر الكامنة ٣/٢٤١.

(٤) تنظر ترجمته في: الدرر الكامنة ١/٢٠٠.

(٥) تنظر ترجمته في: شذرات الذهب٦/١١٨ ، والبدر الطالع٢/٣٢٤.

(٦) تنظر ترجمته في: النجوم الزاهرة ٩/٣٢٠ ، وشذرات الذهب٦/٩٣.

(٧) ينظر: الدرر الكامنة ٤/٢٢٨-٢٢٩ ، وشذرات الذهب٦/١٦٠.

تلاميذه:

تتلمذ له كثيرون[١] ومن أشهرهم:

- كمال الدين عمر بن شهاب الدين محمد بن العجمي الحلبي المتوفى سنة ٧٤٤هـ.
- صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي المتوفى سنة٧٦٤هـ.[٢]
- أبو المحاسن نور الدين يوسف الفيومي الخزرجي الشافعي، وغيرهم.

مؤلفاته:

ترك ابن الوردي آثارًا قيمة في شتى العلوم والفنون[٣] تشهد بأصالته وعمق فكره.

ففي الفقه ألف البهجة الوردية[٤] في فروع الفقه الشافعي، وقد قامت عليها شروح كثيرة[٥].

وفي الفرائض له الوسائل المهذبة في المسائل الملقبة[٦] وتسمى "الملقبات الوردية"، وهي منظومة في علم الفرائض.

وفي العقائد له منطق الطير لإرادة الخير[٧] والشهاب الثاقب والعذاب الواصب في التصوف[٨].

---

(١) ينظر: تتمة المختصر ٤٨٢/٢ ، وديوانه صـ١٧٥-١٧٧.

(٢) تنظر ترجمته في : شذرات الذهب ١٩٩/٦.

(٣) ينظر: أعيان العصر ٦٧٥/٣ ، وفوات الوفيات ١٥٧/٣.

(٤) ينظر: ديوان ابن الوردي صـ١٦٣ ، ودائرة المعارف الإسلامية ٤١٤/١.

(٥) ينظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة١٠٥/٤

(٦) ينظر: ديوانه صـ ١٦٣ ، وهدية العارفين ٧٨٩/١.

(٧) ينظر: ديوانه صـ ١٦٣ ، وهدية العارفين ٧٩٠/١.

(٨) ينظر: دائرة المعارف الإسلامية ٤١٥/١.

وفي النحو ألف التحفة الوردية، اعتنى بها: أحمد سالم الشنقيطي، مكتب الشنقيطي للخدمات العلمية والبحثية، مكة المكرمة، ١٤٣٥هـ/٢٠١٣م، وشرح التحفة الوردية، وحققها: أ.د/ سمير عبد الجواد، الطبعة الأولى١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، وحققها – أيضًا– د/علي عبدالله الشلال، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى١٤٠٩هـ/١٩٨٩م، وتحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة، وحققها: د/ علي عبدالله الشلال، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية ، الطبعة الأولى١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م، وضوء الدرة شرح ألفية ابن معطي[١] وقصيدة اللباب في علم الإعراب[٢] وشرحها[٣] وتذكرة الغريب في النحو نظما[٤] وشرحها[٥].

وفي التاريخ له تتمة المختصر في أخبار البشر، وغير ذلك[٦].

وفاته:

ذكر أكثر مَن ترجم لابن الوردي أنَّه توفى في السابع والعشرين من ذي الحجة سنة تسع وأربعين وسبعمائة من الهجرة (٧٤٩هـ)[٧].

(١) ينظر: كشف الظنون ١/١٥٥.

(٢) ينظر: شذرات الذهب ٦/١٦١-١٦٢.

(٣) ينظر: كشف الظنون ٢/١٥٤٣ ، وهدية العارفين ١/٧٨٩.

(٤) ينظر: شذرات الذهب ٦/١٦١.

(٥) ينظر: كشف الظنون ١/٣٩٠.

(٦) ينظر: دائرة المعارف الإسلامية ١/٤١٥ ، والأعلام ٥/٦٧

(٧) ينظر: النجوم الزاهرة١٠/٢٤٠ ، والبدر الطالع١/٥١٤ ، وبغية الوعاة ٢/٢٢٧.

ثانيًا: التعريف بالكتاب

أشار ابنُ الوردي إلى عنوان هذا الكتاب، في منظومته التي هي أصل هذا الكتاب، فقال:

قَالَ الفَقِيرُ عُمَرُ بنُ الوَرْدِي لله شُكْـرِي أَبَدًا وَحَمْـدِي
مُصَلِّيًا عَلَى الرَّسُولِ العَرَبِيّ والآلِ والصَّحْبِ وَتُبَّاعِ النَّبِي
وَبَعدُ، فَالْجَاهِلُ بِالنَّحوِ احْتُقِر إِذ كُـلُّ عِلْـمٍ فَإِلَيـهِ يَفْتَقِـر
فَاعْنِ بِهَذي التُّحْفَة الوَرْدِيَّة فِي مائَةٍ وَنِصْفِهـا مَحْوِيَـه

وقال – أيضًا– في شرحه على تحفته:" وهذا تعليقٌ كبيرٌ في القدر، صغيرٌ في الحجم.

كَالنَّجْمِ تَسْتَصْغِرُ الأَبْصَارُ طَلْعَتَه وَالذَّنْبِ لِلطَّرفِ لَا للنَّجْمِ فِي الصِّغَر

شرحت به تحفتي التي استملحت عذوبة ألفاظها الحلوة"[(١)].

وأيضًا قال البغدادي في مقدمة شرحه على شواهد التحفة الوردية[(٢)]:" وهذا شرح شواهد شرح التحفة الوردية للعالم الفاضل، والمتقن الكامل زين الدين عمر الشهير بابن الوردي".

وقد ذكرت كتب التراجم أنَّ هذا الكتاب لابن الوردي، ولم ينسب لغيره[(٣)] وذكره بعضهم باسم (النفحة) كما في شذرات الذهب[(٤)] وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة[(٥)].

وأمَّا موضوع هذا الكتاب فهو قواعد النحو والصرف، فقد تناول في كتابه أبواب النحو، وبعض أبواب الصرف.

---

(١) شرح التحفة صـ١١١

(٢) مخطوطات المكتبة العامة بالدوحة، مخطوط رقم ١٨١ ، لوحة ١.

(٣) ينظر: الدرر الكامنة ٢٢٩/٤ ، وشذرات الذهب ١٦٠/٦، والبدر الطالع٥١٤/١.

(٤) ينظر شذرات الذهب ١٦٠/٦.

(٥) ينظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٤٥/٣.

وقد بدأ كتابه بمقدمة ذكر فيها – بعد حمد الله تعالى والثناء عليه– أنَّه ليس كلُّ مَن صنَّف أتقن، ولا كلُّ مَن قال أحسن، وإنَّما هي مواهب وقرائح، والعلم بحر زاخر.

كما تحدث عن كتابه بأنَّه صغير الحجم لكنه عظيم القدر، وقد نوى أنْ يضع تحفته في ثلاثمائة بيت بُغية أنْ يكونَ له سهمٌ في البلاغة، غير أنَّها جاءت في مائة وخمسين.

وذكر – أيضًا– أنَّه أودعها صحيح الإعراب، وضمَّنها ما دار على الألسنة، وأنَّ من يراجعها فهو قريب من النحو، كما أنَّها لا تخلو من النادر والغريب.

ثم ختم مقدمته ببيان الهدف من كتابه، وهو أنَّ مَنْ حقَّق تحفته وأتقنها فإنَّها تكفيه لإصلاح لسانه.

وأمَّا بالنسبة لأبواب الكتاب فجاءت في معظمها على ترتيب ألفية ابن مالك، فقد بدأها بباب الكلمات، خواص الاسم، علامات الفعل وأقسامه، علامة الحرف، النكرة والمعرفة، المعرب والمبني، أنواع الإعراب، علامات الأسماء الستة، إعراب الاسم المنقوص والمقصور، المثنى وما ألحق به.....الخ.

كما أن عنوانات الأبواب معظمها مماثلة لعناوين ألفية ابن مالك.

ثم ختم كتابه بقوله:" ثم لمَّا يسر الله إتمامها أحببت أن جعل المسك ختامها، فحمدت الله ذا الجلال والعلا، وصليت على نبيه محمد وآله وصحبه على الولا، راجيًا من الله – سبحانه– رحمة سارية إلى عمر، راضيًا من ناظرها بدعوة صالحة ليكون لهذا الورق ثمر"(١).

(١) شرح التحفة صـ٤١٤–٤١٥.

المبحث الأول

منهج ابن الوردي في شرحه على تحفته

من المعروف أنَّ لكل عالم من العلماء منهجًا فيما يعرض من الموضوعات والقضايا، وكان لابن الوردي منهج في شرحه على تحفته، وقد جعلت الحديث عنه في ثلاث نقاط: طريقته في شرحه، والسمات الخاصة لمنهجه، وأهم ما يميز منهجه. وهاك التفصيل:

الأولى: طريقته في شرحه

اتبع ابن الوردي منهجًا واحدًا في شرحه على تحفته، حيث كان يذكر عنوان الباب أو الفصل، ثم يذكر من منظومته (التحفة الوردية) ما يتعلق بهذا الفصل، ثم يتبع ذلك بالشرح والتحليل والتعليق والتوضيح.

ومن أمثلة ذلك قوله: الكلمات

الكَلِمَاتُ لَيْسَ فِيهَا خُلْفُ الاسْمُ ثُمَّ الْفِعْلُ ثُمَّ الْحَرْفُ

قال:" أي: الكلمات تنقسم إلى ثلاثة أقسام: اسم وفعل وحرف، لأنَّ الكلمة إمَّا أنْ تصح أنْ تكون ركنًا للإسناد أو لا. الثاني الحرف، والأول إمَّا أنْ يصح أنْ يسند إليها أو لا، الثاني الفعل والأول الاسم، وظهر بذلك انحصار الكلمة في الأقسام الثلاثة بلا خلاف يعتد به عند النحويين"(١).

وكذا قوله: إعراب الأفعال الخمسة والمعتلة

مِنْ نَحْوِ تَفْعَلَانِ تَفْعَلُونَا وَتَفْعَلِينَ يَحْذِفُونَ النُّونَا
فِي الْجَزْمِ وَالنَّصْبِ، وَنَحْوُ يُقْتَفَي يَدْعُو وَيَرْمِي أَلْقِ مِنْهُ الطَّرَفَا
جَزْمًا، وَيُنْوَى فِي الْجَمِيعِ الرَّفْعُ وَأَبْدِ نَصْبَ مَا كَيَرْمِي يَدْعُو

(١) شرح التحفة صـ١١٣.

كلُّ فعل مضارع اتصل به ألف ضمير الاثنين، أو واو الجماعة ، أو ياء المخاطبة، فعلامة رفعه نون مكسورة بعد الألف، مفتوحة بعد الواو والياء، وعلامة جزمه ونصبه حذف تلك النون. تقول في الرفع تفعلان، يفعلان، تفعلون، يفعلون، تفعلين، ومثال الجزم والنصب قوله – تعالى–:﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ ﴾[(١)"](٢).

وقد يستعين بجزء من بيت في التحفة لتوضيح ما يريد، كما في باب (المعرب والمبني) عند الحديث عن المبنيات، قال:" الرابع: الحروف كلها، وهذه الأقسام الأربعة تعلم من قولي:

....وَقَد بَنَوا غَيْرَهُمَا

أي: بنوا غير الاسم المتمكن، والفعل المضارع"(٣).

ومن أبرز ملامح منهج ابن الوردي:

١– الاختصار والإيجاز، حيث عمد إلى عدم الإطناب والإسهاب في شرحه، فقد كان شرحُه في الغالب موجزًا ومختصرًا، وقد صرَّح بذلك في بعض المواضع، ومن ذلك في باب (المبتدأ والخبر)، قال:" والأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر، ويلزم الأصل لأسباب لا يحتملها هذا المختصر، منها: أنْ يكون المبتدأ واجبَ التصدير إمَّا لاقترانه بلام الابتداء، نحو: لزيد قائم، وإمَّا لتضمنه استفهامًا، نحو: أيّهم قائم"(٤).

(١) سورة البقرة، من الآية (٢٤).
(٢) شرح التحفة صـ١٣٨.
(٣) السابق صـ١٢٥.
(٤) السابق صـ١٤١.

وفي باب (حروف الجر)، قال:" هذه الحروف كلها تستوي في اختصاصها بالأسماء، والدخول عليها لمعان في غيرها، وتعديد معانيها، والكلام على تفصيل ذلك لا يحتمله هذا المختصر، وإنَّما أتكلم على ما لا بدَّ منه"(١).

وفي باب (حروف الزيادة)، قال:" وما يحتمل هذا المختصر بسط القول في الحروف الزوائد، بل المراد التعرض إلى ذكر ذلك دون الاستقصاء"(٢).

وهناك مواضع اكتفى فيها بالتمثيل دون شرح أو تعليق، ومن ذلك: ما صنعه عند حديثه عن المعارف حيث اكتفى بذكرها مجملة، وذكر لكل واحدة منها مثالًا، فقال:" والمعرفة تنحصر بالاستقراء في سبعة أقسام:

الأول: المضاف، نحو: ابني، وغلام زيد.

الثاني: الموصول، نحو: الذي والتي.

الثالث: المضمر، نحو: أنا وفروعه، وأنت وفروعه، وهو وفروعه ، وهذه ضمائر رفع منفصلة، وإياي وإياك وإياه وفروعهن، وهذه ضمائر نصب منفصلة، ونحو الياء والكاف من نحو: غلامي أكرمك، وهذان ضميرا جرٍّ ونصب متصلان.

الرابع: العلم، نحو: يوسف وزيد وهند.

الخامس: المعرف بأل، نحو: الفاضل.

السادس: اسم الإشارة، نحو: ذا وذي وأولئك.

السابع: المعرف بالنداء، نحو: يا محتذي"(٣).

٢- مع أنَّ ابن الوردي في غالب شرحه اتبع منهج الإيجاز غير أنَّه قد يطنب، ويتوسَّع فيذكر إضافات بعد الانتهاء مِن النظم، فكان ابنُ الوردي بعد أَنْ

(١) السابق صـ٢٤٢.

(٢) شرح التحفة صـ٤٠٧.

(٣) السابق صـ١٢٢-١٢٣.

ينتهي مِنْ كلامِه عن النظم يذكر إضافات تحت عنوان: (تنبيه)، أو (تنبيهات)، (فائدة)، ومِنَ الأمثلة على ذلك:

- بعد الانتهاء مِن الحديث عنْ فصل الأسماء الستة، قال:" (فائدة) وأمَّا ما وجد بيد اليهود مِن خطِّ عليٍّ – رضي الله عنه– ما صورته (كتب علي بن أبو طالب) فقيل: هو على الحكاية، وعليه حديث وائل بن حجر:" مِن محمد رسول الله إلى المهاجر بن أبو أمية"[١] وعندي أنَّ الواو في (أبو) هنا إنَّما هي تنبيه على الأصل في الخط، ولم ينطق بها في اللفظ كالواو في الصلوة والزكاة، فاعرفه فهو حسن"[٢].
- وكذلك – أيضًا– في باب المبتدأ والخبر، قال:" (تنبيه) ويقوم مقام الخبر جار ومجرور، نحو: الحمد لله، واسم زمان أو مكان مضمن معنى (في)، وهو المسمى ظرفًا، وسيأتي إن شاء الله – تعالى– ثم إنَّ الزماني منه لا يكون في الغالب خبر جسم، بل خبر معنى، بخلاف المكاني فإنَّه يكون خبرًا لهما، نحو: زيد وراءك، والصلاة أمامك، ويقال: السفر غدًا، ولا يقال: زيد غدًا، واحترز بالغالب من نحو: اليوم خمر، وغدًا أمر، والورد في أيار، والرطب في تموز، ونحن في شهر كذا"[٣].

(١) جزء من حديث شريف رواه الإمام الطبراني بسنده عن وائل بن حجر في المعجم الكبير ٤٦/٢٢ ، باب الواو (أم يحيى امرأة وائل بن حجر، عن وائل بن حجر)، وروايته هنا بالياء (إلى المهاجر بن أبي أمية). وورد بالواو في الفائق في غريب الحديث والأثر ١٤/١(إلى المهاجر بن أبو أمية)، حرف الهمزة.

(٢) شرح التحفة صـ١٢٩.

(٣) السابق صـ ١٤٠–١٤١.

٣- من ملامح منهجه – أيضًا- أنَّه يحيل على ما سبق ذكره، كما في فصل (أنواع الإعراب وعلاماته)، قال:" فإنَّ الأمر باللام مِن المعربات، وأمَّا الأمر بغير اللام، نحو: زُر، فمبنيٌّ كما قدمت"(١).

وقد يُحيل على ما سيأتي، وذلك كما في فصل (المثنى وما ألحق به) قال:" وإعرابه بزيادة ألف في الرفع، وياء مفتوح ما قبلها في الجر والنصب، تليها نون مكسورة، فتحها لغة قوم، وتسقط للإضافة كما سيأتي"(٢).

٤- أنَّه يشرح معنى بعض الكلمات الغامضة، وذلك في مسألة اقتران خبر الفعل (كاد) بـ (أنْ) عند قول الشاعر:

فَمَا اجْتَمَعَ الهِلْبَاجُ فِي بَطْنِ حُرَّةٍ مَعَ التَّمْرِ إِلَّا كَادَ أَنْ يَتَكَلَّمَا(٣)

ثم بيَّن معنى كلمة (الهلباج)، فقال: الهلباج: اللبن الخاثر(٤).

وفي فصل (المصدر وعمله) استشهد على عملِ المصدر عمل فعله، وهو مضاف بقول الشاعر:

وَجَرَّبُوهُ فَمَا زَادَتْ تَجَارِبُهُم أَبَا قُدَامَةَ إِلَّا الْحَزْمَ وَالْفَنَعَا(٥)

ثم بيَّن معنى كلمة (الفنع)، فقال: الفنع: الإفضال الكثير(٦).

---

(١) السابق صـ ١٢٥.

(٢) السابق صـ ١٣١.

(٣) من الطويل، ولم أقف على قائله، وهو في: جمهرة اللغة٢/١١١٤، وشرح عمدة الحافظ٢/٨١٣.

(٤) ينظر: شرح التحفة صـ ١٨٧.

(٥) من البسيط، للأعشى في ديوانه صـ١٠٩ ، ولسان العرب (ف ن ع)، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/١٠٧ ، والتذييل والتكميل١١/٥٨.

(٦) ينظر: شرح التحفة صـ ٢١١.

وفي باب (جوازم الفعل) قال:" ولو كان الشرط ماضيًا، والجزاء مضارعًا، فالجزم أجود، والرفع جيد، كقوله:

وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرِمُ(١)

أراد بخليل صاحب خَلَّةٍ، بفتح الخاء، أي: حاجة"(٢).

الثانية: السمات الخاصة بمنهج ابن الوردي

من خلال التأمل في أبواب (شرح التحفة الوردية) لابنِ الوردي يظهر أنَّ له سمات خاصة سار عليها في هذا الكتاب تتمثل فيما يأتي:

(١) سهولة الأسلوب مع جزالة الألفاظ، والبعد عن الغموض والغرابة، والتعقيد في الكلام.

اتسم أسلوبُه وعباراته بأمورٍ:

أولًا: الاعتدال والقصد، ممّا يعني احترامه لآراء النحويين وفكرهم.

ثانيًا: الوضوح والظهور، فأسْلوبه واضحٌ وصريحٌ لا لبس فيه ولا غموض.

ثالثًا: التنوع، حيثُ تنوَّعت عباراتُه في شرحه، فلا تكرار ولا تعقيد.

(٢) عنايته بالحدود، والتعريفات، وشرحها، وإخراج محترزاتها.

اهتمَّ بتعريف كثيرٍ من الحدود، وبيان بعض المصطلحات، ومن ذلك قوله:" فمن خواص الاسم: التنوين، وهو نون ساكنة تلحق الآخر لفظًا، وتسقط خطًّا"(٣).

وأيضًا في فصل (إعراب الاسم المنقوص والمقصور)، قال:" فالمنقوص: الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة، خفيفة تلي كسرة، كالقاضي، والمشتري،

(١) من البسيط، لزهير بن أبي سلمى في ديوانه صـ٦٠ ، والكتاب ٦٦/٣ ، والمقتضب٧٠/٢، والأصول في النحو١٩٢/٢، والمفصل صـ٤٣٩.

(٢) شرح التحفة صـ ٣٩٦.

(٣) شرح التحفة صـ ١١٣.

والمقصور الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة، نحو: العصا والفتى والمصطفى"[١].

وقد يُعرِّف الشيء، ثم يتبع ذلك بإخراج محترزات التعريف، وذلك كما في حدِّه للمبتدأ، حيث قال:" فالمبتدأ هو الاسم – ولو بتأويل– المجرد عن العوامل اللفظية غير المزيدة، مخبرًا عنه، أو وصفًا رافعًا لمكتفى به، نحو: زيد قائم، و﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡ﴾[٢]، وأقائم الزيدان؟ وقولي: (المجرد من العوامل اللفظية) مخرج للاسم في بابي (إنَّ، وكان)، والمفعول الأول في باب (ظنَّ)، وغير المزيدة مدخل لنحو: بحسبك زيد، ﴿وَمَا مِنۡ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُۚ﴾[٣] مما هو مبتدأ جُرّ بحرف زائد"[٤].

وفي باب (المفعول معه) قال ابن الوردي في تعريفه:

مَا بَعْدَ وَاوٍ مِثْلَ مَعْ لَا مُتْبِعَهْ مِنْ فَضْلَةٍ يُنْصَبُ مَفْعُولًا مَعَهْ

بِسَابِقٍ مِنْ نَحْوِ فِعْلٍ وَرَجَحْ لِضَعْفِ عَطْفٍ وَلْيَجِبْ إِنْ لَمْ يُبَحْ

ثمَّ أخذ في الشرح والتحليل، وإخراج محترزات التعريف، فقال:" قلت: ما بعد واو ليخرج ما قبل الواو، فهو بحسب العوامل، وقيَّدت الواو بكونها مثل (مع)؛ لتخرج الواو التي ليست بمعنى (مع) الواقع بعدها فضلة والمعية غير مقصودة، نحو: رأيت زيدًا وعمرًا بعده، وقيَّدت الواو بكونها ليست متبعة؛ احترازًا من نحو:

(١) السابق صـ ١٣٠.

(٢) سورة البقرة، من الآية (١٨٤).

(٣) سورة آل عمران، من الآية (٦٢).

(٤) شرح التحفة صـ١٣٩-١٤٠.

مزجت عسلًا وماء؛ لأنَّ الحكم لعطفيتها لا لمعيتها، ولذلك يلزم توافق ما بعدها وما قبلها رفعًا وجرًّا، نحو: مُزِجَ عسلٌ وماءٌ، وأعجبني مَزْجُ عسلٍ وماءٍ..." [١].

وفي فصل (عمل اسم الفاعل) عرَّف اسم الفاعل بأنَّه الصفة الصريحة المؤدية معنى فعل الفاعل دون تفضيل ولا قبول إضافة إلى مرفوع المعنى.

ثمَّ بدأ في إخراج محترزات التعريف، فقال:" فخرج بالصريحة غير الصريحة كالمصدر الموصوف به، وخرج بالمؤدية معنى فعل الفاعل اسم المفعول، وخرج بدون تفضيل اسم التفضيل، وخرج بنفي قبول الإضافة إلى مرفوع الصفة المشبهة"[٢].

(٣) وضع الأصول العامة والقواعد الكلية.

وضع في شرحه على تحفته كثيرًا من الأصول العامة، والقواعد الكلية النحوية، وهاك بعضها:

- قوله في فصل (المعرفة وأقسامها):" ثم الاسم على ضربين، نكرة ومعرفة، والنكرة الأصل؛ ولهذا قدمت على المعرفة؛ لاندراج كل معرفة تحت نكرة، ولا عكس"[٣].
- وقوله في فصل (المعرب والمبني):" والثاني والثالث: فعل الأمر بغير اللام، والفعل الماضي، جاءا على الأصل"[٤].
- وقوله في باب (المبتدأ والخبر):" والأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر"[٥].
- وقوله في باب (المبتدأ والخبر):" والأصل تعريف المبتدأ وتنكير الخبر"[٦].

(١) شرح التحفة صـ ٢٢٢.
(٢) السابق صـ ٢٥٤.
(٣) السابق صـ ١٢١.
(٤) السابق صـ ١٢٤.
(٥) شرح التحفة صـ ١٤١.
(٦) السابق صـ ١٤٢.

(٤)اهتمامه باللغات الواردة في بعض الكلمات.

اهتم بلغات العرب الواردة في بعض المصطلحات، والكلمات، ومن ذلك:

- اللغات الواردة في (لعل) حيث قال:" في لعل لغات: لعلَّ وعلَّ ولعنَّ وعنَّ، ولغنَّ وغنَّ، ولأنَّ وأنَّ، ورعنَّ ورغنَّ، تلك عشر لغات"[١].
- وفي فصل (أفعال المدح والذم) ذكر ابن الوردي اللغات الواردة في (نعم وبئس)، فقال:" وفيهما أربع لغات: نَعِمَ وبَئِسَ، وهو الأصل، ونِعْمَ وبِئْسَ، وهو المشتهر، ونَعْمَ وَبَئْسَ (بسكون العين وفتح الفاء)، وَنِعِمَ وَبِئِسَ بكسرهما على الإتباع، وهذه اللغات جائزة في كل ثلاثي مفتوح الأول مكسور الثاني، عينه حرف حلق، نحو: شهد وفخذ"[٢].

(٥) ذكره المذاهب النحوية فيما يعرضه من مسائل.

ومن ذلك ما ذكره في باب (كان وأخواتها) في مسألة تقديم خبر (ليس) عليها[٣]، حيث قال:" وفي جواز تقديم خبر (ليس) عليها خلاف، فمذهب الكوفيين[٤] والمبرِّد[٥] والجُرجَاني[٦] وابن السَّرَّاج[٧] وابن مالك[٨] مَنْعُه، قاسوها على عسى، ونعم، وبئس، وفعل التعجب.

---

(١) السابق صـ١٤٨.

(٢) السابق صـ٢٦٧.

(٣) تنظر المسألة في: الإيضاح العضدي صـ١٠١ ، والمسائل الحلبيات صـ٢٨٠ ، والخصائص١٨٩/١ ، والإنصاف١٣٠/١ ، واللباب١٦٩/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك٣٥١/١ ، واللمحة شرح الملحة٥٧٤/٢.

(٤) ينظر: الإنصاف ١٣٠/١ ، والتبيين صـ٣١٥ ، وشرح ابن الناظم صـ٩٧ ، وتوضيح المقاصد٤٩٧/١.

(٥) ينظر: المقتضب ١٩٠/٤.

(٦) ينظر: المقتصد صـ٤٠٨.

(٧) ينظر: الأصول في النحو ٩٠/١.

(٨) ينظر: شرح التسهيل٣٤٨/١.

ومذهب سيبويه[١] وأبي علي[٢] والسِّيرافي[٣] وابن برهان[٤] جوازه، وإياه اخترت في هذه المقدمة حيث قلت:

..... **وَسَبْقُهُ ذَوَاتِ مَا، لَا لَيْسَ ضَرّ**

أي: وسبق الخبر لذوات ما، يضر، أي لا يجوز، لا سبقه لليس فلا يضر، أي فيجوز..."[٥].

(٦) استدراكه بعض الأمور على النحويين.

قد يستدرك بعض الأمور على النحويين، وينبه على أن النحويين لم يذكروا هذا، ومن أمثلة ذلك:

- في فصل (المصدر وعامله) قيَّد عمل المصدر عمل فعله بالتكبير، فلا يعمل المصدر مصغرًا، وبالتقديم، فلا يعمل مؤخرًا، وظاهرًا، فلا يعمل مضمرًا، ثم قال:" وقيْد التكبير، وقيْد التقديم، وقيْد الإظهار، لم ينبه عليها ابنُ مالك في الخلاصة[٦] لا، بل ولا أكثر النحويين"[٧].
- وفي فصل (المفعول له) ذكر أنَّه إذا جاء المصدر الظاهر علة لحدث شاركه في الوقت والفاعل نُصِب مفعولًا له، نحو: جئت رغبة فيك، وأنَّ ما ذُكر ولم يستوف الشروط فلا بُدَّ مِن جرِّه بحرف تعليل، وذلك ما كان

(١) ينظر: الكتاب ١٠٢/١.
(٢) ينظر: الإيضاح العضدي صـ١٠١.
(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه٤١٣/١.
(٤) ينظر: همع الهوامع٤٢٩/١.
(٥) شرح التحفة صـ١٧٣-١٧٤.
(٦) لم ينبه ابن مالك على هذه القيود في الألفية، وذكرها في شرح التسهيل١٠٦/٣.
(٧) شرح التحفة صـ٢١٦.

غير مصدر، نحو: جئت للعشب وللماء، أو كان مصدرًا مضمرًا، نحو: رجاؤك جئت له، وهذه من المسائل التي فاتت التسهيل، والخلاصة[١].

(٧) عنايته بنسبة لهجات العرب ولغاتهم.

اعتنى باللغات الواردة عن القبائل العربية، واهتمَّ بنسبة كلِّ حكم ورأي إلى القبيلة الناطقة بهذا الرأي، ومن ذلك:

- في باب (حروف الجر) قال:" وأمَّا (لعلَّ) فقلَّ مَنْ ذكرها مع حروف الجر، ولا شكَّ أنَّها حرف جرٍّ في لغة بني عقيل"[٢].
- وفي باب (حروف الجر) – أيضًا– قال:" وأمَّا (متى) فتكون حرف جرٍّ في لغة هُذَيل"[٣].

(٨) استدراكه على نفسه.

قد يستدرك على نفسه بعضَ الأمور التي لم يذكرها في أرجوزته، وقد يذكرها ويرى أنَّ غيرها أولى، ومن أمثلة ذلك:

- في باب (التعجب) في معرض حديثه عن الشروط التي يجب توافرها في الفعل الذي يصاغ منه أفعل التعجب، قال:" أي: صغهما قياسًا مِن كلِّ فعل مثبت لم يبنَ للمفعول، تام التصرف[٤]، تام[٥]، ولا بُدَّ من كونه متفاوت

(١) ينظر: شرح التحفة صـ ٢١٨ ، ولم يذكر ابن مالك هذه المسألة في التسهيل والألفية، ولكنه ذكرها في شرح العمدة١/٣٩٦.

(٢) شرح التحفة صـ ٢٤٣-٢٤٤.

(٣) السابق صـ ٢٤٥.

(٤) يعني: ليس جامدًا.

(٥) يعني: ليس ناقصًا.

المعنى، من غير باب أفعل فعلاء، وإن لم أذكرهما في الأرجوزة، فلا يبنيان من معنى لا فعل له، ولا مِن فعل لا يستعمل إلا منفيًّا..."[١].

- وفي باب (العدد) قال في أرجوزته:

جِيء فِي الذُّكُورِ مِنْ ثَلَاثَةٍ إِلَى عَشْرَةٍ بِالتَّاءِ، وَأَمَّا الضِّدُّ لَا

ثمَّ شرع في الشرح والتحليل، فقال:" يستعمل العدد من ثلاثة إلى عشرة بالتاء إنْ كان واحد المعدود مذكرًا..... وقولي: (وأمَّا الضدُّ لا) بحذف الفاء، كان قياسه: فلا[٢]"[٣].

- وفي باب (العدد) ذكر في أرجوزته أنَّ (مائة) تضاف إلى المعدود فتجرّه، وألحق بها (ألف) في شرحه، فقال:" تضاف المائة وكذا الألف – وإنْ لم أذكره– إلى المعدود بهما، فتجرّه مفردًا"[٤].

(٩)ردُّه على بعض العلماء، وتضعيف مذهبهم.

أحيانًا ينقل عنِ العلماء، ثم يضعِّف مذهبهم، ومن أمثلة ذلك:

- في باب التصغير، نقل عنِ الأخفش تصغير (سفرجل)، ثمَّ ضعَّف مذهبه فقال:" وروى الأخفش[٥](سُفَيْرِجْل) من غير حذف، وهو ضعيف"[٦].

(١) شرح التحفة صـ ٢٦٢.

(٢) أمَّا حرف يفيد الشرط، وفعل الشرط محذوف دائمًا، والتقدير في المعنى: مهما يكن من شيء، وجواب (أمَّا) يقترن بالفاء دائمًا وفي كل الأحوال. ينظر: حاشية الصبان ٣٢٩/١.

(٣) شرح التحفة صـ ٣٤٨.

(٤) السابق صـ ٣٥٣.

(٥) ينظر: المفصل صـ٢٥٣ ، والشافية لابن الحاجب صـ٦٨ ، ونسبه ابن عصفور في شرح الجمل للكوفيين ٢٩٥/٢.

(٦) شرح التحفة صـ ٤٠١.

(١٠)الإكثار من الشواهد القرآنية، والأشعار للاستشهاد بها على القواعد النحوية.

أكثر من الاستشهاد بآيات القرآن الكريم وقراءاته على ما ذكر من القواعد النحوية، ومع أنَّ السمة العامة في الكتاب هي الاختصار والإيجاز إلا أنَّ عدد الآيات القرآنية والقراءات التي استشهد بها قد قاربت مائتي آية، وكذلك الشواهد الشعرية أكثر مِن الاستشهاد بها حتى زاد عددها عن تسعين ومائة شاهد في الكتاب.

(١١) الاستقصاء في توجيه بعض الشواهد والأمثلة.

مِن سمات منهجه في شرحه الاستقصاء في توجيه بعض الشواهد والأمثلة، ومن ذلك توجيه قول الفرزدق:

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُم إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ(١)

حيث قال:" فيه وجوه(٢): أحدها: أنَّ (مثلا) مرفوع، ولكنه بُني على الفتح لإضافته إلى المبني، كقوله:

تَتَدَاعَى مَنْخَرَاه بِدَمٍ مِثْلَ مَا أَثْمَرَ حُمَّاضُ الْجَبَلِ(٣)

والثاني: أنَّه غلط فاستعمل لغة الحجاز ظانًّا أنَّهم ينصبون بها والخبر مقدَّم، وهذا ضعيفٌ وإن قواه ابن معطي في فصوله(٤).

---

(١) من البسيط، للفرزدق في ديوانه صـ١٦٧ ، والمقتضب٢٦٢/٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك٢٠٩/٢ ، والجنى الداني صـ١٨٩ ، وأوضح المسالك٢٧٠/١.

(٢) تنظر هذه الوجوه في: اللباب ١٧٧/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك٢٦٢/٣ ، وأوضح المسالك٢٧٢/١ ، وشرح الأشموني٢٥٧/١ ، وحاشية الصبان٣٦٥/١.

(٣) من الرمل، ولم أعرف قائله، وهو في: الأصول في النحو ٢٧٥/١ ، والتعليقة على كتاب سيبويه٢٥٤/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش٧٣/٥.

(٤) لم يقو ابن معطي هذا. ينظر: الفصول الخمسون لابن معطي صـ٢٠٨.

الثالث: أنَّ (مثلهم) ظرف، كما تقول: خلفك زيد، فلا يكون منصوبًا بما.

الرابع: أنَّه على لغة من قدم الخبر فنصب، حكى هذه اللغة أبو الحسن الأخفش، وأبو عمر الجرمي، وبعض الكوفيين"[١].

(١٢) ظهور شخصيته فيما يعرض من مسائل خلافية.

لم يقف ابنُ الوردي موقف المشاهد في مسائل الخلاف بين النحويين، بل كان يُدْلي بدلوه معهم، ويبدي رأيه.

من ذلك مسألة: جواز تقديم خبر ليس عليها، حيث قال:" وفي تقديم خبر ليس عليها خلاف، فمذهب الكوفيين، والمبرِّد، والجُرجَاني، وابن السَّرَّاج، وابن مالك منعه قاسوها على عسى ونعم وبئس، وفعل التعجب، ومذهب سيبويه، وأبي علي، والسِّيرافي، وابن برهان جوازه، وإياه اخترت في هذه المقدمة، حيث قلت:

..... **وَسَبْقُهُ ذَوَاتِ مَا، لَا لَيْسَ، ضَرّ**"[٢].

ومنه أيضًا مسألة: إعراب (حبذا)، حيث قال:" والصحيح أنَّ (حبَّ) فعل وفاعله (ذا)، والمخصوص مبتدأ، وخبره (حبذا)، وهذا قول سيبويه[٣]"[٤].

(١٣) المفاضلة بين عبارته وعبارة غيره.

في بعض الأحيان يفاضل بين عبارته ولفظه وعبارة غيره من النحويين، وذلك كما في فصل (ظنَّ وأخواتها)، حيث قال:" وقد يتضمن أنبأ ونبَّأ، وأخبر وخبَّر، وحدَّث معنى أرى وأعلم، فيتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، وقولي: ثلاثة مفاعيل

(١) شرح التحفة صـ ١٨٠-١٨٢.

(٢) شرح التحفة صـ ١٧٣-١٧٤.

(٣) ينظر: الكتاب ١٨٠/٢ ، والتذييل والتكميل ١٥٣/١ ، والمساعد ١٤١/٢-١٤٢.

(٤) شرح التحفة صـ ٢٧١.

أولى من قول أكثر النحويين: ثلاثة مفعولين، فمفاعيل عامة فيمن يعقل وغيرهم، بخلاف مفعولين فهي لمن يعقل"[١].

وفي فصل (ما لا ينصرف)، قال:" وقولي: علة ثالثة أحسن من قول ابن الحاجب، وابن مالك وغيرهما[٢]: أو عجمة؛ ليدخل نحو: عبد شمس، ففيها العلمية والتأنيث والعدل عما فيه الألف واللام"[٣].

وفي فصل (اسم الفاعل)، قال:" وعدلت عن قول بعضهم: أن يقرن بأل إلى قولي: أن يوصل بأل؛ منبهًا على أنَّ (أل) التي ليست موصولة، وهي التي يقصد بها مجرد التعريف تبطل العمل"[٤].

(١٤) الابتعاد عن التعصب المذهبي.

لم يكن ابنُ الوردي متعصبًا لمدرسةٍ نحويةٍ على حساب أخرى، ولا مفضلًا عالمًا لمكانته وشهرته على آخر، وظهر أثر ذلك في شرحه؛ لأنَّه كما وافق البصريين في مواضع كثيرة خالفهم في أُخر.

فمما وافق فيه البصريين[٥]:

- أنَّ المصدر أصلُ الفعل، حيث قال:" المصدر أصل الفعل والوصف في الاشتقاق خلافًا للكوفيين[٦]؛ لأنَّ الفعل يدلُّ على المصدر والزمان، ففيه معنى المصدر وزيادة، فهو فرع، والمصدر أصل"[٧].

---

(١) السابق صـ ٢٠٠-٢٠١.

(٢) ينظر: الكافية في النحو صـ١٣ ، وشرح عمدة الحافظ٢/٨٥٥.

(٣) شرح التحفة صـ ٣٣٧.

(٤) السابق صـ ٢٥٩.

(٥) ينظر: شرح التحفة صـ ٢٠٢ ، ٢٦٠ ، ٣٨٣.

(٦) تنظر المسألة في: الإنصاف ١٩١/١ ، وأمالي ابن الحاجب ٤٢٨/١ ، وشرح ابن الناظم صـ١٩١ ، والتذييل والتكميل٤٢٨/١ ، وهمع الهوامع٩٥/٢.

(٧) شرح التحفة صـ ٢١٠.

- أنَّ فعل الأمر مبنيٌّ، وليس معربًا، حيث قال:" والمبني أربعة أشياء:...والثاني والثالث: فعل الأمر بغير اللام[١] والفعل الماضي جاءا على وفق الأصل، فبني الأمر على السكون إن صح، وعلى الحذف إن اعتل، نحو: اضربْ واغزُ وارمِ واخشَ"[٢].
- لا يشترط اتفاق اللفظين في إبدال النكرة من المعرفة[٣]، حيث قال: " ولا يشترط في إبدال النكرة من المعرفة اتفاق لفظيهما، خلافًا للكوفيين"[٤].

ومما اختار فيه رأي الكوفيين[٥]:

- حذف نون المثنى للضرورة[٦]، حيث قال:" وقد تسقط للضرورة، كقوله:

بَيْضُكَ ثِنْتَانِ وَبَيْضِي مِائَتَا .....[٧]

وكقوله:

لَهَا متْنَتَانِ خَظَاتَا كَمَا أَكَبَّ عَلَى سَاعِدَيْهِ النَّمر[٨]

(١) تنظر المسألة في: الإنصاف ٤٣٩/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٩٣/٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٦١/٤ ، ومغني اللبيب ٣٠٠/١ ، والتصريح ٥١/١.

(٢) شرح التحفة صـ ١٢٤.

(٣) تنظر المسألة في: المقتضب ٢٧/١ ، والأصول في النحو ٤٧/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٦٦/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٣١/٣ ، والمساعد ٤٢٨/٢.

(٤) شرح التحفة صـ ٢٨٨.

(٥) ينظر: السابق صـ ٢٤٣ ، ٣٢٤ ، ٣٤٢.

(٦) تنظر المسألة في: الكتاب ٢٨٧/١ ، والمقتضب ٢٨٣/٣ ، وسر صناعة الإعراب ١٤٦/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٦٢/١ ، والتذييل والتكميل ١٦٨/١ ، وهمع الهوامع ١٩٢/١.

(٧) من الرجز، وينسب لبعض العرب في: مجمع الأمثال ١٨١/٢ ، وتفسير البحر المحيط ٤٣٣/١ ، ولسان العرب (ح ج ل).

(٨) من المتقارب، لامرئ القيس في ديوانه صـ١٠٧ ، وسر صناعة الإعراب ١٤٧/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٦٢/١ ، والتذييل والتكميل ٢٤٢/١ ، وخزانة الأدب ٥٠٠/٧.

وقوله:

قَدْ سَالَمَ الحَيَّاتِ مِنْهُ القَدَمَا ..... [١]

أي: القدمان، واختار الفرَّاء هذا التأويل[٢]، ولذلك قال بعده ناصبًا:

الأُفْعُوَانَ وَالشُّجَاعَ الشَّجْعَمَا

ورفع سيبويه (الحيات)[٣]، وقال: هو مفعول حمل على المعنى"[٤].

- إلحاق الرجاء بالتمني في نصب المضارع بعد فاء السببية[٥] حيث قال:" وألحق الفرَّاء الرجاء بالتمني، كقراءة حفص عن عاصم:﴿ لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ ﴾[٦]"[٧].

ومما نقل فيه المذهبين دون ترجيح:

- في مسألة عمل (ما) الحجازية عمل (ليس) اشترط ألَّا يأتي بعدها (إنْ) الزائدة[٨]، فقال:" وقولي:

.... بِلَا إِنْ مُطْلَقًا

---

(١) من الرجز، للعجاج في ملحق ديوانه ٣٣٣/٢ ، والكتاب ٢٨٧/١ ، والمقتضب ٢٨٣/٣ ، والأصول في النحو ٤٧٣/٣ ، وسر صناعة الإعراب ١٤٦/٢.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء ١١/٣.

(٣) ينظر: الكتاب ٢٨٧/١.

(٤) شرح التحفة صـ ١٣٤-١٣٥.

(٥) تنظر المسألة في: شرح التسهيل لابن مالك ٣٤/٤ ، وشرح ابن الناظم صـ٤٨٧ ، واللمحة في شرح الملحة ٨٩١/٢.

(٦) سورة غافر ، من الآيتين (٣٦-٣٧).

(٧) شرح التحفة صـ٣٧٤-٣٧٥.

(٨) تنظر المسألة في: شرح التسهيل لابن مالك٣٨/٢ ، والجنى الداني صـ٢١٠ ، وأوضح المسالك١٦٦/١.

أي: سواء قلنا: إنَّ (إنْ) بعد (ما) زائدة كافة كما هو عند البصريين، أو قلنا: إنَّها نافية كما هو عند الكوفيين"[١].

- في مسألة إعراب المستثنى المنفي قال:" وما استثني بإلَّا وكان متصلًا، وتأخر عن المستثنى منه، وتقدم على إلَّا نفي لفظًا أو معنى، أو ما يشبه النفي، وهو النهي، والاستفهام للإنكار، فالمجتبى أي المختار، الإتباع إبدالًا عند البصريين، وعطفًا عند الكوفيين[٢] نحو: ما قام أحد إلا زيدٌ"[٣].

أهم ما يميز منهج ابن الوردي

أولًا: وحدة المنهج في جميع موضوعات الكتاب، حيث يضع بيتًا أو أكثر من تحفته ثم يعقب عليه بالشرح والتعليق.

ثانيًا: الميل إلى الاختصار، فلا إطالة ولا حشو، حيث ينأى عن ذكر الخلاف بين النحويين غالبًا.

ثالثًا: يتفق تناوله لأكثر الموضوعات في الكتاب مع الشرط الذي وضعه لنفسه في مقدمته، وهو الاختصار.

رابعًا: سهولة الأسلوب، ووضوحه، ويرجع ذلك إلى تمرس ابن الوردي بالأدب، ونبوغه فيه.

خامسًا: بناء قواعده على الكثير الغالب لا على القليل النادر.

سادسًا: خلو معظم أبواب الكتاب من مسائل الخلاف النحوي.

---

(١) شرح التحفة صـ ١٨٣.

(٢) تنظر المسألة في: الجنى الداني صـ٥٢٠ ، وهمع الهوامع٢/٢٥ ، وشرح الأشموني١/٥٠٤.

(٣) شرح التحفة صـ ٢٢٦.

المبحث الثاني

شخصيته العلمية في شرحه على تحفته

تميزت شخصيته في شرحه بسماتٍ واضحة، تظهر لكل مَنْ يقرأ هذا الكتاب، ومن هذه السمات:

أولًا: وضوح شخصيته في شرحه، وعمق فهمه.

إنَّه لمن الطبيعي بالنسبة لابن الوردي أنْ يطلع على آراء السابقين، ويفيد منها، ويتأثر بها، ولذلك تراه يورد آراءهم مستعينًا بفكرهم النحوي، ويذكر – أحيانًا– حجتهم ودليلهم الذي يدعم وجهة نظرهم، ولكنَّه لا يكتفي بالنقل عن هؤلاء العلماء، بل تراه – في شرحه– يوافق أو يخالف، يؤيد أو يعارض، يرجح أو يختار، ويعقب تعقيبات تدل على ظهور شخصيته، وعمق فهمه، وثاقب فكره، ومن النماذج على ذلك:

في فصل الترخيم، قال:" إذا كان قبل ختم الاسم، أي آخره – وهو منادى جائز الترخيم– حرف لين ساكن زائد تالٍ لأكثر من حرفين فاحذفهما، أي: فاحذف ذلك الحرف والآخر معًا، بإجماع إن كان حرف مدّ، تقول في عُمْران: يا عُمْر، وفي مسكين: يا مِسْك، وفي منصور: يا مَنْص، وبخلف إن لم يكن كذلك، نحو: غُرْنَيْق وفِرْعَوْن، فمذهب الفرَّاء والجَرْمِي[١] أنَّهما بمنزلة مسكين ومنصور، وإياه اخترت في هذه الأرجوزة، فإنِّي لم أقيِّد ذلك بالمد، وغير الفرَّاء والجرمي لا يرى ذلك، بل يقول: يا غُرْنَيْ ويا فِرْعَوْ"[٢].

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٣٥٦/٣ ، وشرح ابن الناظم صـ٤٢٥ ، وارتشاف الضرب ٢٢٣٤/٥ ، وشرح ابن عقيل٢٩١/٣ ، والمقاصد الشافية ٤٣٠/٥.

(٢) شرح التحفة صـ ٣٢٣-٣٢٤.

وفي فصل (كان وأخواتها)، قال:" وقد ضمن ابن معطي[١] – رحمه الله تعالى– ألفيته منع توسيط خبر (دام)، ولا حجة له، ولا متبوع من المتقدمين والمتأخرين، فما دام أقوى من (ليس)، ولا خلاف في توسيط خبر(ليس)[٢] فما دام أولى؛ لأنَّ جمودها عرض بالتركيب، ولو فكت لتصرفت. قيل: وكيف يمنعه وقد سُمع، أنشد المفُضل لمُزَرِّد:

وَأَحْبَبْتُهَا مَا دَامَ لِلزَّيْتِ عَاصِرٌ وَمَا طَافَ فَوْقَ الْأَرْضِ حَافٍ وَنَاعِلُ[٣]

وعندي في الاستشهاد بهذا البيت نظر؛ إذ يجوز أن تكون (دام) هنا تامة، كما في قوله – تعالى–:﴿ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ ﴾[٤]"[٥].

ومما يدلُّ على قوة شخصيته أنَّه قد يخالف سيبويه والجمهور، ومن ذلك ما ذكره في فصل (التحذير)، حيث قال:" وقولي: إياكم الإعياء أو والإعيا....تنبيه على أنك مخير في التحذير بين أن تقول: إياك زيدًا، وأن تقول: إياك وزيدًا، وإن كان ابن الحاجب وغيره قد منع الأول، فقد أجازه خلق منهم ابن مالك"[٦].

---

(١) قال في ألفيته صـ٤٥: **وَلَا تُقَدِّمْ خَبَرَ الْمُقْتَرِنَه بِمَا عَلَيْهَا وَهِيَ خَمْسٌ بَيِّنَهْ**
وَلَا يَجُوزُ أَنْ تُقَدِّمَ الْخَبَرَ عَلَى اسْمِ مَا دَامَ وَجَازَ فِي الْأُخَر

(٢) فيه خلاف، ينظر: توضيح المقاصد ١/٤٩٥ ، والتصريح ١/٢٤٢ ، وشرح الأشموني ١/٢٣١.

(٣) من الطويل، وهو في: المفضليات صـ٩٨ ، ومنتهى الطلب من أشعار العرب صـ٨١.

(٤) سورة هود ، من الآية (١٠٧).

(٥) شرح التحفة صـ١٧٥–١٧٦.

(٦) السابق صـ ٣٢٨.

فما منعه ابن الحاجب هو قول سيبويه، والجمهور[١]، حيث قال سيبويه:" واعلم أنَّه لا يجوز أن تقول: إيّاك زيدًا، كما أنّه لا يجوز أن تقول: رأسَك الجِدارَ، حتّى تقولَ: من الجدار أو والجدارَ، وكذلك أنْ تَفْعَلَ، إذا أردتَ إيّاك والفعلَ. فإذا قلت: إيّاك أن تفعلَ، تريد إياك أعظ مخافة أن تفعل، أو من أَجْلِ أَن تفعلَ، جاز؛ لأنَّك لا تريد أن تَضُمَّه إلى الاسم الأوّل، كأَنَّك قلت: إيّاك نَحِّ لمكان كذا وكذا. ولو قلت: إيّاك الأسدَ، تريد من الأسد، لم يجز"[٢].

وما أجازه ابن الوردي هو قول ابن مالك[٣].

ثانيًا: الأمانة العلمية، والدقة في النقل والتوثيق.

اتسمت شخصيته في معظمِ شرحه بالأمانةِ العلمية، وكان دقيقًا في نقله عن العلماء، ومن كتبهم، فإذا نقل نصًّا عن كتاب سابق، أو عن عالمٍ من العلماء، تجدُ هذا النصَّ بنصه وفصه في كتبهم، وهاك نماذج على ذلك:

نقل عن سيبويه أنه يجوز أن يأتي صاحب الحال نكرة بلا مسوغ، فقال:" وقد يجيء صاحب الحال نكرة بلا مسوغ مما ذكر، كقولهم: مررت بماء قعدة رجل، وحكى سيبويه: عليه مائة بيضاء"[٤]. وهو دقيق في نقله عنه فقد جاء في كتاب سيبويه:" وزعم الخليل أنَّ هذا جائز، ونصبُه كنصبه في المعرفة، جعله حالًا ولم يجعله وصفا. ومثل ذلك: مررتُ برجل قائمًا، إذا جعلتَ الممرورَ به في حال قيامٍ. وقد يجوز على هذا: فيها رجلٌ قائمًا، وهو قول الخليل – رحمه الله–

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي١٧٦/٢ ، وأمالي ابن الحاجب٦٨٧/٢ ، وارتشاف الضرب١٤٧٩/٣.

(٢) الكتاب ٢٧٩/١.

(٣) ينظر: التسهيل صـ١٩٢.

(٤) شرح التحفة صـ ٢٣٨.

ومثل ذلك: عليه مائةٌ بيضاء؛ والرفعُ الوجهُ. وعليه مائةٌ عينًا؛ والرفعُ الوجه. وزعم يونس أن ناسًا من العرب يقولون: مررتُ بماءٍ قِعدةَ رجلٍ؛ والجر الوجهُ"(١).

ونقل عنه – أيضًا– جواز تقديم خبر ليس عليها، فقال:" ومذهب سيبويه وأبي علي والسيرافي وابن برهان جوازه....ولسيبويه ومتابعيه في ذلك رواية ودراية، أما الرواية فقوله – تعالى–: ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾(٢) فقدَّم معمول خبرها عليها، وقولهم مما حكاه سيبويه: أزيدًا لست مثله، إذا فسرت عاملًا فيما اشتغلت عنه بملابس ضميره"(٣). وتجد هذا المثال بلفظه عند سيبويه، فقد جاء في كتابه(٤):" ومثلُه أزيدًا لستَ مثلَه، لأنّه فعلٌ، فصار بمنزلة قولك: أزيداً لقيتَ أخاه، وهو قول الخليل".

ونقل – أيضًا– عن الفرَّاء(٥) وابن السَّراج(٦) والزَّمخشري(٧) وابن الحَاجِب(٨) وابن معْطي(٩) وغيرهم، وكان دقيقًا في نقله عنهم، بدليل أنَّ ما نقله عنهم قد ورد في كتبهم بلفظه.

ثالثًا: اطلاعه الواسع على مؤلفات العلماء السابقين، بل على مؤلفات جل العلماء، من ذلك ابن مالك – مثلًا– حيث تجده قد نقل عن أكثر كتبه

(١) الكتاب ١١٢/٢.
(٢) سورة هود ، من الآية (٨).
(٣) شرح التحفة صـ ١٧٤–١٧٥.
(٤) الكتاب ١٠٢/١.
(٥) شرح التحفة صـ ١٣٣–١٣٤.
(٦) السابق صـ ١٧٣.
(٧) السابق صـ ٢٩٠.
(٨) السابق صـ ٢٨٩.
(٩) السابق صـ ١٦٢.

النحوية، مثل: العمدة، وشرحها، والتسهيل، والخلاصة الألفية، وسيظهر ذلك في الحديث عن مصادر ابن الوردي في شرحه، وبمَن تأثر ابن الوردي، وموقفه من ابن مالك.

أهم اختياراته في شرحه على تحفته:

- نعم وبئس فعلان ماضيان(١).
- فعل الأمر مبني، وليس معربًا(٢).
- الوصف الرافع لمعمول لا بُدَّ من اعتماده على نفي أو استفهام(٣).
- التمييز لا يكون إلا نكرة(٤).
- المصدر أصل الفعل(٥).
- لا يشترط في إبدال النكرة من المعرفة اتفاق لفظيهما(٦).
- أفعل التي للتعجب فعل(٧).
- أنَّ (لا) في قول الشاعر:

لَا نَسَبَ اليَوْمَ وَلَا خُلَّةً اتَّسعَ الخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ(٨)

---

(١) شرح التحفة صـ٢٦٦.

(٢) السابق صـ١٢٤.

(٣) السابق صـ١٤٠.

(٤) السابق صـ٢٤٠.

(٥) السابق صـ٢١٠.

(٦) السابق صـ٢٨٨.

(٧) السابق صـ٢٦٠.

(٨) من السريع، لأنس بن العباس، وهو في الكتاب٢/٢٨٥ ، والأصول في النحو ١/٤٠٣ ، واللمع صـ٤٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش٢/٩٣ ، والتذييل والتكميل٥/٢٩٣.

زائدة مؤكدة، وعطف الاسم بعدها على محل الاسم قبلها؛ إذ المبني منصوب ب(لا) تقديرًا[١].

- جواز تقديم خبر ليس عليها[٢].
- جواز توسيط خبر ما دام[٣].
- مجيء الإضافة بمعنى اللام مجازًا إذا كان المضاف إليه ظرف المضاف قليل[٤].
- أنَّ (حَبَّ) فعل، و(ذا) فاعله، والمخصوص مبتدأ وخبره (حبذا)[٥].
- مجيء الشرط مضارعًا والجواب ماضيًا ليس خاصًّا بالضرورة[٦].
- يشترط في منع الصفة مِن (فَعْلَان) التي لا مؤنث لها انتفاء فعلانة[٧].
- إعراب (هن) بالحركات أفصح من إعرابها بالحروف[٨].
- كسر همزة (إنَّ) بعد (إذا) الفجائية[٩] في قول الشاعر:

وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا إِذَا إِنَّه عَبْدُ القَفَا وَاللَّهَازِمِ[١٠]

(١) شرح التحفة صـ١٦٣-١٦٤.
(٢) السابق صـ ١٧٣-١٧٤.
(٣) شرح التحفة صـ١٧٦.
(٤) السابق صـ٢٥٣.
(٥) السابق صـ ٢٧١.
(٦) السابق صـ٣٩٥.
(٧) السابق صـ ٣٤١.
(٨) السابق صـ ١٢٦.
(٩) السابق صـ ١٥٢.
(١٠) من الطويل، ولم أقف على قائله، وهو في: الكتاب٣/١٤٤ ، والمقتضب٢/٣٥١ ، والأصول في النحو ١/٢٦٥، والخصائص٢/٤٠١.

- جمع مفعول على مفاعيل أولى من مفعولين؛ لأنَّ (مفاعيل) عامة فيمن يعقل وغيرهم، بخلاف (مفعولين) فهي لمن يعقل[١].
- تصدير الفاعل بالمسند إليه أولى من تصديره بالاسم المسند إليه؛ لأنَّ الفاعل قد يكون غير اسم[٢].
- إذا نُزع الخافض فالمشهور النصب[٣].
- إذا كانت الواو التي تلي ياء التصغير كواو (جدول) فالأولى قلبها ياء، فتقول: جُدَيِّل[٤].
- إذا كانت ألف المقصور بدلًا من أصل رابعة فالأجود عند النسب قلبها واوًا، فتقول في ملهى: ملهوِيّ[٥].
- أنَّ الواو في (أبو) من حديث وائل بن حجر:" من محمد رسول الله إلى المهاجر بن أبو أمية" إنَّما هي للتنبيه على الأصل في الخط، ولم ينطق بها في اللفظ، كالواو في الصلوة والزكاة[٦].
- التعبير بالبدل المطابق أولى من التعبير ببدل كل من كل[٧].
- جواز أن تقول في التحذير: إياك زيدًا[٨].
- أنَّ (غُرْنَيْق وفرعون) يعامل معاملة (مسكين) في الترخيم في حذف الحرف الأخير والذي قبله[٩].

---

(١) شرح التحفة صـ ٢٠١.
(٢) السابق صـ ٢٠١.
(٣) السابق صـ٣٩٧.
(٤) شرح التحفة صـ٣٩٩.
(٥) السابق صـ٤١٠.
(٦) السابق صـ ١٢٩.
(٧) السابق صـ ٢٨٥.
(٨) السابق صـ ٣٢٨.
(٩) السابق صـ ٣٢٤.

المبحث الثالث

مصادره من الكتب والعلماء

يعدُّ ابنُ الوردي من علماء القرن الثامن الهجري الذين سُبقوا بعلماء أجلاء تركوا ميراثًا ضخمًا في النحو والصرف واللغة استقى ابن الوردي منهم ومن كتبهم مادة كتابه، وهاك التفصيل:

أولًا: العلماء الذين اعتمد عليهم:

استعان في شرحه على تحفته بأقوالِ مَن سبقه من النّحويين واللغويين، ووجدَ في جهودِهم ظلًّا يفيءُ إليه كلما أراد أنْ يتوسّع في التحليل، وغنيمةً كلما أشكل عليه معنى، وكان حظُّ العلماء في شرحه وافيًا، فقد اعتمد على آراء عددٍ كبير منهم مُفصحًا عن أسمائهم، وهم على النحو الآتي:

- **يونس.**

نقل عنه، واعتمد عليه في فصل(الندبة)، حيث قال:" ورأى يونس وصل ألف الندبة بآخر الصفة بعد موصوفها، نحو: وازيدُ الظريفاه، ومنعه الخليل، دليل الخليل: لو جاز وازيدُ الظريفاه، لجاز جاءني زيدٌ الظريفاه؛ لأن كل واحد منهما غير المندوب.

قال يونس[١]:"هو في الأول متعلَّق المندوب بخلاف الثاني"، ويشهد ليونس قول بعض العرب: وَاجُمْجمَتَيَّ الشَّامِيَّتَيْنَاه"[٢].

- **سيبويه.**

أكثر من النقل عن سيبويه، ومن ذلك في باب (كان وأخواتها) في مسألة تقديم خبر ليس عليها، نقل عنه ما يدلُّ على صحة اختياره ومذهبه، وهو جواز

(١) ينظر قوله في الكتاب ٢/٢٢٦.

(٢) شرح التحفة صـ٣١٩-٣٢٠.

تقديم خبر (ليس) عليها، فقال:" وقولهم مما حكاه سيبويه[١]: أزيدًا لست مثله، إذا فسرت عاملًا فيما اشتغلت عنه بملابس ضميره"[٢].

وفي باب (الحال) نقل– أيضًا– عن سيبويه، فقال:" وقد يجيء صاحب الحال نكرة بلا مسوِّغ مما ذكر، كقولهم: مررت بماء قِعْدَةَ رجل، وحكى سيبويه[٣]: عليه مائةٌ بيضاء"[٤].

- **الفرَّاء.**

نقل عنه في باب (النداء) حيث قال:" (فائدة) قال الفراء[٥]: إذا نوديت النكرة المقصودة الموصوفة، فالعرب تؤثر نصبها، وإذا أفردوا رفعوا أكثر مما ينصبون، وفي الحديث:" يا عَظِيمًا يُرجَى لكلِّ عَظِيم ادْفَع عنِّي كلَّ ظَالمٍ عَظِيم"[٦] والله أعلم"[٧].

وفي باب (نواصب الفعل) قال:" وأمَّا الواو والفاء اللتان ينصبُ الفعل بعدهما بإضمار (أنْ)، فهما الواو والفاء المسبوقتان بنفي محض أو طلب محض، إذا قصد بالواو المصاحبة، وبالفاء السببية.....وألحق الفرَّاء[٨] الرَّجاء

(١) ينظر: الكتاب ١٠٢/١.

(٢) شرح التحفة صـ١٧٥.

(٣) ينظر: الكتاب ١١٢/٢.

(٤) شرح التحفة صـ٢٣٨.

(٥) ينظر: معاني القرآن للفراء٣٧٥/٢.

(٦) جزء من حديث شريف رواه الهيثمي في مجمع الزوائد١٢٨/٢ بسنده عن السيدة عائشة – رضي الله عنها–، كتاب الصلاة، باب ما يقول في ركوعه وسجوده، حديث رقم (٢٧٧٥).

(٧) شرح التحفة صـ ٣١٠.

(٨) ينظر: معاني القرآن للفراء٩/٣.

بالتمني، كقراءة حفص عن عاصم:﴿ لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ ﴾[(١)"](٢).

- **أبو الحسن الأخفش.**

نقل عنه، وتأثر به، ومن ذلك ما جاء في باب (كان وأخواتها) في مسألة توجيه نصب (مثلهم) في قول الفرزدق:

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُم إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُم بَشَرُ

قال:" الرابع: أنَّه على لغة من قدم الخبر فنصب، حكى هذه اللغة أبو الحسن الأخفش، وأبو عمر الجرمي، وبعض الكوفيين"(٣).

وفي باب التصغير، نقل عنه عند تصغير (سفرجل)، فقال:" وروى الأخفش (سُفَيْرِجْل) من غير حذف، وهو ضعيف"(٤).

- **أبو زيد.**

اعتمد عليه في شرحه حيث نقل عنه في باب (حروف الجر) فقال:" وأمَّا (لعلَّ) فقلَّ مَن ذكرها مع حروف الجر، ولا شك أنَّها حرف جر في لغة بني عقيل، رواه عنهم أبو زيد(٥)"(٦).

(١) سورة غافر، جزء من الآيتين (٣٦-٣٧).

(٢) شرح التحفة صـ ٣٧٤-٣٧٥.

(٣) شرح التحفة صـ ١٨٢.

(٤) السابق صـ ٤٠١.

(٥) ينظر: النوادر لأبي زيد صـ٢١٨.

(٦) شرح التحفة صـ ٤٣-٢٤٤.

- **المبرِّد.**

نقل عنه في فصل (لا لنفي الجنس) في مسألة عطف النكرة المفردة على اسم (لا)، حيث قال:" الثالث: فتح الأول ورفع الثاني... وفي رفعه وجهان... وجوَّز المبرِّد[١] رفعه بالابتداء مستقلًّا من غير عطف؛ إذ لا يرى وجوب تكرير لا"[٢].

- **ابن كيسان وأبو علي.**

نقل عنهما في باب (عطف النسق)، فقال:" وقد يعطف... بإمَّا مسبوقة بإمَّا، هذا مذهب أكثر النحويين، وقال ابن كيسان وأبو علي[٣]: العطف إنَّما هو بالواو التي قبلها لتقدم (إمَّا) على المعطوف عليه؛ ولوقوعها بعد الواو، والعاطف لا يتقدم المعطوف عليه، ولا يدخل على عاطف غيره"[٤].

- **أبو العلاء المعري.**

اعتمد عليه، ونقل عنه في باب (النداء) عند قوله:" (تنبيه) أمَّا قول المتنبي:

هَذِي بَرَزْتِ لَنَا فَهِجْتِ رَسِيسًا .....[٥]

فقد قال أبو العلاء – رحمه الله–[٦]: ليس مراده يا هذي، وإنما (هذي) تنصب عنده ببرزت انتصاب المصادر، أي: برزت هذه البرزة فهجت رسيسًا،

---

(١) ينظر: المقتضب٤/٣٧١.

(٢) شرح التحفة صـ ١٦٥،١٦٧.

(٣) ينظر: شرح عمدة الحافظ٢/٦٠٧.

(٤) شرح التحفة صـ ٢٩٥-٢٩٦.

(٥) من الكامل، في ديوانه ١٩٣/٢ ، وعجزه: ..... **ثُمَّ انثنيتِ وماشَفيتِ نسيسا**

وهو في: شرح المفصل لابن يعيش٣٦٣/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك١٨٢/٢ ، والتذييل والتكميل١٥٥/٧ ، وشرح الأشموني٢٠/٣.

(٦) ينظر شرح ديوان المتنبي لأبي العلاء المعري٢٠٩/١-٢١٠.

فإن زعم زاعمٌ أنَّ حذف حرف النداء من اسم الإشارة قليل، فاعتمد في بيت المتنبي تأويل أبي العلاء، واجعل التعويل على هذا التأويل"[١].

- **الزَّمخشَري وابن معْطي.**

نقل عنهما في فصل (لا لنفي الجنس) في مسألة عطف النكرة المفردة على اسم (لا)، حيث قال:" وإذا عطفت النكرة المفردة على اسم (لا)، وكررت (لا) جاز لك خمسة أوجه، وقال الزَّمخشَري وابن معْطي[٢] ستة أوجه، يعنيان من جهة الحكم، وقد قدح في هذا؛ إذ لو كان المرجع إلى الحكم احتمل أكثر من ستة كما سنبينه"[٣].

- **ابن الحاجب.**

تأثر به كثيرًا، ونقل عنه، ومن ذلك ما ذكره في فصل (لا لنفي الجنس) في مسألة عطف النكرة المفردة على اسم (لا)، حيث قال:" الخامس: رفع الأول وفتح الثاني، كقوله:

فَلَا لَغْوٌ وَلَا تَأْثِيمَ فِيهَا وَمَا فَاهُوا بِه أَبَدًا مُقِيمُ[٤]

فلك في (لغو) ونحوه وجهان:

أحدهما: وإليه ذهب ابنُ الحاجب[٥] وكثيرون أنَّه مرفوع بأنه اسم (لا) وخبره محذوف، وهو (فيها)، و(لا) عنده هنا بمعنى (ليس)؛ ولهذا ضعفه، أعني

(١) شرح التحفة صـ ٣٠٧-٣٠٨.

(٢) ينظر: المفصل صـ٨١ ، وألفية ابن معطي صـ٤٨.

(٣) شرح التحفة صـ ١٦٢-١٦٣.

(٤) من الوافر، لأمية بن أبي الصلت في ديوانه صـ١٢١ ، وصدره في الديوان: **وَفِيهَا لَحْمُ سَاهِرَةٍ وَبَحْرٍ .....**

وهو في: اللمع صـ٤٥ ، واللباب ٢٣٤/١ ، وشرح الكافية الشافية ٥٢٥/١ ، وشرح ابن الناظم صـ١٣٦.

(٥) ينظر: شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب٥٧٤/٢.

ابن الحاجب؛ لأنَّ عمل (لا) بمعنى (ليس) عنده شاذ، و(لا تأثيم) مبني على الفتح في محل الرفع بأنَّه مبتدأ، و(فيها) خبره"[١].

ثانيًا: الكتب التي رجع إليها:

- **الأصول في النحو لابن السراج:**

أخذ منه في باب (ظنَّ وأخواتها) في مسألة الإلغاء والتعليق، فقال:" ويجب تعليق الأفعال القلبية إذا فصلت عما بعدها بما له صدر الكلام، فمنه (ما) النافية... ومنه (إنْ) و (لا) النافيتان إذا كان القسم قبلهما مرادًا، كقوله – تعالى– :﴿وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ﴾[٢] ومن أمثلة كتاب الأصول[٣]: حسبت لا يقوم زيد"[٤].

وفي باب (نواصب الفعل) اعتمد على كتاب الأصول في توجيه قول الشاعر:

وَمَا قَامَ مِنَّا قَائِمٌ فِي نَدِيِّنَا فيَنْطِقَ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَعْرَفُ[٥]

حيث قال:" واستشهد ابنُ السَّرَّاج في أصوله[٦] بهذا البيت على النصب، ولم يحكِ الرفع، وقال: هو في النصب كقولك: ما قام زيد فيأكلَ إلا طعامه، ولو

(١) شرح التحفة صـ ١٦٦–١٦٧.

(٢) سورة الإسراء، من الآية (٥٢).

(٣) ينظر: الأصول في النحو ١٨٢/١. والمثال فيه: أحسب لا يقوم زيد.

(٤) شرح التحفة صـ ١٩٨.

(٥) من الطويل، للفرزدق في ديوانه صـ٣٨٩ ، والكتاب ٣٢/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٥٤٧/٣ ، وشرح ابن الناظم صـ٤٨٣ ، والمقاصد الشافية ٥١/٦.

(٦) ينظر: الأصول في النحو ١٨٤/٢.

قلت أنت غير قائم فآتيك لم يكن في (فأتيك) إلا الرفع. قال: وقوم يجيزونه[١] وهو عندي لا يجوز"[٢].

- **الكشاف للزَّمخشري.**

اعتمد على الكشاف للزَّمخشري، ونقل منه، وذلك في فصل (عطف البيان)، حيث قال:" عطف البيان: هو التابع الجاري مجرى النعت الخالص في توضيح المتبوع أو تخصيصه، فلذلك وافقه في العشر، أي: رفعه ونصبه وجره، والتعريف والتكير، والإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، وأجاز الزَّمخشَري تخالف التعريف والتنكير في كشافه[٣] فجعل قوله – تعالى–:﴿ مَّقَامُ إِبۡرَٰهِيمَۖ ﴾[٤] معطوفًا على قوله – تعالى–: ﴿ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٞ ﴾[٥] وغفل عن الإجماع على ذلك"[٦].

- **ألفية ابن معطي:**

اعتمد في شرحه على ألفية ابن معطي، ونقل عنها، ومن ذلك ما نقله منها في مسألة تقديم خبر (ليس) عليها، فقال:" تنبيه: وقد ضمن ابنُ معطي – رحمه الله تعالى– ألفيته[٧] منع توسيط خبر (دام)، ولا حجة له، ولا متبوع من المتقدمين

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٥٥٥/٣.
(٢) شرح التحفة صـ ٣٧٦.
(٣) ينظر: الكشاف ٣٨٧/١.
(٤) سورة البقرة، من الآية (٩٨).
(٥) سورة البقرة، من الآية (٩٨).
(٦) شرح التحفة صـ ٢٩٠.
(٧) ينظر: ألفية ابن معطي صـ٤٥.

والمتأخرين، فـ(ما دام) أقوى من (ليس)، ولا خلاف في توسيط خبر (ليس)، فـ(ما دام) أقوي؛ لأنَّ جمودها عرض بالتركيب، ولو فكت لتصرفت"[١].

- **كتاب الفصول لابن معطي:**

اعتمد عليه ونقل منه، وذلك عند توجيه نصب (مثلهم) في قول الفرزدق:

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُم إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُم بَشَرُ

قال ابن الوردي:" فيه وجوه... والثاني: أنَّه غلط، فاستعمل لغة أهل الحجاز ظانًّا أنَّهم ينصبون بها والخبر مقدَّم، وهذا ضعيف، وإن قواه ابنُ معطي في فصوله[٢]"[٣].

- **الخلاصة الألفية لابن مالك:**

نقل كثيرًا عن ابن مالك، ومن ذلك ما نقله عنه في باب (أفعال المقاربة) حيث قال:" وكذا إذا كان بعد (أن يفعل) اسم ظاهر، فيجوز كونه اسم (عسى) على التقديم والتأخير، وكونه فاعل الفعل، فعلى الأول: عسى أن يقوما أخواك، وعلى الثاني: عسى أن يقوم أخواك، وكذا الباقي، لإسناده إلى الظاهر... وكلام ابن مالك – رحمه الله تعالى– في الخلاصة[٤] يوهم أنَّ عسى تختص بهذا الحكم دون أوشك واخلولق، وليس الأمر كذلك"[٥].

- **عمدة الحافظ، والتسهيل لابن مالك:**

أكثر من النقلِ عن ابن مالك، حيث اعتمد على كتبه كثيرًا، ومن ذلك كتاب عمدة الحافظ وعدة اللافظ، والتسهيل.

---

(١) شرح التحفة صـ ١٧٥-١٧٦.

(٢) ينظر: الفصول الخمسون صـ٢٠٨.

(٣) شرح التحفة صـ ١٨١.

(٤) ينظر: ألفية ابن مالك صـ٢١.

(٥) شرح التحفة صـ ١٨٩-١٩٠.

ففي باب (الفاعل ونائبه) نقل عن ابن مالك، فقال:" والعجب أنَّ ابن مالك – رحمه الله تعالى– لم يقيِّد الفعل بالتمام في العمدة[١] وغيرها، ونبه على هذا المعنى الصحيح الذي يعضده مثل قول سيبويه، وناقض ذلك في التسهيل[٢] فقيده بالتمام"[٣].

(١) ينظر: عمدة الحافظ ١/١٨٠.

(٢) ينظر: التسهيل صـ٧٥.

(٣) شرح التحفة صـ ٢٠٢.

المبحث الرابع

موقفه من أصول النحو

الأصول في اللغة: جمع أصل، وأصل الشيء: أساسه[١].

وفي الاصطلاح عرّفها السّيوطِيّ بقوله:" عِلْمٌ يبحث فيه عن أدلة النّحو الإجماليّة مِنْ حيثُ هى أدلته وكيفية الاستدلال بِهَا وحال المستدلّ"[٢].

ومن خلال تعريفه يتضح أنّ علمَ أصول النّحو خاصٌّ بالأدلة الإجمالية المثبتة للقضايا الكلية.

والمتأمل شرح ابن الوردي على تحفته يجد أنَّه قد اعتمد على الأصول النَّحوية التي وضعها النَّحويون، فقد اعتمد على السماع والقياس والإجماع، وغيرهم. وهاك التوضيح:

أولًا: السماع

ويقصد به ما ثبت في كلام مَنْ يوثق بفصاحته، فشمل كلامَ الله – تعالى– وهو القرآن الكريم، وكلامَ نبيّه – صلى الله عليه وسلم–، وكلامَ العرب قبل بعثته، وفى زمنه، وبعده، إلى أنْ فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظمًا ونثرًا عَنْ مسلمٍ أَوْ كافرٍ، فهذه ثلاثة أنواع لا بُدّ فى كل منها من الثبوت[٣].

وبما أنَّ الشواهدَ هي المصدر الأول في اللغة والنحو، وعليها المعتمد في إثبات القواعد النَّحوية واللغوية فقد جرى ابنُ الوردي في الاستشهاد على نهجِ النَّحويين السابقين، فأكثر من الاعتماد على هذا الأصل في شرحه على تحفته، وقد تميز في هذا الباب بأمور:

الأول: وفرة الشواهد، فقد أكثر من الاستشهاد بالسماع بأنواعه.

---

(١) ينظر: مقاييس اللغة (أ ص ل)١/١٠٩.

(٢) الاقتراح بتحقيق: أ.د/ حمدي عبد الفتاح مصطفى صـ٩ .

(٣) السابق صـ٤٠.

الثاني: تنوع الشواهد، حيث تنوعت شواهده، فاستشهد بالقرآن الكريم وقراءاته، والحديث الشريف، وفصيح العرب نثرًا وشعرًا.

الثالث: أنَّه راعى الرتبة في استشهاده – كحال المتأخرين– فكان يقدم كلام الله – تعالى–، ثم يتبعه بفصيح كلام العرب نثرًا وشعرًا.

وهاك حديث عن أنواع السماع في شرح ابن الوردي على تحفته:–

(١) القرآن الكريم وقراءاته:

القرآن: هو كلام الله المعجز، المنزل على قلب نبيه وحبيبه سيدنا محمد – صلى الله عليه وسلم– المتعبد بتلاوته، المتحدى بأقصر سورة منه، الذي بُهت أمام فصاحته الفصحاء، وعجز أمام بلاغته البلغاء، ولذا رأينا النَّحويين على اختلاف مذاهبهم، ومدارسهم يقفون منه موقفًا جليلًا، ويضعونه على رأس أدلتهم التي استدلوا بها على قواعدهم وأحكامهم دون فرق بين كون القراءة سبعية، أو عشرية، أو شاذة(١).

ولم يخرج ابنُ الوردي في شرحه على تحفته عنْ هذا الإجماع، حيث استشهد بالقراءات المتواترة، وبخاصة قراءة حفص عن عاصم من القُرَّاء السبعة، كما استشهد بالقراءات الشاذة، وقد تنوعت طريقته في الاستشهاد بالآيات القرآنية، فهو يذكر – أحيانًا– بعض آيات الشواهد كاملة، لكنَّه في الغالب ما يتجه في إيراد هذه الآيات الكريمة إلى الاقتصار على موطن الشاهد منها، وهذا هو منهج العلماء السابقين؛ ولعل السبب في ذلك أنَّهم في هذه العصور كانوا يهتمون بحفظ القرآن الكريم، فكان القارئ يستطيع عن طريق الاستظهار والحفظ أنْ يفهم سياق الكلمة أو الكلمتين في كل آية تمر به، وهاك عرضًا لطريقته في استشهاده بالقرآن الكريم:

(١) ينظر: الاقتراح صـ٤٠، وفيض نشر الانشراح١/٤١٦.

- في الغالب يستشهد بجزء من آية، ومن أمثلة ذلك في فصل (إعراب الاسم المنقوص والمقصور)، قال:" والمنقوص يقدر فيه الرفع والجر؛ لثقلهما، ويظهر في النصب، مثال الرفع قوله – تعالى–: ﴿يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ ﴾[١]، ومثال الجر قوله – تعالى–:﴿ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ﴾[٢]، ومثال النصب قوله – تعالى–:﴿ أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ ﴾[٣]"[٤].

وأيضًا في باب (جوازم الفعل) استشهد على عوامل الجزم بأجزاء من آيات القرآن الكريم، فقال:" من جوازم الفعل المضارع (لا واللام) الطلبيتان، وإنَّما قيدتهما بالطلب؛ تنبيهًا على استعمال (لا) في نهي ودعاء، واستعمال اللام في أمر ودعاء، نحو:﴿ لَا تَحۡزَنۡ﴾[٥]، ﴿ لَا تُؤَاخِذۡنَآ ﴾[٦]، ﴿ لِيُنفِقۡ ذُو سَعَةٖ مِّن سَعَتِهِۦ ﴾[٧]﴿ لِيَقۡضِ عَلَيۡنَا رَبُّكَ﴾[٨]"[٩].

(١) سورة القمر، من الآية (٩).
(٢) سورة البقرة، من الآية (١٨٦).
(٣) سورة الأحقاف، من الآية (٣١).
(٤) شرح التحفة صـ ١٣٠.
(٥) سورة التوبة، من الآية (٤٠).
(٦) سورة البقرة، من الآية (٢٨٦).
(٧) سورة الطلاق، من الآية (٧).
(٨) سورة الزخرف، من الآية (٧٧).
(٩) شرح التحفة صـ ٣٨٤–٣٨٥.

- وقد يستشهد بآية كما في باب (إنَّ وأخواتها) في مواضع كسر همزة (إنَّ)، قال:" أنْ تقع موقع الحال، كقوله – تعالى–:﴿ كَمَآ أَخۡرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيۡتِكَ بِٱلۡحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقٗا مِّنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ ﴾[١]"[٢].

وفي باب (الحال) في مسألة مسوغات مجيئ صاحب الحال نكرة، قال:".... ومنها أن يتقدم على صاحب الحال نفي أو نهي أو استفهام، قال – تعالى–:﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٞ مَّعۡلُومٞ ﴾[٣]"[٤].

- وقد يستشهد بآية وجزء من آية كما في باب (الحال) في مسألة مسوغات مجيئ صاحب الحال نكرة، قال:"....ومنها أنْ يتخصص إمَّا بوصف كقوله – تعالى–:﴿ فِيهَا يُفۡرَقُ كُلُّ أَمۡرٍ حَكِيمٍ ۝٤ أَمۡرٗا مِّنۡ عِندِنَآۚ ﴾[٥] أو بإضافة كقوله – تعالى–:﴿ وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقۡوَٰتَهَا فِيٓ أَرۡبَعَةِ أَيَّامٖ سَوَآءٗ لِّلسَّآئِلِينَ ﴾[٦]"[٧].

- وقد يستشهد بآيتين كما في باب (إنَّ وأخواتها) في مسألة تقديم خبر (إنَّ) على اسمها، قال:" فلا يجوز في هذا الباب تقديم الخبر على الاسم إلَّا إذا

(١) سورة الأنفال، الآية (٥).
(٢) شرح التحفة صـ ١٥٠.
(٣) سورة الحجر، الآية (٤).
(٤) شرح التحفة صـ ٢٣٦.
(٥) سورة الدخان، الآيتان (٤–٥).
(٦) سورة فصلت، من الآية (١٠).
(٧) شرح التحفة صـ ٢٣٦.

كان ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا، قال الله – تعالى:﴿إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ ۝٢٥ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم ﴾[١]"[٢].

وفي باب (عطف النسق) في مسألة وقوع الفاء موقع (ثم)، قال:" وقد تقع الفاء موقعها، كقوله – تعالى–:﴿ وَٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ ۝٤ فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحْوَىٰ ﴾[٣]"[٤].

واستشهد– أيضًا– بالقراءات القرآنية المتواترة منها والشاذة، منسوبة وغير منسوبة.

ومن أمثلة استشهاده بالقراءات المتواترة ما جاء في باب (إن وأخواتها) في مسألة تخفيف (إن)، حيث قال:" وكذلك الأحسن الإلغاء إذا خففت (إنَّ)، مثل: ﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾[٥]، ويعلم منه جواز الإعمال، قرأ نافع وابن كثير[٦]:﴿ وَإِنْ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾"[٧].

وفي باب(الاستثناء) استشهد على أن المستثنى المتصل بإلَّا، إذا تأخر عن المستثنى منه ، وتقدم على إلَّا نفي لفظًا أو معنى، أو ما يشبه النفي فنصبه عربي جيد بقراءة ابن عامر[٨]:﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ﴾[٩].

---

(١) سورة الغاشية، الآيتان (٢٥–٢٦).
(٢) شرح التحفة صـ ١٤٩.
(٣) سورة الأعلى، الآيتان (٤–٥).
(٤) شرح التحفة صـ ٢٩٥.
(٥) سورة يس، الآية (٣٠).
(٦) سورة هود، من الآية (١١١)، وتنظر القراءة في: كتاب السبعة لابن مجاهد صـ٣٣٩ ، والحجة لابن خالويه صـ١٩٠ ، والحجة للفارسي٤/٣٨٦.
(٧) شرح التحفة صـ ١٥٧–١٥٨.
(٨) تنظر القراءة في: كتاب السبعة لابن مجاهد صـ٢٣٥ ، والحجة لابن خالويه صـ١٢٤ ، والحجة للفارسي٣/١٦٨.
(٩) سورة النساء، من الآية (٦٦) ، وينظر: شرح التحفة صـ ٢٢٦–٢٢٧.

وفي باب (العدد) ذكر أنَّ المائة والألف تضاف إلى المعدود فتجرُّه، إلَّا ما شذَّ عن ذلك فيحفظ، ولا يقاس عليه لقلته، واستشهد على ذلك بقراءة حمزة والكسائي[١]:﴿ثَلَٰثَ مائةِ سِنِينَ﴾[٢] بإضافة مائة[٣].

ومن أمثلة استشهاده بالقراءات الشاذة ما جاء في قوله:" فاعلم أنَّك إذا ابتدأت باسم وشغلت الفعل بضميره، فلك رفعه بالابتداء، وما بعده خبر، ولك نصبه بإضمار فعل دلَّ عليه الفعل المذكور، قال الله – تعالى-:﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَٰهَا﴾[٤]، وقرأ عيسى بن عمر بالنصب[٥]، وقال – تعالى-:﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ ﴾[٦]، وقرئ بالنصب أيضًا[٧]"[٨].

وفي باب (نواصب الفعل) ذكر أنَّ (إذن) قد ينصب بها بعد الواو أو الفاء، واستشهد[٩]على ذلك بقراءة ابن مسعود[١]:﴿ وَإِذًا لَّا يَلْبَثُوا﴾[٢] وقراءة أُبَيّ[٣]:﴿ فَإِذًا لَّا يُؤْتُوا ٱلنَّاسَ نَقِيرًا ﴾[٤].

---

(١) تنظر القراءة في: كتاب السبعة لابن مجاهد صـ٣٩٠ ، والحجة لابن خالويه صـ٢٢٣ ، والحجة للفارسي٥/١٣٦.

(٢) سورة الكهف، من الآية (٢٥).

(٣) ينظر: شرح التحفة صـ ٣٥٣.

(٤) سورة النور، من الآية (١).

(٥) تنظر القراءة في: مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه صـ١٠١ ، والمحتسب لابن جني٢/٩٩.

(٦) سورة فصلت، من الآية (١٧).

(٧) هي قراءة ابن أبي إسحاق، وعيسى الثقفي، وتنظر القراءة في: مختصر في شواذ القرآن صـ١٣٤.

(٨) شرح التحفة صـ ١٤٦-١٤٧.

(٩) ينظر: شرح التحفة صـ ٣٦٦.

وقد لا ينسب القراءة كما في باب (النداء) في مسألة العطف بالحروف، والمعطوف مقرون بأل، حيث قال:" وتقول في العطف بالحروف، والمعطوف مقرون بأل: يا يزيد والضحاكُ والضحاكَ، وقرئ:﴿ * يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ وَأَلَنَّا لَهُ ٱلْحَدِيدَ﴾[٥] والطيرُ[٦]"[٧].

(٢)الحديث الشريف، والآثار.

ويقصد به ما ورد عن سيدنا محمد – صلى الله عليه وسلم – من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ أو صفة خلْقية – بكسر الخاء أو فتحها[٨]– أو خُلُقية بالسند الصحيح.

وله المكانة العليا في نفوس المسلمين التي تلي مكانة القرآن الكريم، ولا عجب فهو الموضِّح لآياته، المفصِّل لمجمله، المفسِّر لألفاظه، المبيِّن لأحكامه.

=

(١) وهي لأُبَيّ في مختصر في شواذ القرآن صـ٨٠.

(٢) سورة الإسراء، من الآية (٧٦).

(٣) تنظر القراءة في: معاني القرآن للفراء٢٧٣/١ ، والكشاف ٥٢٢/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك٢١/٤ ، والتصريح٣٦٩/٢ ، وهمع الهوامع٣٧٦/٢.

(٤) سورة النساء، من الآية (٥٣).

(٥) سورة سبأ، من الآية (١٠).

(٦) هي قراءة ابن عباس والحسن وقتادة وعيسى بن عمر، وتنظر القراءة في: مختصر في شواذ القرآن صـ١٢٢ ، والمحتسب٨/١.

(٧) شرح التحفة صـ٣١٣.

(٨) ينظر: الصحاح (خ ل ق) ١٤٧١/٤.

وقد أجمع العلماء على أنَّ النبي – صلى الله عليه وسلم– أفصح العرب قاطبة، بل كان يتكلم مع كل قبيلة بلهجتها الخاصة بها.

كما أجمع النحويون واللغويون على فصاحة كل ما نطق به النبي – صلى الله عليه وسلم– إلا أنهم اختلفوا في الاحتجاج بالحديث الشريف المروي عنه، والاستشهاد به على قواعد النحو، وانقسموا حول جوازِ الاستشهاد به إلى ثلاثة أقسام:

الأول: منع الاستشهاد بالحديث مطلقًا:

يرى فريق من النّحويين أنّه لا يجوز الاستشهاد بالحديثَ الشريف، كما أنه لا يعدّ مصدرًا من مصادر النّحو، ولا أصلًا من أصوله، لأنّ رسولَ الله – صلى الله عليه وسلم – أفصحُ العرب لسانًا وحديثه أصحّ سندًا، ولكنّنا لا نثق أنّ ذلك لفظ رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وذلك لأمرين:

الأول: أنّ الرواة جوّزوا النقل بالمعنى.

الثانى: أنّه وقع اللحن كثيرًا فيما رُوى من الحديث؛ لأن كثيرًا من الرواة كانوا غيرَ عربٍ بالطبع، ولا يعلمون لسانَ العرب بصناعة النّحو، فوقع اللحنُ فى كلامِهم وهم لا يشعرون(١).

الثاني: جواز الاستشهاد بالحديث مطلقًا.

أجاز بعض العلماء الاستشهاد بالحديث الشريف على قواعد النحو مطلقًا دون قيد أو شرط، وعلى رأس هذا الاتجاه السّهيليّ، وابنُ خَروف، وابنُ مالكٍ، والرّضيّ، وتبعهم ابنُ هشام، والدّمَاميني وغيرهم(٢).

(١) ينظر: الاقتراح، صـ ٥٣–٥٤.

(٢) ينظر: تحرير الرواية في تقرير الكفاية لأبي الطيب الفاسي٩٨.

الثالث: التوسط بين المنع والجواز.

إنَّ مسألة الاحتجاج بالحديث هي التي أوجدت مسألة رواية الحديث باللفظ والمعنى، فالأحاديث التي اتفق العلماء على الاحتجاج بها هي الأحاديث التي اتفقوا على أنَّها رويت باللفظ والمعنى.

ومن أبرز مَن نهج هذا النهج أبو إسحق الشاطبي فقد قسم الحديث إلى قسمين:

القسم الأول: ما يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، وهذا لم يقم به استشهاد أهل اللسان.

القسم الثاني: عُرف اعتناء ناقله بلفظه، لمقصود خاص، كالأحاديث التي قصد فصاحته – صلى الله عليه وسلم– والأمثال النبوية، وهذا يصح الاستشهاد به في النحو، قال الشاطبي(١):" وأمّا الحديث فعلى قسمين: قسمٍ يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، فهذا لم يقع به استشهادُ أهل اللسان، وقسمٍ عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاصّ، كالأحاديث التى قصد بها بيان فصاحته – صلى الله عليه وسلم– ككتابه لهمدان، وكتابه لوائل بن حجر، والأمثال النبوية، فهذا يصحّ الاستشهاد به فى العربية. وابنُ مالكٍ لم يفصّل هذا التفصيل الضروريّ الذى لا بُدّ منه، وبنى كلامه على الحديث مطلقًا، ولا أعرف له سلفًا إلّا ابن خَرُوف؛ فإنّه أتى بأحاديث فى بعض المسائل، حتى قال ابنُ الضّائع: لا أعرف هل يأتي بها مستدلًّا بها؟ أم هي لمجرد التمثيل؟".

وبعد هذا العرض لمذاهب النّحويين فى الاستشهاد بالحديث يتبين أنّ الراجح هو الاستشهاد بالحديث الشريف مطلقًا؛ لأن النبي – صلى الله عليه وسلم– هو أفصح من نطق بالضاد.

(١) المقاصد الشافية : ١/ ٤٠ ، وينظر: خزانة الأدب١/٣٣-٣٥.

وقد سار ابن الوردي على درب الذين جوَّزوا الاستشهاد بالحديث النبوي، فاستشهد بالحديث في أكثر من موضع، وكان في الغالب يقدم للحديث بقوله (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم)[١] أو ما يشبه ذلك من تقديم، وأحيانًا يستعيض عن ذلك بالإشارة إلى أنه حديث، فيقول (وفي الحديث)[٢]، ويكثر أنْ نجدَ ابن الوردي في نقله للشواهد المستقاة من الحديث يتجه إلى الاقتصار على جزء من الحديث يحوي موطن الشاهد، كما يفعل في القرآن الكريم، وهاك نماذج على ذلك:

في فصل (الأسماء الستة) اختار أنَّ إعراب (هن) بالحركات أفصح، فقال:" نعم قد يعرب (هن) بالحركات، لا، بل إعرابه بالحركات أفصح من إعرابه بالحروف، ففي الحديث النبوي على صاحبه أفضل الصلاة والسلام:" مَنْ تَعَزَّى بِعَزَاءِ الجَاهِلِيَّةِ فَأَعِضُّوه بِهَنِ أَبِيهِ وَلَا تَكْنُوا[٣]"[٤].

وفي فصل (المصدر وعمله) ذكر أنَّ المصدر إذا أضيف إلى الاسم الذي يليه جرَّه، ثم إنْ كان الذي أضيف إليه المصدر الفاعل كُمِّل بنصب المفعول، نحو: بلغني ضرب زيدٍ عبدَه، وإن كان الذي أضيف إليه المصدر المفعول كُمِّل برفع الفاعل، كقوله:

تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفْيَ الدَّرَاهِمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ[٥]

(١) ينظر: شرح التحفة صـ ٢٠٥ ، ٢١٧ ، ٢١٩.

(٢) ينظر: السابق صـ ١٢٦ ، ١٢٩ ، ٢٣٨ ، ٢٦٥ ، ٣١٠.

(٣) جزء من حديث شريف رواه الإمام أحمد في مسنده ١٥٨/٣٥ عن أبي بن كعب – رضي الله عنه–، مسند الأنصار، حديث عتي بن ضمرة السعدي عن أبي بن كعب، حديث رقم (٢١٢٣٦).

(٤) شرح التحفة صـ ١٢٦.

(٥) من البسيط، ونسب للفرزدق، ولم أجده في ديوانه، وهو في: الكتاب ٢٨/١ ، والمقتضب ٢٥٨/٢ ، والأصول في النحو ١٢/٣ ، والخصائص ٣١٧/٢ ، والإنصاف ٢٤/١.

والإضافة إلى المفعول مع التكميل بالمرفوع كما في البيت غير مختص بالضرورة كما زعم بعضهم. ولذلك قلت:

.....يُكْمَل وَلَوْ بِمُرْتَفِع

ومنه قوله – صلى الله عليه وسلم–:" وَحَجَّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا(١)"(٢).

وفي فصل (المفعول له) ذكر أنَّه إذا جاء المصدر الظاهر علة لحدث شاركه في الوقت والفاعل نُصِب مفعولًا له، نحو: جئت رغبة فيك، وأنَّ ما ذُكر ولم يستوف الشروط فلا بدَّ من جرِّه بحرف تعليل، وعبر بحرف التعليل، ولم يقل اللام؛ ليشمل ما يقوم مقام اللام من حروف التعليل، وهي (من) و(في)، والباء، والكاف، واستشهد على (في) بقوله – صلى الله عليه وسلم–:" إِنَّ امْرَأَةً دَخَلَتِ النَّارَ فِي هِرَّةٍ رَبَطَتْهَا، فَلَمْ تُطْعِمْهَا وَلَمْ تَتْرُكْهَا تَأْكُلُ مِنْ خَشَاشِ الْأَرْضِ(٣)"(٤).

وفي فصل (الحال) استشهد على مجيء صاحب الحال نكرة بلا مسوغ بحديث النبي – صلى الله عليه وسلم–:" فصلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم– قاعدًا، وصلى رجال قيامًا(٥)"(٦).

---

(١) جزء من حديث شريف رواه الإمام البخاري في صحيحه ١٦٤١/٤ بسنده عن ابن عمر – رضي الله عنهما–، كتاب التفسير، باب سورة البقرة، حديث رقم (٤٢٤٣).

(٢) شرح التحفة صـ٢١٦–٢١٧.

(٣) جزء من حديث شريف رواه الإمام البخاري في صحيحه ١٣٠/٤ بسنده عن ابن عمر – رضي الله عنهما–، كتاب بدء الخلق، باب خمس من الدواب فواسق يقتلن في الحرم، حديث رقم (٣٣١٨).

(٤) شرح التحفة صـ ٢١٨–٢١٩.

(٥) جزء من حديث شريف رواه الإمام البخاري في صحيحه ١٣٩/١ بسنده عن عائشة – رضي الله عنها–، كتاب الأذان، باب إنما جعل الإمام ليؤتم به، حديث رقم(٦٨٨)، وروايته فيه "فصلى جالسًا وصلى وراءه قوم قيامًا".

(٦) شرح التحفة صـ٢٣٨.

ومن الآثار التي استشهد بها مكتفيًا بذكر موطن الشاهد فيما أورده من آثار– قول ابن عباس – رضي الله عنهما–:" تمرة خير من جرادة"[١] حيث استشهد بها على جواز الابتداء بالنكرة دون مسوِّغ لوجود الفائدة[٢].

وفي باب (جوازم الفعل) استشهد على مجيء الشرط مضارعًا، والجواب ماضيًا[٣] بقول عائشة – رضي الله عنها–:" إنَّ أبا بَكْر رجُلٌ أسْيَف مَتى يَقم مَقامَك رَقَّ"[٤].

(٣) أقوال العرب وأمثالهم.

وهي حكمهم، وأمثالهم، ومأثوراتهم الموجزة التي قالوها في مناسبتهم الكثيرة، معبِّرة عن حياتهم الاجتماعية، والثقافية، ولذا فهي خلاصة تجاربهم على مر الأيام، وتعاقب الأزمان.

وقد وضع النحويون ضوابط وحدودًا لمَن يأخذون عنه من هؤلاء العرب، فلم يأخذوا إلا عن قريش، وقيس، وتميم، وأسد، وهُذيل، وبعض كِنانة، وبعض الطائيين.

ولم يؤخذوا عن حضري قط، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم، ولا من لخم، ولا من جُذام، ولا من قُضاعة، ولا من غَسَّان، ولا من إياد، ولا من تَغْلِب والنَّمِر، ولا من بكر، ولا من عبد القيس، ولا من أزد عُمَان، ولا من أهل اليمن، ولا من بني حنيفة

(١) رواه الإمام عبد الرازق في مصنفه ٤/٤١٠ عن ابن عمر– رضي الله عنهما–، كتاب المناسك، باب الهر والجراد، رقم (٨٢٤٦).

(٢) ينظر: شرح التحفة صـ ١٤٣–١٤٤.

(٣) ينظر: السابق صـ ٣٩٥.

(٤) جزء من حديث شريف رواه الإمام البخاري في صحيحه ١/١٤٤ عن عائشة – رضي الله عنها–، كتاب الأذان، باب الرجل يأتم بالإمام، ويأتم الناس بالمأموم، حديث رقم (٧١٣).

وسكان اليمامة، ولا من ثقيف وسكان الطائف، ولا من حاضرة الحجاز[١]. واستمر العلماء يدونون لغات أهل البادية إلى أنْ فسدت سلائقهم في القرن الرابع الهجري، وعلى هذا فقد أجمع النَّحويون على أنَّه لا يحتجُّ بكلام المولدين والمحدثين في اللغة[٢].

ولم يخرج ابن الوردي في شرحه في استشهاده بأقوال العرب وأمثالهم عن هذه الضوابط والحدود، ومن أمثلة ما احتج به:

- في فصل الأسماء الستة ذكر أنَّ (أب وأخ وحم) قد يدخلها القصر في لغة، وهو إلزامها الألف، مستدلًّا على ذلك بقول من كلام العرب، فقال:" وقد يقصر أب وأخ وحم ... ومن أمثالهم: مكرهٌ أخاك لا بطل[٣]"[٤].
- وفي باب (المبتدأ والخبر) استشهد على جواز الابتداء بالنكرة دون مسوغ لكونه مفيدًا[٥] بقول العرب: شرٌ أهرَّ ذا ناب[٦].
- وفي فصل (المصدر وعمله) استشهد على عمل المصدر عمل فعله، وهو منون، بقول بعض العرب: عجبت من قراءةٍ في الحمام القرآنُ، بالرفع[٧].

(١) ينظر: الاقتراح صـ ٩٠-٩١.

(٢) ينظر: الاقتراح صـ ٨٠ ، وفيض نشر الانشراح ٦١١/١-٦١٧.

(٣) ينظر: الأمثال لابن سلام صـ٢٧١ ، وجمهرة الأمثال٢٤٢/٢ ، ومجمع الأمثال٣١٨/٢، ويضرب لمن يُحمل على ما ليس من شأنه.

(٤) شرح التحفة صـ ١٢٧.

(٥) ينظر: شرح التحفة صـ ١٤٣.

(٦) ينظر: مجمع الأمثال ٣٧٠/١ ، ويضرب في ظهور أمارات الشر ومخايله.

(٧) ينظر: شرح التحفة صـ٢١٢ ، وينظر هذا القول في: شرح التسهيل لابن مالك ١١٣/٣ ، والمقاصد الشافية ٥٣٦/٢ ، وحاشية الصبان ٤٢٨/٢.

- وفي باب (حروف الجر) استشهد على أنَّ (متى) حرف جرٍّ بقول العرب: أخرجها متى كمه، أي: من كمه(١).
- وفي باب (نواصب المضارع) استشهد على أنَّ المضارع قد يقع موقع المصدر في غير المواضع المذكورة فيقدر بأنْ، وقياسه مع ذلك أنْ يرفع، بقول العرب: تسمع بالمُعَيْدِيّ خير من أنْ تراه، تقديره(٢): أن تسمع، ونصبه ضعيف، واستشهد على ذلك بقول العرب: خذ اللص قبل يأخذَك(٣).

(٤) الشعر

الشعر أبرز ما يُحتج به من كلامِ العرب؛ لأنّ الشعرَ ديوانُ خاصّة العرب والمنظوم من كلامها، والمقيد لأيامها، والشاهد على أحكامها، حتى بلغ من كلف العرب به، وتفضيلها له، أن عمدت إلى سبع قصائد تخيّرتها من الشعر القديم فكتبتها بماء الذهب في القُباطي(٤) المدرجة، وعلّقتها بين أستار الكعبة، فمنه يقال: مذهبة امرئ القيس، ومذهبة زهير(٥).

وقد بحث علماءُ العربية فيمن نقل الرواة عنهم من أهل المدر والوبر، قدماء ومحدثين، ونقضوا أحوالهم ونقدوها، فاجتمعوا على الاحتجاج بقول من يوثق بفصاحته وسلامه عربيته.

---

(١) شرح التحفة صـ ٢٤٦، وينظر هذا القول في: شرح التسهيل لابن مالك ١٨٦/٣ ، وشرح ابن الناظم صـ٢٥٧ ، والجنى الداني صـ٥٠٥ ، وشرح الأشموني٦٢/٢.

(٢) ينظر: جمهرة الأمثال ٢٦٦/١ ، ومجمع الأمثال ١٢٩/١. ويضرب لمن خبره خير من مرآه.

(٣) شرح التحفة صـ ٣٨٢ ، وينظر هذا القول في: مجمع الأمثال٢٦٢/١.

(٤) القُباطِيّ: ثياب بيض، ينظر: لسان العرب (ق ب ط) .

(٥) ينظر: العقد الفريد ١١٨/٦.

هذا وقد وضع العلماء الشعراء في طبقات – وفقًا للإطار الزمني، وبيَّنوا ما يصح الاحتجاج به من هذه الطبقات[١]:

(طبقة الجاهليين): وهم الشعراء الذين عاشوا فى الجاهليّة، ولم يدركوا الإسلام، كامرئ القيس، والنابغة، والأعشى.

(طبقة المخضرمين): وهم الذين عاشوا فى الجاهليّة، وأدركوا الإسلام، كلبيد بن ربيعة، وحسان بن ثابت – رضي الله عنهما–.

(طبقة الإسلاميين): وهم الذين ولدوا في صدر الإسلام، كجرير والفرزدق.

(طبقة المولَّدين): ويقال لهم المُحدَثون، وهم مَن جاءوا بعد الإسلاميين، وبعد فساد الألسنة، كبشار وأبي نواس والمتنبي.

واتفق النحويون على صحةِ الاستشهاد والاحتجاج بشعر الطبقتين الأولى والثانية، وأمّا الطبقة الثالثة فقد اختلفوا في صحة الأخذ عنها، فالمتقدمون لا يستشهدون بشعرهم، والمتأخّرون أجازوا الأخذ عنهم والاحتجاج بشعرهم[٢]، وأمّا الطبقة الرابعة فالصحيحُ أنّه لا يستشهد بكلامِها، ونقل السّيوطِيّ الإجماع على ذلك، فقال:" أجمعوا على أنّه لا يُحتَجُّ بكلام المولَّدين، والمُحدَثين فى اللغة العربية"[٣].

وقد أكثر ابن الوردي من الاستشهاد بالشعر، وعوَّل على أشعار الطبقات الثلاث الأول.

(١) ينظر: الاقتراح ٦٠–٦١ ، وخزانة الأدب ٢٩/١، وفي أصول النحو للأفغاني صـ ١٩.

(٢) ينظر: خزانة الأدب٦/١.

(٣) الاقتراح صـ ٨٠.

وشعراء الطبقة الأولى أمثال: امرئ القيس، والنابغة الذبياني، والأعشى، وأمية بن أبي الصلت، وغيرهم ممن يحتج بشعرهم، ومن ذلك استشهاده بقول امرئ القيس في باب النسب(١):

..... **وَلَيْسَ بِذِي سَيْفٍ وَلَيْسَ بِنَبَّالِ**(٢)

وشعراء الطبقة الثانية أمثال: لبيد بن ربيعة، وحسان بن ثابت، والعباس بن مرداس، والنابغة الجعدي، وغيرهم، ومن ذلك استشهاده بقول حسان بن ثابت في باب الاستثناء(٣):

لِأَنَّهُمُ يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا النَّبِيُّونَ شَافِعُ(٤)

وشعراء الطبقة الثالثة أمثال: الراعي النميري، والفرزدق، ورؤبة، ومسكين الدارمي، وغيرهم، ومن ذلك استشهاده بقول الفرزدق في فصل ما الحجازية(٥):

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُم إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ

وأمَّا شعراء الطبقة الرابعة أمثال: بشار، وأبي نواس، والمتنبي، فلم يستشهد ابن الوردي إلا ببيت واحد من شعراء هذه الطبقة، وهو للمتنبي، ذكره في باب النداء(٦):

هَذِي بَرَزْتِ لَنَا فَهِجْتِ رَسِيسَا .....

---

(١) شرح التحفة صـ٤١١.

(٢) من الطويل، في ديوانه صـ١٣٧ ، وصدره: **وَلَيْسَ بِذِي رُمْحٍ فَيَطْعَنَنِي بِهِ** .....

وهو في: الكتاب ٣٨٣/٣ ، والمقتضب ١٦٢/٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٨١/٣، والمساعد ٣٨٤/٣.

(٣) شرح التحفة صـ٢٣٠.

(٤) من الطويل، في ديوانه صـ٢٤١ ، وهو في: شرح التسهيل لابن مالك ٢٩٠/٢ ، وشرح ابن الناظم صـ٢١٨ ، والتذييل والتكميل ٢٣٧/٨.

(٥) ينظر: شرح التحفة صـ١٨٠.

(٦) ينظر: السابق صـ٣٠٧.

وقد تنوعت طريقته في الاستشهاد بالشعر، فجاءت أبياته منسوبة وغير منسوبة، وكثيرًا ما كان يذكر البيت كاملًا، وقد يذكر موطن الشاهد، فيكتفي بالشطر الأول من البيت مثلًا، أو الشطر الأخير منه، وقد يكتفي في بعض الأحيان بأقل من شطر من البيت، وربما بكلمة واحدة من البيت، ويقل عنده ذكر أسماء قائليها، ويكتفي بقوله:(قال الشاعر، أو كقول الشاعر)، وأحيانًا ينسبه إلى ضمير الغائب، فيقول: (كقوله، وقوله)، وهاك نماذج على ذلك:

ممَّا استشهد به كاملًا منسوبًا ما جاء في باب (المبتدأ والخبر)[١] حيث استشهد على جواز الرفع والنصب في مسألة وقوع نكرة مشتقة بعد الظرف والجار والمجرور، كقولك: ههنا ابني جالس، فيجوز في (جالس) الرفع على أنَّه هو الخبر، بقول النابغة الذبياني:

فَبِتُّ كَأَنِّي سَاوَرَتْنِي ضَئِيلَةٌ مِنَ الرُّقْشِ فِي أَنْيَابِهَا السُّمُّ نَاقِعُ[٢]

ويجوز النصب على الحالية، واستشهد على ذلك ابن الوردي بقول الراعي النميري:

إِنَّ لَكُم أَصْلَ الْبِلَادِ وَفَرْعَهَا وَالْخَيْرُ فِيكُم ثَابِتًا مَبْذُولًا[٣]

أيضًا في باب (أفعال المقاربة) في مسألة اقتران خبر الفعل (كرب) بـ (أن) جاء شاهده الشعري كاملًا منسوبًا، حيث قال[٤]:" وقد يقترن بأن... وكقول أبي زيد الأسلمي:

---

(١) شرح التحفة صـ١٤٤-١٤٥.

(٢) من الطويل، في ديوانه صـ٧٦ ، وهو في: الكتاب ٨٩/٢ ، والتذييل والتكميل ١٠٢/٩ ، وشرح الأشموني ٣١٨/٢ ، وحاشية الصبان ٨٧/٣.

(٣) من الرجز، في ديوانه صـ٦٩، وهو في: الكتاب ٩٢/٢، وشرح الكتاب للسيرافي ٤١٨/٢، والمقاصد الشافية ٤٧٨/٣.

(٤) شرح التحفة صـ١٨٧-١٨٨.

سَقَاهَا ذَوُو الأَحْلاَمِ سَجْلاً عَلَى الظَّمَا وَقَدْ كَرَبِتْ أَعْنَاقُهَا أَنْ تَقَطَّعَا"[١].

في باب (المصدر وعمله)[٢] استشهد على عمل المصدر المقرون باللام عمل فعله بقول كُثَيِّر:

تَلُومُ امْرَأً فِي عُنْفُوانِ شَبَابِهِ وَلِلتَّرْكِ أَشْيَاعَ الصَّبَابَةِ حِينُ[٣]

ومما استشهد فيه ببيتين دون نسبة ما ذكره في باب (حروف الجر) في مسألة عمل (رب) مضمرة بعد الفاء، حيث قال[٤]:" ... وبعد الفاء كقوله:

فَإِمَّا تُعْرِضَنَّ أُمَيْمُ عَنِّي وَتَنْزِعُكَ الْوُشَاةُ أُولُو النَّبَاطِ

فَحُورٍ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنَّ عَيْنٌ نَوَاعِمَ فِي الْمُرُوطِ وَفِي الرِّيَاطِ[٥]

ومما استشهد فيه ببيت كامل دون نسبة ما ذكره في باب (خواص الاسم)، قال[٦]:" وقولي: (مؤثرة) احترزت به من العَلَم الداخلة عليه (أل) للمح الصفة، كحارث وعباس وحسين، والحارث والعباس والحسين، قال الشاعر:

أَتَرْجُو أُمَّةٌ قَتَلَتْ حُسَيْنًا شَفَاعَةَ جَدِّهِ يَوْمَ الحِسَابِ[٧]

---

(١) من الطويل، لأبي زيد الأسلمي في: شرح ابن الناظم صـ١١٣ ، والتذييل والتكميل ٣٣٧/٤ ، والمقاصد الشافية ٢٨٠/٢، والتصريح ٢٨٥/١ .

(٢) ينظر: شرح التحفة صـ٢١٣.

(٣) من الطويل، في ديوانه صـ١٧٣ ، وهو في: شرح التسهيل لابن مالك ١١٧/٣ ، والتذييل والتكميل ٨٤/١١ ، والمقاصد الشافية ٢٢١/٤.

(٤) شرح التحفة صـ٢٤٩.

(٥) من الوافر، للمتنخل الهذلي في شرح أشعار الهذليين١٢٦٧/٣ ، وهو في: شرح المفصل لابن يعيش٥١٧/٤ ، والتذييل والتكميل ٣١٤/١١ ، والجنى الداني صـ٧٦.

(٦) شرح التحفة صـ١٢٢.

(٧) من الوافر، ولم أعرف قائله، وهو في: النكت والعيون ١٣٩/٤ ، والجامع لأحكام القرآن ١٩١/٣ ، وفتح القدير ٨٠/٤.

ومما استشهد فيه بصدر البيت قوله في باب (خواص الاسم)[١]:" وأمَّا تنوين الترنم، وهو المبدل من حرف الإطلاق كقوله:

يَا صَاحِ مَا هَاجَ الدُّمُوعَ الذُّرَّفَنْ .....[٢]

وقوله في باب (الحال) في مسألة مجيئ صاحب الحال نكرة إذا وضح المعنى[٣]:" فاعلم أنَّ الحال وصاحبها خبرٌ ومخبر عنه في المعنى، فأصل صاحبها أنْ يكون معرفة كالمبتدأ، وكما جاز أنْ يكون المبتدأ نكرة إذا وضح المعنى كذلك جاز أنْ يكون صاحب الحال نكرة إذا وضح المعنى، ولا يكون ذلك في الغالب إلا بمسوِّغ، فمن المسوِّغات، تقدم الحال، كقوله:

لَمِيَّةَ مُوْحِشًا طَلَلُ .....[٤]

وممَّا استشهد فيه بعجز بيت قوله في باب (كان وأخواتها) في مسألة جواز توسط الخبر بين (كان) واسمها[٥]:" وجائز في كل أفعال الباب توسيط الخبر... وقول الشاعر:

..... **فَلَيْسَ سَوَاءً عَالِمٌ وَجَهُولُ**[٦]

---

(١) شرح التحفة صـ١١٤.

(٢) من الرجز، للعجاج في ديوانه صـ٤٢٢ ، وهو في: الكتاب ٢٠٧/٤ ، والأصول في النحو ٣٨٧/٢ ، وشرح ابن الناظم صـ٨ ، والجنى الداني صـ١٤٦.

(٣) شرح التحفة صـ٢٣٥.

(٤) من مجزوء الوافر، لكُثَيِّر في ديوانه صـ٥٠٦ ، وعجزه: ..... **يَلُوحُ كَأَنَّه خِلَلُ** وهو في: الكتاب ١٢٣/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٤٣/١ ، والتذييل والتكميل ٧/٤.

(٥) شرح التحفة صـ١٧١.

(٦) من الطويل، للسموأل في ديوانه صـ٩٢ ، وصدره: **سَلِي إنْ جَهِلْتِ النَّاسَ عَنَّا وَعَنهُمُ** .....

وهو في: شرح التسهيل لابن مالك ٣٤٩/١ ، وشرح ابن عقيل ٢٧٣/١ ، وهمع الهوامع ٤٢٨/١ ، وشرح الأشموني ٢٣٠/١.

وفي باب (حروف الجر) عند الحديث عن أحكام (رُبَّ) قال[١]:" وأما رُبَّ فلها صدر الكلام، وتختص بالنكرة، وينعت مجرورها، نحو: رُبَّ رجل كريم عرفت، وتدخل على مضمر يلزم الإفراد والتذكير والتفسير بمميز كمميز عشرين، كقوله:

..... **وَرُبَّهُ عَطِبًا أَنْقَذْتُ مِنْ عَطَبِهِ**[٢]

ومما استشهد فيه بكلمتين من البيت قوله في باب (الحال)[٣]:" وحكم الحال النصب، ولما كان الحال ملازم الفضلية استثقل، واستحق التخفيف بلزوم التنكير، فما جاء منه معرفًا بأل وبالإضافة قلنا شاذ، وأوَّلناه، نحو: ادخلوا الأول فالأول، أي: مرتبين، وجاؤا الجماء الغفير، أي: جميعًا.

وَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ..... .....[٤]

أي: معتركة".

(١) شرح التحفة صـ٢٤٧.

(٢) من البسيط، ولم أعرف قائله، وصدره: **واهٍ رأبتُ وشيكا صَدْعَ أَعْظُمِه** ..... وهو في: شرح التسهيل لابن مالك ١٦٩/٢ ، وشرح ابن الناظم صـ٢٥٩ ، وارتشاف الضرب ١٧٤٧/٤ ، وهمع الهوامع٢٧٠/١.

(٣) شرح التحفة صـ٢٣٤-٢٣٥.

(٤) من الوافر، للبيد بن ربيعة في ديوانه صـ٧٠ ، وتمامه: **فَأَوْرَدَهَا العِراكَ ولم يَذُدْها ولم يُشْفِقْ على نَغَصِ الدِّخالِ** وهو البيت في: الكتاب ٣٧٢/١، والمقتضب ٢٣٧/٣، والإنصاف ٦٧٧/٢ ، واللباب ٢٨٥/١.

وممَّا استشهد فيه بكلمة واحدة من البيت قوله في باب (خواص الاسم)[١]:" ومن خواصه الألف واللام المعبر عنهما (بأل)، كقوله في رجل: الرجل، وفي غلام: الغلام، وأمَّا:

....**اليُجَدَّعُ**[٢]

و:

....**اليُتَقَصَّعُ**[٣]

فشاذان".

وقد يتكرر استشهاده بالبيت الواحد في أكثر من موضع، ومن ذلك قول الشاعر:

وَقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرَقْن .....[٤]

حيث استشهد به في باب (خواص الاسم) على تنوين الغالي، فقال[٥]:" والتنوين الغالي، وهو اللاحق للروي المقيد، كقوله:

وَقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرَقْن .....

---

(١) شرح التحفة صـ١١٧-١١٨.

(٢) من الطويل، لذي الخرق الطهوي في نوادر أبي زيد صـ٢٧٧، وتمامه:

يقول الخَنَا وأبْغَضُ العُجْمِ ناطِقًا إلى رَبِهِ صَوْتُ الحَمارِ اليُجَدَّعُ

وهو في: الإنصاف ١٢٢/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٧٨/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٢٤/١ ، وهمع الهوامع٣٣٢/١.

(٣) من الطويل، لذي الخرق الطهوي في نوادر أبي زيد صـ٢٧٧، وتمامه:

فيُستَخْرَجُ اليَرْبُوعُ من نافِقائه ومن جُحرِهِ ذِي الشيخَةِ اليَتَقَصَّعُ

وهو البيت في: الإنصاف ١٢٣/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش٣٧٨/١ ، والتذييل والتكميل ٦٦/٣.

(٤) من الرجز، لرؤبة في ديوانه صـ١٠٤ ، وعجزه: ..... **مُشْتَبَهِ الأَعْلَامِ لَمَّاعِ الْخَفَقْن**

وهو في: الكتاب ٢١٠/٤ ، والخصائص ٢٦٥/١ ، والمفصل صـ٤٥٦ ، والجنى الداني صـ١٤٨.

(٥) شرح التحفة صـ١١٤-١١٥

وتكرر استشهاده بالبيت نفسه في باب (حروف الجر)، غير أنّه استشهد بالبيت كاملًا في هذا الموضع، حيث استشهد به على أنَّ (رُبَّ) تجرُّ مضمرة بعد الواو، فقال[١]:" وبعد الواو، كقوله:

وَقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرَقْن مُشْتَبَهِ الأَعْلَامِ لَمَّاعِ الْخَفَقْن

وإذا كان الشاهد الشعري فيه أكثر من رواية فإنَّه ينبه على ذلك، وذلك في نحو قوله[٢]:" فاعلم أنَّك إذا ابتدأت باسم وشغلت الفعل بضميره، فلك رفعه بالابتداء، وما بعده خبر، ولك نصبه بإضمار فعل دلَّ عليه الفعل المذكور....وكذلك روي الرفع والنصب في قول الشاعر:

فَأَمَّا تَمِيمٌ تَمِيمُ بنُ مُرّ فَأَلْفَاهُمُ الْقَوْمُ رَوْبَى نِيَامَا[٣]

وقد ينقل الروايتين، ومن ذلك ما جاء في باب (ما الحجازية) في مسألة دخول الباء على الخبر المقدم، قال ابن الوردي[٤]:" وإنما تدخل الباء بزعم الربعي في الموضع الذي يجوز فيه النصب، قال الشاعر:

لَوْ أَنَّكَ يَا عَلِيُّ خُلِقْتَ حُرًّا وَمَا بِالْحُرِّ أَنْتَ وَلَا الْخَلِيقِ[٥]

ويروى:

وَلَا بِالْحُرِّ أَنْتَ وَلَا الْعَتِيقِ[٦]

---

(١) شرح التحفة صـ٢٤٨.

(٢) السابق صـ١٤٧.

(٣) من المتقارب، لبشر بن أبي خازم في ديوانه صـ١٣٥ ، وهو في: الكتاب ٨٢/١ ، وشرح أبيات سيبويه ١٨٧/١ ، وأمالي ابن الحاجب ٣٣٤/١ ، والتذييل والتكميل ٣٢٩/٦.

(٤) شرح التحفة صـ ١٨٢-١٨٣.

(٥) من الوافر، ولم أقف على قائله، وهو في: شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٣/١ ، والتذييل والتكميل ٢٧٢/٤ ، والمقاصد الشافية ٢٢٣/٢ .

(٦) تنظر هذه الرواية في: الإنصاف ١٦٢/١ ، والجنى الداني صـ٢٢٢ ، وهمع الهوامع ٤٨٤/٢.

وفي بعض الفصول يكثر استشهاده بالشعر، ومِن الأبواب التي كثر فيها استشهاده بالشعر باب (أفعال المقاربة)[١]، في مسألة اقتران خبر هذه الأفعال بـ (أنْ)، حيث استشهد بثمانية شواهد شعرية على اقتران خبر الفعل (أوشك)، (عسى)، (كاد)، (كرب) بـ (أنْ).

أحيانًا يترك الاستشهاد بالشاهد الذي يمكن تخريجه على وجه آخر، وذلك كما في مسألة عمل المصدر المقرون باللام عمل فعله، حيث عزف عن الاستشهاد بقول الشاعر:

ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءَه .....[٢]

وقول الآخر:

..... **كَرَرْتُ فَلَمْ أَنْكَلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعَا**[٣]

لأنَّهما يمكن حملهما على نزع الخافض، حيث يقول:" وأما قوله....فيمكن حملهما على نزع الخافض على تقدير: ضعيف النكاية في أعدائه، وكررت على مسمع فلم أنكل عن الضرب، فلذلك لم أستشهد بهما"[٤].

---

(١) ينظر: شرح التحفة ١٨٤-١٨٨.

(٢) من المتقارب، ولم أقف على قائله، وعجزه: ..... **يخال الْفِرَار يراخى الْأَجَل**

وهو في: الكتاب ١٩٢/١ ، والمفصل صـ٢٨١ ، واللباب ٤٥/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٢/٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٦٦/٣.

(٣) من الطويل، ولم أعرف قائله، وصدره: **لَقَدْ عِلمَتْ أُولَى المُغِيرَةِ أَنَّنِي** .....

وهو في: الكتاب ١٩٣/١ ، والمقتضب ١٤/١ ، واللمع صـ١٩٦ ، والمفصل صـ٢٨١ ، واللباب ٤٥٠/١ .

(٤) شرح التحفة صـ ٢١٤.

وقد يصوِّب رواية البيت الذي يستشهد به، كما في فصل لا التي لنفي الجنس، حيث استشهد بقول الشاعر:

لَا نَسَبَ الْيَومَ وَلَا خُلَّةً اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ

ثم قال بعده: كذا أنشدوه، والصواب (على الراتق) فالقافية قافية.

ويشهد له ما ذكره البغدادي في شرحه على أبيات المغني[١] حيث أورد البيت بالرواية التي ذكرها ابنُ الوردي ضمن أبيات يرتبط معها مِن حيث المناسبة والمعنى والقافية:

أَعْرِفُ أَخْوَالي وأدْعوهم كَأنَّ أمِّي ثَمَّ مِن بَارق

لَا نَسَب اليوم ولا خلَّةً اتَّسَع الخَرقُ علَى الرَّاتق

إنَّ بغيضًا نسَب فاسِخ ليسَ بِمَوثُوقٍ وَلَا وَاثِق

وممَّا يضعف رواية ابنِ الوردي أنَّ معظم النحويين قد أنشدوه بالرواية الأولى، كسيبويه[٢]، وابن السراج[٣]، وابن جني[٤]، وابن يعيش[٥]، وغيرهم[٦].

وأيضًا ما ذكره الآمدي في المؤتلف والمختلف حيث ذكر الرواية الأولى بقافية عينية ضمن بيتين، فقال[٧]: ومنهم ابن حمام الأزدي، وهو القائل:

كنَّا نداريها وقَد مزقَت واتَّسع الخرقُ على الرَّاقع

كالثَّوب إذ أنْهجَ فيه البلَى أعيا علَى ذي الحِيلة الصَّانع".

---

(١) ينظر: شرح أبيات المغني ٣٤٣/٤.

(٢) ينظر: الكتاب٢٨٥/٢.

(٣) ينظر: الأصول في النحو٤٠٣/١.

(٤) ينظر: اللمع ٤٤/١.

(٥) ينظر: شرح المفصل٩٣/٢.

(٦) ينظر: البديع في علم العربية٥٧٩/١ ، وشرح ابن الناظم صـ ١٣٥ ، والكناش٢٠٨/١ ،

(٧) المؤتلف والمختلف صـ١١٥.

ثانيًا: الإجماع

وهو أحدُ أدلة النّحو، ويراد به في الاصطلاح: إجماع نحاة البلدين: البصرة والكوفة على حكمٍ نحويّ[١] قال ابن جني:" وإنَّما يكون حجة إذا لم يُخالف المنصوص، ولا المقيس على المنصوص، وإلا فلا"[٢].

وقد جعله ابن الوردي في كتابه أصلًا من الأصول التي يعتمد عليها في تقوية رأيه؛ إذ إنَّه لا يخرج عن إجماع النحويين.

وإذا خالف أحد النَّحويين الإجماع، وخرج عنه، نبه على ذلك، وردَّ عليه، ومن ذلك ما ورد في بابِ عطف البيان، حيث ذكر أنَّ عطف البيان هو التابع الجاري مجرى النعت الخالص في توضيح المتبوع أو تخصيصه، فلذلك وافقه في العشر، أي: رفعه ونصبه وجره، والتعريف والتنكير، والإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث.

ثم نقل عن الزمخشري أنَّه أجاز في كشافه[٣] أنْ يخالفه في التعريف والتنكير، حيث جعل قوله – تعالى–:﴿ مَّقَامُ إِبۡرَٰهِيمَۖ ﴾[٤] معطوفًا على قوله – تعالى–:﴿ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٞ ﴾.

وردَّ عليه ذلك بأنَّه خالف إجماع النحويين على وجوب موافقته في التعريف والتنكير، حيث قال[٥]:" وغفل عن الإجماع على ذلك".

(١) ينظر: الاقتراح صـ ١٠٤، وفيض نشر الانشراح للفاسي ٦٩٩/٢، والإصباح صـ ١٥٩.
(٢) الخصائص ١٩٠/١.
(٣) ينظر: الكشاف ٤١٦/١.
(٤) سورة آل عمران، من الآية (٩٧).
(٥) شرح التحفة صـ ٢٩٠.

ثالثًا: القياس والعلة.

القياس هو حملُ غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه، كرفع الفاعل، ونصب المفعول في كل مكان، وإن لم يكن ذلك منقولًا عنهم؛ وإنّما لمّا كان غير المنقول عنهم من ذلك في معنى المنقول كان محمولًا عليه، وكذلك كلّ مقيس في صناعة الإعراب(١).

وهو معظم أدلة النّحو، والمعوَّل في غالب مسائله عليه، وله أثرٌ كبير في الصناعة النّحوية، قال الأنبَاريّ(٢):" اعلم أنّ إنكارَ القياس في النّحو لا يتحقّق؛ لأنّ النّحو كلّه قياسٌ...فمن أنكر القياسَ فقد أنكر النّحو، ولا نعلم أحدًا من العلماء أنكره؛ لثبوته بالدلائل القاطعة، والبراهين الساطعة".

وقد استعمل ابن الوردي القياس بمعنيين: إمَّا أنْ يقصد به القاعدة المطردة، وإمَّا أنْ يقصدَ به الأصل النحوي.

فمن وروده بمعنى القاعدة المطردة:

في باب نواصب المضارع، قال:" وقد يقع المضارع موقع المصدر في غير المواضع المذكورة فيقدر بأن، وقياسه مع ذلك أن يرفع، كقولهم: تسمعَ بالمُعَيْدِي خير من أن تراه، تقديره: أن تسمع"(٣).

وفي باب التعجب، قال:" وشذ ما أسرع نِفاسها! والقياس ما أسرع ما نُفِست! ليبقى لفظ فُعِل، ولا يتأتى أشدِد وأشدّ ونحوهما في كل ما عدم بعض الشروط، ولكن لا يليق استيعابه بهذا المختصر"(٤).

(١) الإغراب في جدل الإعراب صـ٤٥-٤٦.

(٢) لمع الأدلة صـ ٩٥.

(٣) شرح التحفة صـ ٣٨١-٣٨٢.

(٤) السابق صـ ٢٦٤.

وجعله أصلًا مِنَ الأصولِ النّحوية التي تقوّي مذهبه، وتؤيد رأيه، ويظهر ذلك في أمرين:

الأول: أنّه كان يصحّح المذهبَ الذي يوافق القياس.

الثاني: أنّه كان يردّ كلَّ ما خالف القياس ما لَمْ يَرِد فيه سماعٌ كثيرٌ.

ومن النماذج على ذلك:

في باب المصدر وعمله ذكر أنه يعمل عمل فعله مطلقا، وأن عمله منونًا هو الأقيس، فقال:" تعمله كفعله مضافًا، وهو الأكثر، ومنونًا وهو الأقيس، ومع الألف واللام... والمنون كقراءة أبي بكر عن عاصم[١]:﴿ بِزِينَةٍ الْكَوَاكِبَ ﴾[٢] وكقول بعض العرب: عجبت من قراءةٍ في الحمام القرآنُ، بالرفع، وهو غريب، أعني الرفع بالمصدر المنون، فالمستعمل النصب، والقياس يقتضي وقوع الرفع أيضًا، فمن عمل بمقتضى القياس قال: عرفت قيامًا زيدٌ، وضربًا زيدٌ عمرا، وإعطاءً زيدٌ بشرًا الدراهم، وإعلامًا أبوك أخاك بكرًا فاضلًا..." [٣].

وفي باب التوكيد عند الحديث عن التوكيد بكلا وكلتا، قال:" وأما كلا وكلتا فهما منتهى تأكيد المثنى بالنقل، واستعمل الكوفيون، والواحدي، وأبو حاتم، وابن خروف الزيادة[٤] على كلا وكلتا، فقالوا كلاهما أجمعان أكتعان أبصعان أبتعان، كلتاهما جمعاوان كتعاوان بصعاوان بتعاوان، ولا شك أنَّه لا مانع من القياس"[٥].

---

(١) تنظر القراءة في: كتاب السبعة لابن مجاهد ص ٥٤٦ ، والحجة لابن خالويه صـ٣٠٠ ، والحجة للفارسي ٦/٥٠.

(٢) سورة الصافات ، من الآية (٦).

(٣) شرح التحفة صـ ٢١٢.

(٤) تنظر المسألة في: شرح عمدة الحافظ٢/٥٦٠ ، والمقاصد الشافية٥/٢٥.

(٥) شرح التحفة صـ ٢٧٧-٢٧٨.

ومن صور القياس التي ذكرها في شرحه ما يأتي:

- قياس الفعل المضارع على الاسم في تقسيمه إلى صحيح ومعتل، حيث قال:" الفعل المضارع كالاسم في انقسامه إلى صحيح وإلى معتل"(١).
- إهمال (أنْ) حملًا على (ما) أختها، حيث قال:" وقد تهمل (أنْ) حملًا على (ما) أختها، كقول الشاعر:

ـَنْ تَقْرَآنِ عَلَى أَسْمَاءَ وَيْحَكُمَا مِنِّي السَّلَامَ وَأَلَّا تُشْعِرَا أَحَدَا(٢)"(٣).

- قياس تقديم خبر (ليس) عليها على عسى ونعم وبئس وفعل التعجب، حيث قال:" فمذهب الكوفيين والمبرِّد والجُرجَاني وابن مالك منعه، قاسوها على عسى ونعم وبئس وفعل التعجب"(٤).
- حمل (ما) النافية على (ليس) في العمل على قول الحجازيين، حيث قال:" ألحق أهل الحجاز ما النافية بليس في العمل؛ إذ كانت مثلها في المعنى، فرفعوا بها الاسم ونصبوا بها الخبر"(٥).
- قياس الحال وصاحبها على المبتدأ والخبر في التعريف والتنكير، حيث قال:" فاعلم أنَّ الحال وصاحبها خبر ومخبر عنه في المعنى، فأصل صاحبها أنْ يكون معرفة كالمبتدأ، وكما جاز أنْ يكون المبتدأ نكرة إذا وضح المعنى

(١) السابق صـ ١٣٩.

(٢) من البسيط، ولم أعرف قائله، وهو في: الإنصاف ٤٦٠/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٢٥/٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٤/٢ ، والتذييل والتكميل ١٦٦/٥.

(٣) شرح التحفة صـ ٣٦٤.

(٤) شرح التحفة صـ ١٧٣.

(٥) السابق صـ ١٧٧.

[كذلك جاز أنْ يكون صاحب الحال نكرة إذا وضح المعنى]، ولا يكون ذلك في الغالب إلا بمسوِّغ"(١).

- قياس جرِّ الممنوع من الصرف على نصبه، وقياس نصب جمع المؤنث السالم على جرِّه، حيث قال:" وعادتهم ذكره – يقصد الممنوع من الصرف– بعد جمع المؤنث السالم، فذلك نصبه محمول على جرِّه، وهذا جرُّه محمول على نصبه"(٢).

ومن أهمِّ ما يميِّز ابن الوردي في هذا الجانب أنَّه لا يقيس إلا على الكثيرِ الشائع، وأمَّا القليل والنادر فيرى أنَّه يحفظ ولا يقاس عليه، ومن أمثلة ذلك:

- في باب التصغير، قال:" كما شذَّ تصغير الذي، وذا وفروعهما من غير المتمكن، فكذا شذَّ تصغير كلمات من المتمكن على صيغ تسمع ولا يقاس عليها، فمن ذلك تصغير مغرب الشمس على مُغَيْربان، والعشي على عُشَيْشَان، وعشية على عُشَيْشِيَة، وأصيل على أُصَيْلال وأُصَيْلان، وإنسان على أُنَيْسِيان، وكان القياس: مُغَيْرب، وعُشَيّ، وعُشَيَّة، وأُصَيْل، وأُنَيْسان"(٣).
- وفي باب العدد قال:" تضاف المائة وكذا الألف وإن لم أذكره إلى المعدود بهما فتجرُّه مفردًا نحو: مائة دينار، ومائتا دينار، وثلاثمائة درهم إلى تسعمائة وألف درهم، إلَّا ما شذَّ عن ذلك فيحفظ ولا يقاس عليه؛ لقلته"(٤).

العلة

العلةُ النّحوية أحد أركان القياس، وهي الأمر الذي يزعم النّحويون أنّ العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجهًا معيّنًا من التعبير والصياغة(١).

(١) السابق صـ ٢٣٥.
(٢) السابق صـ ١٣٧.
(٣) شرح التحفة صـ ٤٠٢-٤٠٣.
(٤) السابق صـ ٣٥٣.

بمعنى أنّ النّحويين لم يحكموا على بعضِ الأسماءِ بالبناء – مثلًا– إلّا لوجودِ علة البناء فيها، وهي المشابهةُ بينها وبين الحروف، ولم يحكموا على الفعلِ المضارعِ بالإعراب إلّا لوجودِ علة الإعراب فيه، وهي المشابهةُ بينه وبين الاسم. هذه العلةُ هي الوصف الذى بني عليه النّحويون الحكمَ عند وجوده(٢).

وقد اعتمد ابن الوردي كثيرًا على العلة في شرحه، وهاك أبرز العلل التي ذكرها ابنُ الوردي:

- **علة ثقل:** حيث علل تقدير الحركة على الاسم المنقوص بالثقل، فقال:" والمنقوص يقدر فيه الرفع والجر؛ لثقلهما"(٣).
- **علة تعذر:** حيث علل تقدير جميع حركات الإعراب على الاسم المقصور بالتعذر، فقال:" والمقصور يقدر فيه الإعراب كله؛ لتعذر الحركة على الألف"(٤).
- **علة فرع:** حيث علل إلحاق كلا وكلتا مضافين إلى الضمير بقوله:" ومن الشبيه بالمثنى كلتا وكلا مضافين إلى مضمر؛ لأنَّ الإعراب بالحروف فرع على الإعراب بالحركات، والإضافة إلى المضمر فرع على الإضافة إلى المظهر، فجعل الفرع مع الفرع"(٥).

=

(١) ينظر: الإيضاح في علل النحو للزجاجي صـ ٩٠، والاقتراح للسيوطي صـ ١٤٠-١٤٣ ، وداعي الفلاح لمخبآت الاقتراح لابن علان، تحقيق: د/ جميل عبدالله عويضة، صـ٢٩٢-٢٩٩ ، وفيض الانشراح للفاسي ٢/ ٨٤١ ، ٨٥٩ ، وأصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء، د/ بكري عبد الكريم صـ٥٢.

(٢) ينظر: العلة عند الإمام الشاطبيّ، د:علي سلامة عبد الحليم صـ ١١٥ (رسالة دكتوراه).

(٣) شرح التحفة صـ ١٣٠.

(٤) شرح التحفة صـ ١٣٠.

(٥) السابق صـ ١٣٥.

- **علة كثرة:** حيث علل زيادة الياء في يرمع، ويرموع بالكثرة، فقال:" والياء في نحو: يرمع، ويرموع؛ لكثرة زيادتها في هذا الموضع"(١).
- **علة فرق:** حيث علل كسر لام المستغاث من أجله بالفرق بينه وبين المستغاث به، فقال:" ويجب كسر اللام مع المستغاث من أجله؛ فرقًا"(٢).
- **علة كراهة:** حيث علل عدم تأنيث الجزأين أو تذكيرهما في العدد المركب، بقوله:" وإنَّما لم يقولوا في التذكير: ثلاثة عشرة؛ كراهة الجمع بين علامتين بلفظٍ واحد فيما هما كشيء واحد، ولم يقولوا في التأنيث: ثلاث عشر؛ كراهة إخلاء المؤنث من علامة لا محذور في لحاقها"(٣).
- **علة ثبوت:** حيث علل عمل اسم الفاعل المجرد من (أل) بشرط كونه للحال أو الاستقبال بثبوت شبهه بالمضارع، فقال:" فإنْ لم يقترن اسم الفاعل (بأل) فعمله عمل فعله مشروط بكونه مرادًا به الحال أو الاستقبال؛ لأنَّه يثبت له شبه الفعل المضارع معنًى مع شبهه به لفظًا من قِبَل موافقته في عدة الحروف، وتقابل الحركات والسكون"(٤).
- **علة إحلال وتقدير:** حيث علل عدم جواز إبدال (بشر) في قول الشاعر:

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ البِكْرِيِّ بِشْرٍ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُه وُقُوعا(٥)

(١) السابق صـ ٤٠٦.

(٢) السابق صـ ٣١٧.

(٣) السابق صـ ٣٥٦-٣٥٧.

(٤) شرح التحفة صـ ٢٥٤.

(٥) من الوافر، للمرَّار الأسدي في الكتاب ١٨٢/١ ، والأصول في النحو ١٣٥/١ ، والمفصل صـ١٦٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٢٧/٣ ، وشرح ابن عقيل ٢٢٢/٣ ، وشرح الأشموني ٣٥٨/٢.

بقوله:" فلا يبدل (بشر)؛ لأنَّ البدل في تقدير إعادة العامل، و(التارك) لا يصح أن يضاف إليه؛ إذ لا تضاف الصفة المقرونة بأل إلى عارٍ منها ومن إضافة إلى المقرون بها"(١).

- **علة إزالة:** حيث علل جرَّ المنادى – إذا استُغيث– وفتح لامه وإعرابه، بقوله:" فإذا استغيث المنادى جُرَّ وفتحت لامه وصار معربًا بعد بنائه؛ لزوال شبهه بإياك معنى وموقعًا"(٢).
- **علة إعراب:** حيث علل عدم جواز ترخيم المنادى المضاف والشبيه به؛ بكونهما معربين، فقال:" ولا يرخَّم المنادى إن كان مضافًا أو شبيهًا بالمضاف؛ لأنَّ المضاف والمشبه به معربان، فلم يرخَّما؛ لئلا يذهب الإعراب لذهاب آخرهما"(٣).
- **علة إبقاء:** حيث علل حذف جميع زيادات الرباعي في التصغير ببقاء بناء التصغير، فقال:" معناه أنَّك تحذف زيادات الرباعي كلها مطلقا؛ لأنَّ الغرض بقاء بناء التصغير، فلو بقيت في الرباعي زيادة لخرج بها عن مثال التصغير"(٤).
- **علة دلالة:** حيث علل اختياره أنَّ المصدر أصل الفعل والوصف في الاشتقاق بأنَّ الفعل يدلُّ على المصدر والزمان، ففيه معنى المصدر وزيادة، فهو فرع، والمصدر أصل(٥).

---

(١) شرح التحفة صـ ٢٩١.

(٢) السابق صـ ٣١٥.

(٣) السابق صـ ٣٢٢.

(٤) السابق صـ ٣٩٩–٤٠٠.

(٥) ينظر: شرح التحفة صـ ٢١٠.

رابعًا: الاستصحاب

وهو أحد الأصول النحوية ، ويقصد به في اللغة: الملازمة وعدم المفارقة، قال ابنُ منْظُورٍ:" كُلُّ مَا لَازَمَ شَيْئًا فَقَدِ اسْتَصْحَبَهُ"(١).

وفي الاصطلاح: هو إبقاءُ حال اللفظ على ما يستحقّه في الأصلِ عند عدم دليلِ النقل عن الأصل(٢).

وهو من الأدلة المعتبرة كاستصحاب حال الأصل في الأسماء، وهو الإعراب، حتى يوجد دليل البناء، وحال الأصل في الأفعال، وهو البناء حتى يوجد دليل الإعراب.

قال السّيوطِيّ:" والمسائلُ التي استدلّ فيها النّحاة بالأصل كثيرةٌ جدًّا لا تحصى، كقولهم: الأصلُ في البناء السكون إلّا لموجب تحريك، والأصلُ في الحروف عدمُ الزيادة حتى يقوم الدليل عليها من الاشتقاق ونحوه، والأصلُ في الأسماء الصرف والتنكير والتذكير وقبول الإضافة والإسناد"(٣).

وقد جعله ابنُ الوردي أصلًا من الأصول النحوية التي اعتمد عليها في كتابه – وإن كان ذلك قليلًا– ومن أمثلة ذلك ما جاء في باب العدد، حيث قال(٤):" العشرة تركب مع ما دونها فيقال: أحدَ عشرَ، واثنا عشرَ، وثلاثةَ عشرَ إلى تسعةَ عشرَ، وفي التأنيث إحدى عشرةَ، وثنتا عشرةَ، وإن شئت اثنتا عشرةَ وثلاث عشرة إلى تسع عشرة بإسكان الشين وتميم تكسرها. فيبنيان على الفتح إلا اثني وثنتي واثنتي فيستصحب إعرابها كالمثنى؛ لوقوع الثاني منها موقع النون، فكما كان الإعراب مع النون ثابتًا ثبت مع الواقع موقعها كالمثنى".

---

(١) لسان العرب (ص ح ب).

(٢) ينظر: الإغراب في جدل الإعراب للأنباري صـ٤٦، والاقتراح للسيوطي صـ ٢٠٢.

(٣) الاقتراح صـ ٢٠٣.

(٤) شرح التحفة صـ ٣٥٤-٣٥٥.

التأثر والتأثير:

تأثّر ابن الوردي بعددٍ غير قليل مِنَ العلماء قبله، فأخذ عنهم، واعتمد على كتبهم، ومِنْ أبرز هؤلاء العلماء الذين تأثّر بهم ابن الوردي في شرحه على تحفته:

- **سيبويه:**

كعادة جميع العلماء تأثّر ابن الوردي تأثّرًا كبيرًا بسيبويه وكتابه، حتى إنّه كان يختار مذهبَ سيبويه دائمًا، ويصحّحه، ومِنْ أمثلة ذلك:

- في فصل (الفاعل ونائبه) اختار مذهب سيبويه في أنَّ اسم كان فاعل، حيث عرَّف الفاعل بقوله:

الْفَاعِلُ الَّذِي إِلَيْهِ أُسْنِدَا فِعْلٌ مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ أَبَدَا

ثم بدأ بشرح ذلك، فقال:" تصديري الفاعل بالمسند إليه أولى من تصديره بالاسم المسند إليه....ولم أقيِّد الفعل بالتمام، كما فعل من قصد إخراج اسم كان – بناء على أنَّ اسم كان ليس فاعلًا، ومذهب سيبويه أنَّه فاعل[١]"[٢].

- وفي باب(حروف الجر) ذكر أنَّ (رُبَّ) تجرُّ مضمرة، وقد يعامل غيرها معاملتها فيحذف، ويبقى جرُّه إمَّا سماعًا....وإما قياسًا نحو: بكم درهم اشتريته، جرَّه بمن مضمرة عند سيبويه والخليل[٣].

- وفي باب (التعجب) في الشروط التي يبنى منها فعل التعجب، قال[٤]:" ووافق سيبويه[٥] – رحمه الله– غيره منَ النَّحويين في اشترط كون الفعل

(١) ينظر: الكتاب١/٤٥.

(٢) شرح التحفة صـ ٢٠١–٢٠٢.

(٣) ينظر: شرح التحفة صـ ٢٥١–٢٥٢، وينظر مذهب سيبويه في الكتاب٢/١٦٠.

(٤) ينظر: شرح التحفة صـ ٢٦٣.

(٥) ينظر: الكتاب١/٧٣.

الذي يبنى منه فعل التعجب ثلاثيًا، إلا في (أفعل) فإنه أجاز ذلك، كقولهم: ما أعطاه للدراهم، وما أولاه للمعروف! وهذا أردت بقولي:

.....وَسِيبَوَيْهِ لَا يَعْدُو الثُّلَاثِي، بَلَى، فِي أَفْعَلَا

- وفي باب (أفعال المدح والذم) ذكر خلاف النحويين في إعراب (حبذا): حيث ذهب بعضهم إلى أنَّ (حبذا) فعل، والمخصوص فاعلها، وذهب آخرون إلى أن (حَبَّ) فعل، وفاعله (ذا)، والمخصوص مبتدأ خبره (حبذا)، واختار هذا القول، ونسبه إلى سيبويه، فقال:" والصحيح أنَّ (حبَّ) فعل، وفاعله (ذا)، والمخصوص مبتدأ، وخبره (حبذا)، وهو قول سيبويه[١]"[٢].

- **ابن مالك**

تأثر ابن الوردي تأثرًا كبيرًا بابن مالك، فقد نقل عنه كثيرا، واعتمد على كتبه، وله مواقف متباينة من ابن مالك، فتارة يصحح كلامه ويوافقه، وأخرى يخالفه ويستدرك عليه، وهاك نماذج على ذلك:

- في باب (أفعال المقاربة) ذكر ابن الوردي أنَّه إذا بنيت (عسى وأوشك) على اسم قبلهما جاز إسنادهما إلى ضميره، وجعل (أنْ يفعل) بعدهما خبرًا، وجاز إسنادهما إلى (أن يفعل) مكتفى به، ثم انتقد ابن مالك في هذه المسألة، فقال:" وكلام ابن مالك – رحمه الله تعالى– في الخلاصة يوهم أنَّ (عسى) تختص بهذا الحكم دون (أوشك واخلولق)، وليس الأمر كذلك"[٣].

(١) ينظر: الكتاب٢/١٨٠.

(٢) ينظر: شرح التحفة صـ ٢٧١.

(٣) ينظر: السابق صـ ١٨٨-١٩٠.

- وفي فصل (المصدر وعمله) قيَّد عمل المصادر بالتكبير والتقديم والإظهار، وأخذ على ابن مالك أنَّه لم يذكر ذلك في الخلاصة، ولم يذكره –أيضًا– أكثر النَّحويين(١).

وفي فصل (المفعول له) ذكر أنَّ له شروطًا، وإذا ذكر ولم يستوف الشروط فلا بد من جره بحرف تعليل، وذلك ما كان غير مصدر، نحو: جئت للعشب وللماء، أو كان مصدرًا مضمرًا، نحو: رجاؤك جئت له، ثم أخذ على ابن مالك أنَّ هذه المسأله قد فاتت التسهيل والخلاصة(٢).

وتأثُّر ابن الوردي بابن مالك جعله يقع في أمرين:

الأول: أنَّه قد يخالف سيبويه والجمهور؛ لأجل أنْ يوافق قول ابن مالك، ومن ذلك ما ذكره في فصل (التحذير)، حيث قال:" وقولي: إياكم الإعياء أو والإعيا....تنبيه على أنَّك مخيَّر في التحذير بين أنْ تقول: إياك زيدًا، وأن تقول: إياك وزيدًا، وإن كان ابن الحاجب وغيره قد منع الأول، فقد أجازه خلق منهم ابن مالك"(٣).

فما منعه ابنُ الحاجِب هو قول سيبويه، والجمهور(٤)، وما أجازه ابنُ الوردي هو قول ابن مالك(٥).

---

(١) ينظر: السابق صـ ٢١٦.

(٢) ينظر: شرح التحفة صـ ٢١٨.

(٣) السابق صـ ٣٢٨.

(٤) ينظر: الكتاب ٢٧٩/١ ، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٧٦/٢ ، وأمالي ابن الحاجب ٦٨٧/٢ ، وارتشاف الضرب١٤٧٩/٣.

(٥) ينظر: التسهيل صـ١٩٢.

الثاني: أنَّه وقع فيما وقع فيه ابن مالك من السهو، ومن ذلك ما ذكره في باب المفعول معه، حيث قال:" ونبهتُ على أنَّ نصب المفعولِ معه بسابق من فعل ونحوه لا بالواو، خلافًا للجُرجَاني"(١).

ولم يقل الجُرجاني إنَّ الواو هي الناصبة للمفعول معه، وإنَّما اعتمد ابنُ الوردي فيما نسبه للجُرجاني على ما ذكره ابن مالك في شرح عمدة الحافظ(٢) عن الجُرجَاني، والله أعلم.

فقد قال ابنُ مالك:" ونبهت بكونها مسبوقة بفعل أو متضمن معناه على أنَّ العامل ما قبلها لا هي، خلافًا للجُرجَاني"(٣).

ولو بحث ابن الوردي عن القول في مظانِّه لما وقع في هذا الوهم، فقد قال الجرجاني في المقتصد:" اعلم أنك إذا قلت: ما صنعت وزيدًا، فإن زيدًا ينتصب بالفعل الذي هو صنعت بوساطة الواو"(٤). وهو بهذا القول يوافق جمهور النحويين(٥).

ولعل ما أوهم ابن مالك ما ذكره الجرجاني في كتاب الجمل المنسوب إليه:" الضرب الثاني: ما ينصب فقط، وهي سبعة، الأول: الواو بمعنى مع، نحو قولك: استوى الماءُ والخشبةَ، وجاء البرد والطيالسةَ، ولو تركت الناقة وفصيلَها

(١) شرح التحفة صـ٢٢٢-٢٢٣.

(٢) ينظر: شرح عمدة الحافظ ٤٠٢/١.

(٣) السابق نفسه.

(٤) المقتصد ٦٥٩/٢.

(٥) ينظر: الأصول في النحو ٢٠٩/١ ، والمفصل صـ٨٣ ، ونتائج الفكر صـ٦٣ ، والتبيين صـ٣٧٩.

رضعها، وكنت وزيدًا كالأخوين، ولا تنصب الواو بمعنى مع إلا وقبلها فعل، نحو: استوى، من قولك: استوى الماءُ والخشبةَ"[١].

فابنُ مالك نظر إلى صدر عبارة الجرجاني:" ما ينصب فقط، وهي سبعة، الأول: الواو بمعنى مع"، ولم ينظر إلى آخر النص عندما قال:" ولا تنصب الواو بمعنى مع إلا وقبلها فعل". كما أنَّه لم ينظر إلى ما ذكره الجُرجَاني في المقتصد.

ولم يكن ابن الوردي وحده هو مَن اتبع ابن مالك في ما نسبه إلى الجرجاني، بل تبعه في ذلك – أيضًا– ابن الناظم[٢] والشيخ خالد الأزهري[٣] والسيوطي[٤] والأشموني[٥].

وأمَّا عمن تأثر بابن الوردي، فقد تأثر به البغدادي، فاستخرج شواهده، وجمعها في كتاب سماه" شرح شواهد شرح التحفة الوردية".

وتأثر به الصبان فنقل عنه، فقال:" قوله: (اليوم) خبر لا الأولى، وخبر الثاني محذوف لدلالة خبر الأولى، أي ولا خلة اليوم، وتمامه قيل: اتسع الخرق على الراقع، وقيل: اتسع الفتق على الراتق، وعلى هذا القالي وابن الوردي وغيرهما، بل قيل: هو الصواب؛ لأنَّ القافية قافية"[٦].

(١) الجمل صـ٢٠.
(٢) ينظر: شرح ابن الناظم صـ٢٠٦.
(٣) ينظر: التصريح١/٥٣١.
(٤) ينظر: همع الهوامع٢/٢٤٠.
(٥) ينظر: شرح الأشموني١/٤٩٢.
(٦) ينظر: حاشية الصبان٢/١٣.

المبحث الخامس
مآخذ على ابن الوردي في شرحه

من المعلوم أنَّ التأليف شأنه شأن أيّ عمل بشري، يعتريه النقص ويدخله الخلل، ومع كثرة ما يتميَّز به شرح التحفة لابن الوردي، وعظم فوائده، إلا أنَّ لي بعضًا من المآخذ عليه، وقد قسَّمت الحديث عنها في ثلاثة أمور:

الأمر الأول: ما يؤخذ عليه من ناحية المنهج:

أولًا: خلو الكتاب من بعض أبواب النحو كصيغ المبالغة، والصفة المشبهة، وأسماء الزمان والمكان، وأسماء الأفعال، والاختصاص، وغيرها.

ثانيًا: خلو الكتاب من معظم أبواب علم الصرف، فلم يدرس منه إلَّا ثلاثة أبواب، وهي التصغير، وحروف الزيادة، والنسب.

ثالثًا: عدم وضع عنوان لبعض أبواب النحو، ومن ذلك أفعل التفضيل، فلم يضع عنوانًا لهذا الباب، وإنَّما تكلم عنه عند حديثه عن التعجب، فقال:" وقولي: وأفعل التفضيل، أي: وصغْ أفعل التفضيل ممَّا صيغ منه فعل التعجب مطلقًا، نحو: زيد أحسن من عمرو، ويتوصل إلى التفضيل ممَّا نقص منه بعض الشروط كما تُوصِّل في التعجب..."[(١)]. وقد يعذر في هذا باتحاد البابيْن في الغالب.

وكذلك فَصْلُ الاشتغال بدأه – دون أن يضع عنوانًا له– بقوله:" فاعلم أنَّك إذا ابتدأت باسمٍ وشغلت الفعل بضميره، فلك رفعه بالابتداء، وما بعده خبر، ولك نصبه بإضمار فعل دلَّ عليه الفعل المذكور، قال الله – تعالى–:﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا﴾[(٢)]، وقرأ

(١) ينظر: شرح التحفة صـ٢٦٤.

(٢) سورة النور، من الآية (١).

عيسى بن عمر بالنصب، وقال – تعالى–:﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾[١]، وقرئ بالنصب أيضًا"[٢].

رابعًا: الاختصار الذي يؤدي إلى الإخلال بالمادة أحيانًا، كما في الحديث عن المبنيات وأنواعها، قال في النوع الرابع من المبنيات: الحروف كلها، ولم يعلِّق على ذلك بشيء أو يُمثِّل لها[٣] وفي باب المعارف اكتفى بذكرها مجملة مع التمثيل لها فقط[٤].

خامسًا: الحشو والإطالة غير المناسبة أحيانًا، كما في باب حروف الزيادة لمَّا تكلم عن جمع العلماء لها في سِمْطٍ[٥] حيث قال:" لمَّا تعرضت في التصغير إلى ذكر الحروف الزوائد ناسب ذكرها بعد ذلك، فجمعتها في هذا البيت ثلاث مرات، وقد أكثر الناس من الاعتناء بجمعها في سِمط، وأشهر ما سمع في ذلك سِمط (سألتمونيها)، وقال الحريري: سايل وانتهم[٦] وقال أيضًا: يا هول استنم[٧] وقال غيره: هويت السمان[٨] ولم يرتض هذا بعضهم[٩]؛ لأنَّ الهمزة واللام لم

(١) سورة فصلت، من الآية (١٧).
(٢) شرح التحفة صـ ١٤٦–١٤٧.
(٣) ينظر: شرح التحفة صـ١٢٥.
(٤) ينظر: السابق صـ٣٠١.
(٥) السمط: هو خيط النظم. ينظر: لسان العرب (س م ط).
(٦) كتاب ملحة الإعراب للحريري صـ٣٢. قال:
والأحرف التي تزاد في الكلم مجموعها قولك: سايل وانتهم.
(٧) ينظر: شرح ملحة الإعراب للحريري صـ١٧٢ ، قال:
والأحرف التي تزاد في الكلم مجموعها قولك: يا هول استنم.
(٨) ينظر: المنصف لابن جني صـ٩٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣١٤/٥.
(٩) ابن مالك في شرح الكافية الشافية٢٠٣٢/٤.

ينطق بهما، فما قُصِدَ حفْظُهُ صُرِّحَ لفظه، وقال الصيمري: هو استمالني[١] وقال أيضًا: التمسن هواي[٢] وقال آخر: مَنَّ سهيلٌ وأتى[٣] وقال أيضًا: أتى ومنَّ سهيلٌ[٤] وقال ابن مالك بيتًا جمعها فيه أربع مرات:

هناء وتسليم، تلا أنس يومه نهاية مسئول، أمان وتسهيل[٥]

وقلت أنا: أتوه سالمين، وقلت: سأهمل تواني، وقلت: هو ما سألتني"[٦].

سادسًا: أحيانًا يقتصر على تناول المسألة الأكثر شيوعًا. كما في الأحرف التي تعمل عمل ليس، حيث اقتصر في تناوله على الحرف الأشهر، وهو (ما) الحجازية في سبع صفحات، وترك الحديث عن أخواتها التي تعمل عمل (ليس)، وهي (لا ، ولات، وإن)[٧].

وكذلك في فصل كنايات العدد اقتصر حديثُه على الأكثر شيوعًا، وهو (كم) في خمس صفحات، وترك الحديث عن أخواتها (كأيٍّ، وكذا)[٨].

سابعًا: قد يترك مِن مفردات بعض الأبواب مسائل مهمة لا يستغنى عنها. كما في باب الإضافة، وهو مِن أكثر الأبواب اختصارًا في شرح ابنِ الوردي؛ لأنَّه ترك مسائل كثيرة في هذا الباب، منها: أقسام الإضافة، واقتران المضاف بأل،

(١) ينظر: التبصرة والتذكرة ٧٨٨/٢.

(٢) ينظر: السابق نفسه.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية٢٠٣١/٤.

(٤) ينظر: السابق٢٠٣٢/٤.

(٥) ينظر: السابق٢٠٣٣/٤.

(٦) شرح التحفة صـ ٤٠٣-٤٠٥.

(٧) ينظر: السابق صـ١٧٧-١٨٣.

(٨) ينظر: السابق صـ٣٥٦-٣٦٠.

وما يكتسبه المضاف من المضاف إليه، والأسماء التي تجب إضافتها، وكذلك التي تجوز، وما تجب إضافته للجمل وللضمير[١].

وكذلك في باب النعت ترك بعض المسائل التي لا يستغنى عنها: كتعدد النعت والمنعوت، والنعت بالجمل، وقطع النعت، وحذف النعت والمنعوت[٢].

الأمر الثاني: ما يؤخذ عليه في نقله عن العلماء:

أولًا: تحامله على ابن مالك.

بداية، مَن يقرأ شرح التحفة الوردية، ويطلع على مؤلفات ابنِ مالك يرى مدى تأثُّر ابن الوردي بمؤلفات ابن مالك ومصنفاته منهجًا واتجاهًا، حيث عوَّل ابنُ الوردي على كتب ابن مالك، وخاصة التسهيل، والعمدة، والألفية حتى عدَّ ابنُ حجر التحفة الوردية اختصارًا لألفية ابن مالك، فقال في أثناء حديثه عن مؤلفات ابنِ الوردي:" واختصر ألفية ابن مالك في مائة وخمسين بيتًا وشرحها"[٣]، ونقل هذا النصَّ – أيضًا– الشوكاني في البدر الطالع[٤].

ومع شدة تأثره بمؤلفات ابن مالك، واعتماده عليها في تحفته إلا أنَّه وقف من ابن مالك موقفًا تحامل فيه عليه، ويظهر تحامله على ابن مالك في خمس صور:

الصورة الأولى: تعقبه في أكثر مِن موضع ناقدًا له، ومن ذلك ما قاله في باب الفاعل:" والعجب أنَّ ابن مالك – رحمه الله– لم يقيِّد الفعل بالتمام في

(١) ينظر: السابق صـ٢٥٢.

(٢) ينظر: السابق صـ٢٧٣.

(٣) الدرر الكامنة ٢٢٩/٤.

(٤) ينظر: البدر الطالع ٥١٤/١.

العمدة وغيرها، ونبه على هذا المعنى الصحيح الذي يعضده مثل قول سيبويه، وناقض ذلك في التسهيل فقيده بالتمام"(١).

وفي باب عمل المصدر، قال:" وقيد التكبير، وقيد التقديم، وقيد الإظهار لم ينبه عليها ابن مالك في الخلاصة، لا، بل ولا أكثر النحويين"(٢).

وفي باب النداء قال:" فاعلم أنَّ هذا البيت وهو:

وَالْمُفْرَدَ الْمَنْكُورَ وَالْمُضَافَا وَشِبْهَهُ انْصِبْ عَالِمًا خِلَافًا

من الخلاصة لابن مالك – رحمه الله تعالى–، ولكنه قال: عادمًا خلافًا بالدال فقطع بعدم الخلاف، وقلت أنا: عالمًا خلافًا باللام بدل الدال منبهًا على أنَّ المنادى المضاف وشبهه الصالحين للألف واللام يجوز ضمهما عند ثعلب – رحمه الله–، وقد ذكر ذلك في التسهيل، فأحببت التنبيه عليه لغرابته، ولمناقضة التسهيل للخلاصة"(٣).

ومما سبق يتضح أنَّ ابنَ الوردي غيرُ محق في تعقبه لابن مالك؛ لأنَّ نقده له ينحصر في أنَّ ابن مالك يذكر المسألة في كتاب له دون آخر؛ قصدًا للاختصار، وليس هذا مما يُؤخذ على ابن مالك.

الصورة الثانية: نقله من كتب ابن مالك دون التنبيه على ذلك، ومن ذلك ما ذكر في باب النداء، حيث قال:" إذا كان المنادى ذا تعريف معتاد، أو حادث بإقبال وقصد، ولم تدخل عليه لام الجر، بُني على ما كان يرفع به قبل النداء، من ضمة إمَّا ظاهرة نحو: يا زيد ويا مسلم، أو مقدرة نحو: يا موسى ويا فتى، أو ألف نحو: يا زيدان ويا مسلمان، أو واو نحو: يا زيدون ويا مسلمون"(٤).

---

(١) شرح التحفة صـ٢٠٢.

(٢) السابق صـ٢١٦.

(٣) السابق صـ٣١١-٣١٢.

(٤) شرح التحفة صـ٣٠٨.

وهذا النص موجود في شرح العمدة لابن مالك ٢٧٧/١.

وفي باب (التعجب) قال:" للتعجب ثلاثة أفعال: أحدها: موازن أفْعَل، والثاني: موازن أفْعِل به، والثالث: موازن فَعُل، وهو يجري مجرى نعم وبئس، فأُخِّر إلى بابها"(١).

وهذا النص موجود في شرح العمدة لابن مالك ٧٤٢/٢.

وفي باب (اسم الفاعل) قال:" اسم الفاعل: هو الصفة الصريحة المؤدية معنى فعل الفاعل دون تفضيل، ولا قبول إضافة إلى مرفوع المعنى، فخرج بالصريحة: غير الصريحة كالمصدر الموصوف به، وخرج بالمؤدية فعل الفاعل: اسم المفعول، وخرج بون تفضيل: أفعل التفضيل، وخرج بنفي قبول الإضافة إلى مرفوع: الصفة المشبهة"(٢).

وهذا النص موجود في شرح العمدة لابن مالك ٦٧١/٢-٦٧٢.

وهناك نصوص كثيرة جدًّا نقلها ابنُ الوردي من كتب ابن مالك دون أنْ ينبه على هذا النقل كما في فصل الاستغاثة(٣) والنداء(٤) وكان وأخواتها(٥) وإعمال المصدر(٦) والمفعول معه(٧).

الصورة الثالثة: أنَّ منظومته (التحفة) تضمنت ألفاظًا من كتاب شرح عمدة الحافظ لابن مالك، ومن ذلك ما ذكره في باب المفعول معه، حيث قال(٨):"

(١) السابق صـ٢٥٩.

(٢) السابق صـ٢٥٤.

(٣) شرح التحفة صـ٣١٤ ، وشرح عمدة الحافظ ٢٨٧/١.

(٤) شرح التحفة صـ٣٠٨ ، وشرح عمدة الحافظ٢٧٧/١.

(٥) شرح التحفة صـ١٧٥ ، وشرح عمدة الحافظ٢٠٥/١.

(٦) شرح التحفة صـ٢١١ ، وشرح عمدة الحافظ٦٩٦/٢.

(٧) شرح التحفة صـ٢١٨ ، وشرح عمدة الحافظ٤٠٢/١.

(٨) شرح التحفة صـ٢٢٢.

ما بعد واو مثل مع لا متبعة من فضلة ينصب مفعولا معه

بسابق من بعد فعل ورجح لضعف عطف وليجب إن لم يبح

وقوله في البيتين هو نفسه قول ابن مالك في شرح العمدة:" ينصب المفعول معه، وهو الاسم المذكور فضلة بعد واو بمعنى مع متبعة مسبوقة بفعل أو متضمن معناه وحروفه، أو معناه دون حروفه"(١).

وفي باب الفاعل عرَّفه ابن الوردي بقوله(٢):"

الفاعلُ الَّذي إليه أسْندا فعلٌ مقدَّم عليه أبدَا

خَالف صَوغا واقتضَاء لفِعل يفْعل أو مَا في مَعناه جَعل

وهذا كلام ابنِ مالك في تعريف الفاعل في شرح العمدة، حيث قال:" الفاعل هو المسند إليه فعلٌ مقدَّمٌ، مخالفٌ في الاقتضاء والصوغ لفُعل ويُفعل، أو ما في معناه، وهو مرفوع بما أسند إليه"(٣).

الصورة الرابعة: التعبير بـ (بعضهم) عن ابن مالك، وعدم تصريحه بذكر اسمه عند النقل عنه، ، ومن ذلك ما ذكره في باب (اسم الفاعل) حيث قال:" وعدلتُ عن قول بعضهم "أن يقرن بأل" إلى قولي: أن يوصل بأل..."(٤).

وهو ابن مالك في شرح العمدة ٢/٦٧١-٦٧٢.

وفي باب (حروف الزيادة) قال – أيضًا-:" وقال غيره: هويت السمان، ولم يرتض هذا بعضهم..."(٥).

وهو ابن مالك في كتابه شرح الكافية الشافية ٤/٢٠٣٢.

---

(١) شرح عمدة الحافظ صـ٤٠١.

(٢) شرح التحفة صـ٢٠١.

(٣) السابق صـ١٨٠.

(٤) السابق صـ٢٥٩.

(٥) السابق صـ٤٠٣.

الصورة الخامسة: عدم الدقة في النقل عنه أحيانًا، كما في باب التعجب قال:" وأمَّا موازن أفعِل فيقع بعده المتعجب منه مجرورًا بباء لازمة، نحو: أحسِن بزيد، ويجوز حذفها مع (أنَّ وإنْ)، وإن أوهم كلامُ ابن مالك في التسهيل عدم جواز حذفها"(١).

وبالرجوع إلى كتاب التسهيل لابن مالك تبين أنَّ ما نسبه إليه غير دقيق، حيث قال ابنُ مالك:" وكأفعَل أفعِل خبرًا لا أمرًا مجرورًا بعده المتعجب منه بباء زائدة لازمة، وقد تفارقه إنْ كان (أنْ) وصلتها"(٢).

ثانيًا: عدم نسبة بعض الأقوال لأصحابها.

أحيانًا ينقل مِن بعض الكتب دون أنْ ينسب هذا النقل، ومن ذلك ما جاء في باب (كان وأخواتها) في مسألة توجيه نصب (مثلهم) في قول الفرزدق:

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُم إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُم بَشَرُ

قال:" الرابع: أنَّه على لغة مَن قدم الخبر فنصب، حكى هذه اللغة أبو الحسن الأخفش، وأبو عمر الجرمي، وبعض الكوفيين. قال الربعي(٣): وهو عندي قياس"(٤).

ولم يذكر المصدر الذي نقل منه نص الربعي، وهو موجود في شرح الرضي على الكافية(٥).

---

(١) شرح التحفة صـ ٢٦٠.

(٢) التسهيل صـ١٣٠.

(٣) هو على بن عيسى بن الفرج بن صالح أبو الحسن الرّبعىّ النحوىّ، كان إمامًا في النحو، من مؤلفاته: شرح مختصر الجرمي، وشرح الإيضاح للفارسي، توفى سنة٤٢٠هـ. تنظر ترجمته في: إنباه الرواة ٢٩٧/٢ ، وبغية الوعاة ٥٣٧/١.

(٤) شرح التحفة صـ ١٨٢.

(٥) ينظر: شرح الرضي على الكافية١٨٧/٢.

وفي باب الممنوع من الصرف، نقل أنَّ بعض العلماء ذكر أنَّ الثلاثي المتحرك الوسط من الأعجمي متحتمٌ المنع، فقال:" بل زعم بعضُهم أنَّ متحرك الوسط من الأعجمي كشتر متحتم المنع"(١).

ولم ينسب هذا القول، وهو لابن الحاجب في شرحه على كافيته١/٢٨٨.

ثالثًا: الخطأ في نسبة المذاهب.

قد يخطئ في نسبة الرأي النحوي لمدرسته، وذلك كما في باب (البدل) حيث نسب إلى الكوفيين أنَّه يشترط لإبدال النكرة من المعرفة اتفاق لفظيهما، فقال:" ولا يشترط في إبدال النكرة من المعرفة اتفاق لفظيهما خلافًا للكوفيين"(٢).

وبمراجعة كتب النحو تبين أنَّ هذا ليس شرط الكوفيين، وإنَّما هو للبغداديين، يشهد لذلك ما قاله ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي:" اشترط أهل بغداد في بدل النكرة من غيرها أنْ تكون من لفظ الأول"(٣).

والسيوطي في همع الهوامع:" وزاد أهل بغداد أنْ يكون من لفظ الأول"(٤).

والبغدادي في خزانة الأدب:" وأبدل النكرة من المعرفة، والنكرة بغير لفظ المعرفة، وهذا شيء يأباه البغداديون"(٥).

رابعًا: عدم الدقة أحيانًا في نقله عن العلماء، كما في فصل (ما) التي تعمل عمل (ليس)، فقد نقل عن ابنِ معطي من كتابه (الفصول)، وذلك عند تخريج قول الفرزدق:

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُم إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُم بَشَرُ

(١) شرح التحفة صـ ٣٣٧.

(٢) السابق صـ ٢٨٨.

(٣) شرح جمل الزجاجي١/٢٨٦.

(٤) همع الهوامع ٢/١٢٧.

(٥) خزانة الأدب٢/٣٦٥.

حيث قال:" الثاني: أنَّه غلط فاستعمل لغة الحجاز ظانًّا أنَّهم ينصبون بها والخبر مقدم، وهذا ضعيفٌ، وإن قواه ابن معطي في فصوله"(١).

وبالرجوع إلى كتاب (الفصول) لابن معطي تبيَّن أنَّه لم يقو هذا الوجه، وإنَّما نقل أقوال النحويين، ثم ردَّ هذا الوجه، فقال:" ولكن الفرزدق تميميّ فاستعمل لغة حجازية، فظنَّ أنَّهم يعملونها على كل حال، فغلط، والصحيح أنَّه قدم نعت النكرة عليها فنصب على الحال"(٢).

وفي باب المفعول معه نقل عن الجُرجَاني أنَّ الناصب للمفعول معه الواو، فقال:" ونبهت على أنَّ نصب المفعول معه بسابقٍ من فعل أو نحوه لا بالواو خلافًا للجُرجَاني"(٣).

وبالرجوع إلى كتاب (المقتصد) للجُرجَاني وجدت أنَّه لم يقل ذلك، وإنَّما ينصب المفعول معه بالفعل الذي قبله بواسطة الواو، حيث يقول:" اعلم أنَّك إذا قلت: ما صنعتَ وزيدًا، فإن (زيدًا) ينتصب بالفعل الذي هو (صنعت) بواسطة الواو"(٤).

الأمر الثالث: ما يؤخذ عليه في اعتماده على الأصول النحوية:

أولًا: أحيانًا يذكر شواهده من القرآن الكريم دون أنْ يقدم لها بما يتقدمها من عبارات أَلِفَ ذكرها بعض العلماء، كأن يقولوا (كقوله تعالى)، أو (مثل قوله تعالى)، ومن أمثلة ذلك ما جاء في المبتدأ والخبر، حيث قال:" ...أو وصفًا رافعًا لمكتفى به، نحو: زيد قائم، و﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡ﴾(١)، وأقائم الزيدان"(٢).

(١) شرح التحفة صـ ١٨١.

(٢) الفصول الخمسون لابن معطي صـ٢٠٨.

(٣) شرح التحفة صـ ٢٢٢-٢٢٣.

(٤) المقتصد للجرجاني١/٦٥٩.

(١) سورة البقرة، من الآية (١٨٦).

(٢) شرح التحفة صـ١٤٠.

وكما في مسألة كسر همزة (إنَّ) قال:" الأول: أنْ تتقدم (إنَّ) لفظًا أو حكمًا، فلفظًا ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ ﴾[١]، وحكمًا:﴿ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ ﴾[٢]، ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ ﴾[٣]"[٤].

ثانيا: عدم نسبة بعض القراءات إلى أصحابها، وذلك كما في باب العطف، حيث قال:" وتقول في العطف بالحروف والمعطوف مقرون بأل: يا زيد والضحاكُ والضحاكَ، وقُرئ:﴿ * يَٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ ﴾[٥] والطيرُ "[٦].

وهي قراءة السلمي، وابن هرمز، وأبي يحيى، وأبي نوفل، ويعقوب، وابن أبي عبلة، وجماعة من أهل المدينة، وعاصم في رواية[٧].

وفي باب الحال قال:" وقُرئ ﴿ لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ ﴾[٨]، أي: ذليلاً[٩]"[١٠].

ثالثًا: جعله بعض الآيات قراءة، وهي ليست كذلك، كما في باب الاستثناء، حيث قال:" واعلم أنَّ بني تميم إنَّما يبدلون إذا أمكن إبداله، أي: إذا

---

(١) سورة يوسف، من الآية (٢).
(٢) سورة البقرة، من الآية (١٢).
(٣) سورة فاطر، من الآية (٥).
(٤) شرح التحفة صـ١٤٩.
(٥) سورة سبأ، من الآية (١٠).
(٦) شرح التحفة ص٣١٣.
(٧) ينظر: البحر المحيط٧/٢٥٣.
(٨) سورة المنافقون، من الآية (٨).
(٩) ينظر: البحر المحيط ٨/٢٧٠.
(١٠) شرح التحفة صـ٢٣٥.

صح الاستثناء عنه بالمستثنى، فيقولون: ما فيها إنسان إلا وتد، ويقرؤون:﴿ مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾[١]، لأنَّه يصح الاستغناء بالمستثنى عن المستثنى منه، كأن يقال: ما فيها إلا وتدٌ، وما لهم إلا اتباعُ الظن"[٢].

فقد جعل رفع (اتباع) بدلًا من (علم) قراءة عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهو بذلك يتبع ابن مالك[٣] وبعض النحويين[٤].

والحقيقة أنَّها ليست قراءة عن النبي– صلى الله عليه وسلم–، فلم تَرِد في – فيما اطلعت عليه– كتب القراءات، ولا الشواذ، ولا التفاسير، بل قال السَّمين الحَلبيّ:" ولم يُقْرأ فيما علمت إلَّا بنصبِ (اتِّباع) على أصل الاستثناء المنقطع، وهي لغةُ الحجاز"[٥].

رابعًا: مغالاته في الاختصار في استشهاده بآيات القرآن الكريم، فيستشهد بكلمة أو كلمتين من الآية دون أن يكملها بما يتم به المعنى، ومن أمثلة ذلك في فصل (إعراب الاسم المنقوص والمقصور)، قال:" والمنقوص يُقدَّر فيه الرفع والجر؛ لثقلهما، ويظهر في النصب، مثال الرفع قوله – تعالى–: ﴿يَوْمَ يَدْعُ

(١) سورة النساء، من الآية (١٥٧).

(٢) شرح التحفة صـ٢٢٧–٢٢٨.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك٢/٢٨٦.

(٤) الجنى الداني صـ٥١٥ ، وشرح قطر الندى صـ٢٤٦.

(٥) الدر المصون٤/١٤٧.

ٱلدَّاعِ ﴾[١]، ومثال الجر قوله – تعالى-:﴿ أُجِيبُ دَعۡوَةَ ٱلدَّاعِ﴾[٢]، ومثال النصب قوله – تعالى-:﴿ أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ ﴾[٣]"[٤].

وأيضًا في باب (جوازم الفعل) استشهد على عوامل الجزم بأجزاء من آيات القرآن الكريم، فقال:" من جوازم الفعل المضارع (لا واللام) الطلبيتان، وإنَّما قيدتهما بالطلب تنبيهًا على استعمال (لا) في نهي ودعاء، واستعمال اللام في أمر ودعاء، نحو:﴿ لَا تَحۡزَنۡ﴾[٥]، ﴿ لَا تُؤَاخِذۡنَآ ﴾[٦]، ﴿ لِيُنفِقۡ ذُو سَعَةٖ مِّن سَعَتِهِۦ ﴾[٧]﴿ لِيَقۡضِ عَلَيۡنَا رَبُّكَ﴾[٨]"[٩].

خامسًا: أحيانًا لا يسبق الحديث الشريف بما يدلُّ على أنَّه حديث.

قد يستشهدُ بالحديث الشريف دون أنْ يسبقه بما يدلُّ على أنَّه حديث، ومن ذلك في باب (المبتدأ والخبر) عند الحديث عن مسوِّغات الابتداء بالنكرة، قال:" وقد يكونُ المبتدأ نكرة إذا تخصص بوجه ما: ... أو بعمل نحو:" أَمْرٌ بِمَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ، وَنَهْيٌ عَنْ مُنْكَرٍ صَدَقَةٌ[١٠]"[١١].

---

(١) سورة القمر، من الآية (٩).

(٢) سورة البقرة، من الآية (١٨٦).

(٣) سورة الأحقاف، من الآية (٣١).

(٤) شرح التحفة صـ ١٣٠.

(٥) سورة التوبة، من الآية (٤٠).

(٦) سورة البقرة، من الآية (٢٨٦).

(٧) سورة الطلاق، من الآية (٧).

(٨) سورة الزخرف، من الآية (٧٧).

(٩) شرح التحفة صـ ٣٨٤-٣٨٥.

(١٠) جزء من حديث شريف رواه الإمام أحمد في مسنده ٣٧٦/٣٥ عن أبي ذر – رضي الله عنه-، مسند الأنصار، حديث أبي ذر، حديث رقم (٢١٤٧٣).

(١١) ينظر: شرح التحفة صـ ١٤٢.

سادسًا: عدم الاهتمام بالنسبة في معظم الشواهد الشعرية.

أكثر ابنُ الوردي من الاستشهاد بالشعر، حتى بلغ عددُ الشواهد الشعرية في شرحه ما يقرب من مائتي بيت، وهو عددٌ كبيرٌ بالنظر إلى حجم الكتاب، إلا أنَّه لم يكن مهتمًّا بنسبة الأبيات إلى قائليها، فجاءت معظم شواهده الشعرية دون نسبة(١).

سابعًا: الخطأ في رواية بعض الآثار كما في باب المبتدأ والخبر، حيث استشهد على الابتداء بالنكرة بقوله:" وقد يبتدأ بالنكرة في غير ذلك للإفادة...وقول ابنِ عباس – رضي الله عنهما– تمرةٌ خيرٌ من جرادة"(٢).

فقد روى هذا الأثر عن ابن عباس – رضي الله عنهما–، وهو في كتب الحديث برواية غير هذه الرواية، وهي لعمر بن الخطاب – رضي الله عنه–، ففي الموطأ قال الإمام مالك:" أخبرنا أَبُو مُصْعَبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَسَأَلَهُ عَنْ جَرَادَةٍ قَتَلَهَا وَهُوَ مُحْرِمٌ، فَقَالَ عُمَرُ لِكَعْبٍ: تَعَالَ نَحْكُمَ، فَقَالَ كَعْبٌ: دِرْهَمٌ، فَقَالَ عُمَرُ لِكَعْبٍ: إِنَّكَ لَتَجِدُ الدَّرَاهِمَ، لَتَمْرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ"(٣).

وعلى هذه الرواية فلا شاهد في الأثر؛ لأنَّ الذي سوَّغ الابتداء بالنكرة وجود اللام في قوله (لتمرة).

---

(١) ينظر: السابق صـ١١٥ – ١٢٧– ١٣١– ١٩٤–٢٣٧– ٣٠٦.

(٢) السابق صـ١٤٣–١٤٤.

(٣) موطأ الإمام مالك١/٤٧٨ ، كتاب المناسك ، باب فدية ما أصاب المحرم من الجراد، حديث رقم (١٢٥٥). وينظر: شرح السنة للبغوي٧/٢٧٥، وجامع الأصول من أحاديث الرسول ٣/١٣٨١.

ثامنًا: الخطأ في رواية بيتًا من الشعر، وَهَمَ ابنُ الوردي[١] في رواية بيت طالب بن أبي طالب:

فَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلا أُعِيذُكُمَا بِاللهِ أَنْ تُحْدِثَا شَرَّا[٢]

وهذه الرواية التي ذكرها ابنُ الوردي غير صحيحة؛ لأنَّ البيت من قصيدة قافيتها بائية، ومطلعها:

أَلَا إنَّ عَيْنِي أَنْفَدت دَمْعَهَا سَكبَا تَبْكِي عَلَى كَعْب وَمَا أَنْ ترَى كَعْبا[٣]

ولم أقف على مَن روى هذا الشاهد بهذه الرواية التي ذكرها ابنُ الوردي فيما اطلعت عليه من كتب، والصواب: أنْ تحدثا حربا.

تاسعًا: أنَّه عندما كان يريد – أحيانًا– أنْ يذكر الشاعر بلقب يشترك فيه هذا الشاعر أحيانًا مع غيره كان لا يزيد هذا اللقب شيئًا من التوضيح يستقل به الشاعر عمن يشاركه فيه، فالنابغة مثلًا لم يكن واحدًا، فهناك النابغة الذبياني، والنابغة الجعدي، فعندما استشهد بشعر أحدهما قال(قال النابغة) دون أنْ يوضح أحدهما، ومن ذلك قوله في باب المبتدأ والخبر[٤]:" قال النابغة:

فَبِتُّ كَأَنِّي سَاوَرَتْنِي ضَئِيلَةٌ مِنَ الرُّقْشِ فِي أَنْيَابِهَا السُّمُّ نَاقِعُ"

وهو للنابغة الذبياني، ولم يوضح أنَّه النابغة الذبياني، ولعله يعذر بأنَّ أكثر مَن اشتهر بهذا اللقب هو النابغة الذبياني.

---

(١) شرح التحفة صـ٢٩٢.

(٢) من الطويل، وهو في شرح الكافية الشافية١١٩٧/٣ ، وشرح ابن الناظم صـ٣٦٨ ، وأوضح المسالك٣١٣/٣ ، وشرح الأشموني٣٥٧/٢.

(٣) تنظر القصيدة في: الروض الأنف٢٤٧/٥، والسيرة النبوية لابن هشام٢٦/٢.

(٤) شرح التحفة صـ١٤٤.

الخاتمة

الحمد لله الذي هدانا لهذا، وما كنا لنهتدي لولا أَنْ هدانا الله، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين. وبعد،

في دراستي لهذا الموضوع (شرح ابن الوردي (٧٤٩هـ) على تحفته دراسة تحليلية نقدية) أبرزت حياة ابنِ الوردي، وعرَّفت بكتابه، وتكلمت عن طريقته في شرحه، ومسلكه في التناول موضحًا أبرز الأسسِ المنهجيّة التي استخدمها في شرحه، والسمات الخاصة بمنهجه.

وبينت أنَّه أفاد من غيره كما هي سنة الحياة في الأخذ والعطاء، والتأثر والتأثير، وأنَّ أكثر من تأثَّر به، ونقل عنه، واعتمد عليه هو ابن مالك، وأوضحت مدى اتصال كتابه بكتب ابن مالك اتصالًا يتمثل في النقل عنه كثيرًا، والاعتماد على كتبه.

ثم أبرزت أهم الأصول النحوية التي اعتمد عليها في شرحه، وبينت من خلال الشواهد أنَّه من العلماء الذين استشهدوا بالحديث الشريف.

وأوضحت بعضَ المآخذ على ابن الوردي في شرحه على تحفته منها ما هو متعلق بالمنهج، ومنها ما هو متعلق بمصادره ونقله عن العلماء، ومنها ما هو متعلق بشواهده، وهاك أبرز النتائج التي توصلت إليها:

١- أثبتت الدراسةُ قيمةَ كتاب (شرح التحفة الوردية)، حيث إنّ ابن الوردي لَمْ يكن ناقلًا لأقوالِ العلماء ونصوصِهم فقط، بَلْ جعل من نفسه حكمًا على مذاهبهم وأقوالهم ممّا رفع من قيمةِ هذا الكتاب.

٢- جاءت أبواب كتاب شرح التحفة مترابطة بعضها ببعض، بحيث لا يمكن فصل باب عن نظائره، أو تقديم باب على آخر.

٣- قام شرحه لتحفته على قواعدَ عامّة تعد أساسية لأصول النحو كالسماع، والقياس، وغيرها.

٤- كان يكثر من الشواهد الفصيحة القرآنية، وما ورد عن العرب الفصحاء نثرًا وشعرًا، فضلًا عن الأمثلة التعليمية المصنوعة من أجل توضيح القاعدة النحوية.

٥- تبين أنَّه من العلماء الذين استشهدوا بالحديث الشريف.

٦- اعتمد في شرحه على العلةِ كثيرًا، فكان يعلل لاختياراته، وأقواله.

٧- تميّز أسلوبُه في شرحه بالسهولةِ واليسر، والبعد عَنِ التكلّف والغموض.

٨- تأثّر ابن الوردي بابن مالك كثيرًا، فلا تكاد تخلو صفحة من صفحات الكتاب من النقل عن ابن مالك أو التأثر به، أو الاعتماد على كتبه.

٩- له موقف متباين من ابن مالك، فقد انتقده في مسائل، وتعقبه فيها، ومع ذلك تأثر به وأخذ عنه، ووافقه في بعض المسائل.

١٠-كان شديدَ الميل للمذهب البصري، فاستخدم مصطلحات المدرسة البصرية كالجر والتمييز والبدل، كما أنَّه أيَّد إمامَ النّحويين سِيبَوَيهِ وجمهور البصريين في كثيرٍ من المسائل.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

أهم المصادر والمراجع

١. الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق: د/ عبد الحسين الفتلي، الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ – ١٩٩٦م.

٢. أعيان العصر وأعوان النصر للصفدي، تحقيق: د/ علي أبو زيد، د/ نبيل أبو عشمة، د/ محمد موعد، د/ محمود سالم محمد، قدم له: د/ مازن عبد القادر المبارك، دار الفكر المعاصر، بيروت – لبنان، دار الفكر، دمشق – سوريا، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م.

٣. الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي، تحقيق: أ.د/ حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الخامسة، ١٤٣٤هـ – ٢٠١٣م.

٤. أمالي ابن الحاجب، دراسة وتحقيق: د/ فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار–الأردن، دار الجيل– بيروت، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

٥. الأمثال لابن سلام، تحقيق: د/ عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.

٦. الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري، تحقيق ودراسة: د/ جودة مبروك محمد مبروك، راجعه: د/ رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.

٧. البحر المحيط في التفسير لأبي حيان، تحقيق: د/ صدقي محمد جميل، دار الفكر ، بيروت، ١٤٢٠هـ.

٨. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكاني، دار المعرفة – بيروت، دون تاريخ.

٩. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، تحقيق: د/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

١٠.تاريخ ابن الوردي لابن الوردي، منشورات الطبعة الحيدرية ، النجف، الطبعة الثانية، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.
١١.تحرير الرواية في تقرير الكفاية للفاسي، تحقيق: د/ علي حسين البواب، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
١٢.التحفة الوردية منظومة في النحو والصرف لابن الوردي، اعتنى بها/أحمد سالم الشنقيطي، مكتب الشنقيطي للخدمات العلمية والبحثية، مكة المكرمة، ١٤٣٥هـ/٢٠١٣م.
١٣.التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان، تحقيق: د/ حسن هنداوي، دار القلم ، دمشق (من ج١-ج٥)، دار كنوز، إشبيليا، الطبعة الأولى، الطبعة الأولى، ١٤٨هـ - ١٩٩٧م.
١٤.تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، تحقيق: أ/ محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م.
١٥.جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري، ضبطه وكتب هوامشه ونسَّقه: د/ أحمد عبد السلام، خرّج أحاديثه: أ/ أبو هاجر محمد سعيد زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
١٦.الحجة للقراء السبعة للفارسي، تحقيق: الشيخ/ بدر الدين قهوجي، والشيخ/ بشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
١٧.الخصائص لابن جني، تحقيق: أ/ محمد علي النجار، المكتبة العلمية، دار الكتب المصرية، ١٣٧٦هـ/١٩٥٧م.
١٨.داعي الفلاح في مخبآت الاقتراح لابن علان، تحقيق: د/ جميل عبدالله عويضة، ١٤٣٢هـ -٢٠١١م، دون ذكر اسم المطبعة.

١٩.الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر العسقلاني، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، الطبعة الثانية،١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.
٢٠.ديوان ابن الوردي، تحقيق: أ.د/ عبد الحميد هنداوي، دار الآفاق العربية، القاهرة، الطبعة الأولى١٤٣٧هـ/٢٠٠٧م.
٢١.ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه وقدم له: أ/ علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
٢٢.ديوان امرئ القيس، تحقيق: د/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، الطبعة الخامسة، دون تاريخ.
٢٣.ديوان حسان بن ثابت، حققه وعلق عليه: د/ وليد عرفات، دار صادر، بيروت، ٢٠٠٦م.
٢٤.رؤى نقدية في تحقيقات كتب تراثية، تأليف: أ.د/ محمد المحرصاوي، دار الكتب والوثائق، الطبعة الأولى، ٢٠٢١م.
٢٥.شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق: د/ محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان ، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م.
٢٦.شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك)، تحقيق: الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٣٧٥هـ/١٩٥٥م.
٢٧.شرح التحفة الوردية لابن الوردي، تحقيق:د/ عبدالله علي الشلال، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.
٢٨.شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق: د/ محمد عبد القادر عطا، ود/ طارق فتحي السيد، دارالكتب العلمية، بيروت، لبنان ، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م.

٢٩.شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق: د/ عبدالمنعم أحمد هريدى، دار المأمون للتراث، جامعة أم القرى، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
٣٠.شرح المفصل لابن يعيش، تحقيق: د/إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
٣١.شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك، تحقيق: د/ عدنان عبدالرحمن الدوري، العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م.
٣٢.في أصول النحو، تأليف: د/ سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثالثة، ١٩٦٤م.
٣٣.فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح للفاسي، وفي أعلاه: الاقتراح في أصول النحو، تحقيق: د/ محمود فجال، دار الدراسات الإسلامية، دبي، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
٣٤.الكتاب لسيبويه، تحقيق: أ/ عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
٣٥.لسان العرب لابن منظور، تحقيق: أ/ عبدالله علي الكبير، وأ/ محمد أحمد حسب الله، وأ/ هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٦م.
٣٦.اللمحة في شرح المُلْحَة لابن الصائغ، تحقيق: د/ إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.
٣٧.لمع الأدلة لابن الأنباري، تحقيق: د/ سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ/١٩٥٧م.
٣٨.مجمع الأمثال للميداني، حققه وفصله وضبط غرائبه وعلق حواشيه: الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السنة المحمدية، ١٣٧٤هـ/١٩٥٥م.

٣٩.المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني، تحقيق: أ/ علي النجدي ناصف، ود/ عبد الحليم النجار، ود/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.
٤٠.مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: د/ شعيب الأرنؤوط، ود/ عادل مرشد وآخرون، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.
٤١.معاني القرآن للفراء، تحقيق: د/ أحمد يوسف نجاتي، ود/ محمد علي النجار، و/عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
٤٢.المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني، تحقيق: د/ كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، العراق، ١٩٨٢م.
٤٣.المقتضب للمبرد، تحقيق: أ.د/ محمد عبدالخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م.
٤٤.مناهج البحث والتأليف عند النحاة، تأليف: أ.د/ حمدي عبد الفتاح مصطفى، مكتبة الإيمان، الطبعة الثانية، ١٤٤١هـ/٢٠٢٠م.
٤٥.هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل باشا البغدادي، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلية، إستانبول، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، دون تاريخ
٤٦.همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للإمام السيوطي، تحقيق: د/ أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٢٥١٧
التمهيد	٢٥١٩
التعريف بابن الوردي	٢٥١٩
التعريف بالكتاب	٢٥٢٣
المبحث الأول: منهج ابن الوردي في شرحه على تحفته	٢٥٢٥
المبحث الثاني: شخصيته العلمية في شرحه على تحفته	٢٥٤٣
المبحث الثالث: مصادره من الكتب والعلماء	٢٥٥٠
المبحث الرابع: موقفه من أصول النحو	٢٥٥٩
المبحث الخامس: مآخذ على ابن الوردي في شرحه	٢٥٩٧
الخاتمة	٢٦١٢
أهم المصادر والمراجع	٢٦١٤
فهرس المحتويات	٢٦١٩